السياسة الفلسطينية

السنة السادسة - العدد الثالث والعشرون - صيف ١٩٩٩

20

مقالات

قراءة في نتائج الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة	عمر مصالحة
فوز باراك: تأثيرات محتملة على عملية السلام	خليل الشقاقي
دورة المجلس المركزي واستحقاق الرابع من أيار وما بعده	ممدوح نوفل
العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية ما بعد أوسلو	ذياب جرار

الملف: الآثار المترتبة على تأجيل إعلان الدولة

آمال خريشة، حسن خضر، خالد منصور، ريما نزال، سميح شبيب، صالح نعامي، كمال الأسطل، هاني المصري

مقابلات

د. حيدر عبد الشافي

مروان كنفاني

عبد الوهاب دراوشه

وثائق

إعلان برلين، الاعلان الياباني، رسالة كلينتون إلى عرفات،

بيان المجلس المركزي الفلسطيني

تقارير، مراجعات، قضايا إسرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

المكتبة
17-08-1999
Library
BIRZEIT UNIVERSITY

السياسة الفلسطينية

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

1203
cc

السنة السادسة • العدد الثالث والعشرون • صيف ١٩٩٩

هيئة التحرير

خليل الشقاقي — جميل هلال
محمد فياض صلاحات — عائشة مصطفى احمد
طاهر تيسير المصري — دينا جبر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين- ت: ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس: ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)
بريد الكتروني: <cprs@cprs-palestine.org> صفحة الكترونية <www.cprs-palestine.org>

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقالات

قراءة في نتائج الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة	عمر مصالحه	٦
فوز باراك: تأثيرات محتملة على علمية السلام	خليل الشقاقي	٢٠
دورة المجلس المركزي واستحقاقات الرابع من أيار وما بعده	ممدوح نوفل	٢٥
العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية ما بعد أوسلو	ذياب جرار	٤٤

الملف: الآثار المترتبة على تأجيل إعلان الدولة

الرابع من أيار وما بعده	أمال خريشة	٦٢
أفكار غابت عن السجال العام	حسن خضر	٦٥
الدولة الفلسطينية مشروع وطني وليس إعلاناً رمزياً	خالد منصور	٦٩
هل سيتكرر تأجيل إعلان الدولة مرة أخرى؟	ريما نزال	٧٥
حول تأجيل إعلان الدولة في الرابع من أيار	سميح شبيب	٧٩
لماذا يستبعد واقع يستحيل فيه التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل	صالح نعامي	٨٣
الدولة الفلسطينية بين الإعلان والتأجيل: مزايا ... إشكاليات ... ومقترحات	كمال الأسطل	٩٠
الدولة الفلسطينية بين سباق التمديد والإعلان	هاني المصري	١٠٠

مقابلات

حوار مع د. حيدر عبد الشافي، رئيس حركة البناء الديمقراطي الفلسطيني	١٠٨
حوار مع مروان كنفاني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني	١١١
حوار مع عبد الوهاب دراوشه، رئيس الحزب الديمقراطي العربي في إسرائيل	١١٥

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

تقارير

تقرير الموقف في فلسطين	طاهر المصري	١١٨
السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية	حسن لدادوة	١٢٧
أحداث خانيونس-رفح تستوجب علاج الأسباب لا النتائج	زياد عثمان	١٤٤
قراءة لمسحين حول تفكير الفلسطينيين بالهجرة	أيوب مصطفى	١٥٨

قضايا إسرائيلية

	محمد صلاحات	١٦٦

مراجعات

حالة حقوق المواطن الفلسطيني	عزيز كايد	١٧٥
الموجز في تاريخ فلسطين السياسي	سميح شبيب	١٨٠

مؤتمرات وندوات

تقارير موجزة	طاهر المصري	١٨٥

وثائق

بيان الاتحاد الاوروبي "اعلان برلين"	١٩٨
الإعلان الياباني	٢٠٠
رسالة كلينتون إلى عرفات	٢٠١
بيان المجلس المركزي الفلسطيني	٢٠٤

Digitized by Birzeit University Library

في هذا العدد

كرست **السياسة الفلسطينية** هذا العدد للحديث عن الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة، وعن اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني. ففي هذا العدد أربع مقالات: أولها، "قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة" للباحث عمر مصالحه. وثانيها، للدكتور خليل الشقاقي عن "فوز باراك: تأثيرات محتملة على عملية السلام". وثالثها، يتناول "دورة المجلس المركزي واستحقاق الرابع من أيار وما بعده" للكاتب ممدوح نوفل. أما المقال الرابع فيتحدث عن "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية ما بعد أوسلو" وهو للدكتور ذياب جرار.

ويشمل هذا العدد، إضافة إلى وثائق ومراجعات وقضايا إسرائيلية وتقارير، ملفاً يتناول ثمانية أراء لشخصيات أكاديمية وسياسية فلسطينية حول "الآثار المترتبة على تأجيل إعلان الدولة".

وحول الأوضاع السياسية الراهنة كان **للسياسة الفلسطينية** ثلاثة حوارات مع كل من د. حيدر عبد الشافي رئيس حركة البناء الديمقراطي الفلسطيني، ورئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد، والسيد مروان كنفاني عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، والسيد عبد الوهاب دراوشه رئيس الحزب الديمقراطي العربي في إسرائيل.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

قراءة في نتائج الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة

عمر مصالحة *

احدث الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة في اسرائيل تغييرا جذريا في المبنى السياسي والتنظيمي الحزبي، بحيث عملت الاحزاب الكبيرة الليكود "واسرائيل واحدة" على انجاح مرشحيها لرئاسة الحكومة اكثر من اهتمامها بإنجاح قوائم مرشحيها لعضوية الكنيست. فقد ارتكزت الدعاية الانتخابية لحزبي الليكود واسرائيل واحدة على بنيامين نتنياهو واهود باراك من خلال اظهار الشخصية والمصداقية والانجازات العسكرية والاجتماعية وتشغيل العشرات من مختصي العلاقات العامة الاسرائيلية والامريكية وصرف مئات الملايين من الشواقل في الحملة الانتخابية.

إن النجاح الباهر لحزب شاس الممثل لليهود المتدينين الشرقيين جاء على حساب قائمة الليكود للكنيست، والتضامن الاعمى مع زعيم الحزب الحاخام أرييه درعي الذي أدين بالمحكمة بالاختلاس من خزينة الدولة. هذا بالاضافة الى تجنيد الحاخامات المشهورين من الاصل الشرقي والذين دعوا الجمهور الى التصويت لصالح حزب شاس مقابل التبريكات والحجاب والزيوت المباركة.

تميزت الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة بتأثير استطلاعات الرأي العام التي اجريت يوميا وأسبوعيا من قبل الاحزاب والمؤسسات والمرشحين ووسائل الاعلام على أنواعها، الامر الذي ساهم في اقامة حزب المركز الذي شكل بعد استطلاعات الرأي العام التي تنبأت بالنجاح الكبير للحزب. فقد قام روني ميلو رئيس بلدية تل أبيب سابقا بتأسيس الحزب وترأسه ثم انضم اليه أمنون شاحك رئيس الاركان السابق وبعده اسحق مردخاي وزير الدفاع في حكومة نتنياهو. لقد تنبأت استطلاعات الرأي العام بنجاح ثمانية عشر

* عمر مصالحة: صحفي وباحث في موضوع العلاقات اليهودية العربية في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

عضو كنيست لحزب المركز في بداية تأسيسه، وامكانية نجاح مرشحه لرئاسة الحكومة وحصل الحزب على ستة اعضاء فقط. كما انسحب مرشحه لرئاسة الحكومة من انتخابات الرئاسة قبل يوم واحد فقط من الانتخابات، وكل هذا بتأثير استطلاعات الرأي العام.

كان من أهم نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة انقراض ما يسمى بجناح ارض اسرائيل. فقد تجمع اليمين المتطرف في حزب برئاسة بيني بيغن (نجل مناحيم بيغن رئيس الحكومة الاسبق) وتحدثت الاستطلاعات عن فوز هذا التكتل ب ١٧ مقعدا برلمانيا، وكانت الصدمة لهؤلاء عند اعلان النتيجة من خلال عينة التلفزيون والتي اعطت هذا الحزب الذي سمي التجمع القومي ٣ مقاعد، وحصلوا على ٤ مقاعد بعد فرز الاصوات، مما أدى الى استقالة رئيس الحزب بعد الاعلان عن النتيجة الرسمية. هذا بالاضافة الى فشل حزب الطريق الثالث في اجتياز نسبة الحسم ودخول الكنيست، هذا الحزب الذي ترأسه الجنرال أفغدور كهلاني الذي تبنى شعار عدم الانسحاب من هضبة الجولان، والفشل الذريع لحزب تسوميت برئاسة رئيس الاركان السابق ايتان الذي لم ينجح ايضا في دخول الكنيست.

المفاجأة السارة للناخبين العرب كانت نجاح الاحزاب العربية الثلاث الجبهة والقائمة العربية الموحدة والتجمع وادخال ١٠ اعضاء الى الكنيست من قبل هذه الاحزاب للمرة الاولى منذ قيام اسرائيل.

لقد تنبأ كثيرون بفشل احد هذه الاحزاب ، ولم تتحقق تلك النبوءة بل على العكس، فقد حصلت جميع الاحزاب العربية على فائض من الاصوات ولم يكن مستبعدا ادخال عضو كنيست آخر. والسؤال الذي يبقى مفتوحا لماذا لم تتوحد هذه القوائم العربية، وهل سيحدث هذا مستقبلا؟

معطيات اساسية حول الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة

عدد اصحاب حق الاقتراع	٤٢٨٥٠٠٠
مهاجرون	٦٤٧٠٠٠
عرب	٥٢٤٠٠٠
شرقيون	١٤٥٠٠٠٠
اشكناز	١١٨٧٠٠٠

Digitized by Birzeit University Library

جيل ثاني في اسرائيل	٤٧٧٠٠٠
حردم	٢٤٨٠٠٠
مصوتون للمرة الاولى	٣٥٢١٧٨

المرشحون لرئاسة الحكومة

١- اهود باراك - اسرائيل واحدة

٢- بنيامين نتنياهو - الليكود.

٣- اسحاق مردخاي - الوسط.

٤- بيني بيغن- الاتحاد الوطني.

٥- عزمي بشارة - التجمع الوحدوي.

عدد الاصوات المطلوبة للفوز في الجولة الاولى لرئاسة الحكومة ١٧٥٠٠٠٠

القوائم المتنافسة في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة والمرشحون لرئاسة الحكومة مقارنة بعدد المقاعد التي حصلت بعض القوائم عليها في الكنيست السابقة (١٤).

١- اسرائيل واحدة - اهود باراك (حصل حزب العمل على ٣٤ نائبا في الكنيست ال ١٤).

٢- المفدال - اسحق ليفي (٩ نواب في الكنيست ال ١٤).

٣- اغودات يسرائيل - مئير بوروش (٤ نواب في الكنيست ال ١٤).

٤- التجمع الوحدوي الديمقراطي - عزمي بشارة (حزب جديد).

٥- الطريق الثالث- افيغدور كهلاني (٤ نواب في الكنيست ال ١٤).

٦- الجبهة الديمقراطية - محمد بركة (٥ نواب في الكنيست ال ١٤).

٧- حقوق الرجل - يعقوب شلوسر.

٨- تراث الآباء - الحاخام با غاد.

٩- الاتحاد الوطني - بيني بيغن.

١٠- مهاجرون من اجل اسرائيل - عوديا بتحوف.

Digitized by Birzeit University Library

١١- شينوي - يوسف لبيد.
١٢- يسرائيل بعلياه - نتان شرانسكي (٧ نواب في الكنيست ال ١٤).
١٣- اسرائيل بيتنا - افيغدور ليبرمان.
١٤- شعب واحد - عمير بيرتس.
١٥- الليكود - بنيامين نتنياهو (٣٢ نائبا في الكنيست ال ١٤).
١٦- ميرتس - يوسي سريد (٩ نواب في الكنيست ال ١٤).
١٧- قيادة يهودية لاسرائيل - مردخاي كاريل.
١٨- حزب المركز التقدمي - يونوفتس ادريان.
١٩- حزب النقب - رنيه رموت.
٢٠- القائمة العربية الموحدة - عبد المالك دهامشة (٤ نواب في الكنيست ال ١٤).
٢١- حزب بنينا روزنبلوم.
٢٢- حزب الوسط - اسحاق مردخاي.
٢٣- قوة للمتقاعدين - غدعون بن يسرائيل.
٢٤- تسومت ـ رفائيل ايتان.
٢٥- حزب الكازينو - عزرا تيسونه.
٢٦- منظمة العمل الديمقراطي - سامية خطيب.
٢٧- الورقة الخضراء - يوعز فختل.
٢٨- العربي الجديد - مكرم خوري مخول.
٢٩- الامل - تانتسر الكساندر.
٣٠- حزب قانون الطبيعة - رؤوفين زبلينكوفسكي.
٣١- حزب الخضر - ديدي تسوكر.
٣٢- شاس - أرييه درعي (١٠ نواب في الكنيست ال ١٤).

Digitized by Birzeit University Library

نتنياهو هزم نفسه

إن نجاح حزب اسرائيل واحدة برئاسة اهود باراك في الانتخابات الأخيرة جاء بالدرجة الأولى على خلفية فشل رئيس الحكومة الذي سبقه بنيامين نتنياهو "بيبي". ولا بد من التذكير بأن نتنياهو انتخب لرئاسة الحكومة بطريقة مباشرة للمرة الاولى منذ قيام الانتخابات في اسرائيل، الامر الذي جعل من رئيس الحكومة الآمر الناهي في جميع الامور الحزبية وفي ادارة الحكومة وشؤون الدولة.

في انتخابات عام ١٩٩٦ حصل نتنياهو على فارق نصف في المائة مقابل شمعون بيرس، والمتابع للسياسة الاسرائيلية آنذاك لمس تحيز الادارة الامريكية ورغبتها في فوز حزب العمل برئاسة بيرس، الأمر الذي عكر صفو العلاقة بين نتنياهو والادارة الأمريكية، آخذين بالحسبان أن العلاقة بين الدولتين بنيت سابقا على أساس العلاقات الشخصية والتقارب في الآراء، وخصوصا في عهد اسحق رابين.

إن العلاقة غير المتجانسة بين نتنياهو والادارة الامريكية انعكست بالسلب على العلاقة الاسرائيلية- الامريكية على مدار فترة حكم نتنياهو. وقد لوحظ ذلك في وسائل الاعلام التي ركزت دوما على هذه النقطة وخطورتها بالنسبة لاسرائيل مستقبلا، وبالمقابل تعاطف وتقارب الادارة الامريكية مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات. وقد استغل حزب اسرائيل واحدة هذه النقطة بشكل ذكي وحكيم في دعايته الانتخابية.

لقد تصرف نتنياهو منذ توليه رئاسة الحكومة وكأنه رئيس حكومة الى الأبد. فقد أحاط نفسه بمجموعة من الموظفين والمستشارين المتطرفين سياسيا ومعدومي التجربة في العمل السياسي الاجتماعي على الصعيد المحلي والخارجي، الأمر الذي أساء العلاقة بينه وبين اعضاء حزبه الليكود وحتى بعض وزرائه الذين أبدوا التذمر والاشمئزاز من خلال وسائل الاعلام والاجتماعات الشعبية والخاصة.

وكانت الفضيحة الاولى تفجير قضية تعيين المستشار القضائي للحكومة والتي اتهم فيها الجهاز الحكومي المقرب الى نتنياهو بالتآمر مع أرييه درعي زعيم حزب شاس في تعيين المحامي بار- اون مستشارا قضائيا للحكومة مقابل دعم شاس للحكومة بشكل شامل وبدون تحفظ. وكل هذا مشروط بتبرئة أرييه درعي من جميع القضايا الجنائية المسجلة ضده بملفات الشرطة وعدم تقديمه للمحاكمة. لقد استدعي رئيس الحكومة نتنياهو للتحقيق في الشرطة على خلفية هذه القضية هو وعدد كبير من موظفي مكتبه. واتهم مدير مكتب رئيس الحكومة آنذاك أفيغدور ليبرمان، أكثر المقربين لنتنياهو بالصلة

Digitized by Birzeit University Library

والعلاقة بالفضيحة. وبدأت الانتقادات توجه الى رئيس الحكومة من قبل بعض الوزراء وعلى رأسهم بيني بيغن الذي ترك الحكومة على خلفية هذه الفضيحة. وبعده بسنة ترك الحكومة احد قادة حزب الليكود المرموقين دان مريدور (والذي كان من مؤسسي حزب المركز).

هذه الفضيحة التي عالجتها وسائل الاعلام قرابة نصف سنة وبشكل مكثف اثلرت الكثير من الغضب والتحفظ على نتنياهو من قبل الجمهور الاسرائيلي الذي يؤمن ويدافع عن دولة القانون. وكشفت عن ضعف آخر في شخصية نتنياهو استغل سياسيا بشكل تدريجي من قبل أريه درعي زعيم حزب شاس المتهم الأول في فضيحة بار - أون والذي ربط مصير نتنياهو بمصيره وبالعكس. لقد استغل هذه العلاقة لتقوية وتعزيز شاس داخل الحكومة وحصولها على الميزانيات الكثيرة والمميزة لتوزيعها على مؤيديها داخل الجمهور، مما زاد من قوتها في الانتخابات على حساب الليكود ايضا.

إن التقارب وربط المصير بين أريه درعي وبنيامين نتنياهو قد أثار حفيظة دافيد ليفي الشخصية رقم ٢ بعد نتنياهو في حزب الليكود. لقد رفع ليفي شعار اليهود الشرقيين منذ دخوله الحياة السياسية قبل عقد من الزمن وحصل على مكانته في قيادة حزب الليكود على خلفية هذا الشعار. والتقارب بين نتنياهو ودرعي جاء على حساب الشريحة المؤيدة لدافيد ليفي في حزب الليكود، الأمر الذي دفع ليفي لترك الحكومة والانضمام الى أهود باراك وحزب اسرائيل واحدة.

إن التخبط السياسي في تعامل نتنياهو مع القضية الفلسطينية قد وضعه في خانة المحاصر كليا في حزبه الليكود ومعسكر اليمين وأحزاب اليسار والعالم بأسره. فعلى الصعيد الحزبي، كان تقارب نتنياهو مع شارون مثالا آخر للانسان الذي يعمل قاصدا لمسخ نفسه. فقد ظهر للملأ أن كل ما يخططه وينفذه نتنياهو سياسيا هو من فكر وآراء شارون الذي ظهر بجانب نتنياهو كالأم الحنون التي تخاف على مصلحة نتنياهو. والحقيقة تختلف كليا. فقد استغل شارون سذاجة نتنياهو لتنفيذ جميع آرائه ومخططاته التي حلم بها سنوات عديدة. وللسخرية يمكن القول أن نتنياهو رفض في البداية ادخال شارون الى حكومته، ولكنه انهى فترة حكومته مع شارون كأقرب المقربين اليه وورث له قيادة حزب الليكود.

إن المجتمع الاسرائيلي الذي أيد اتفاقيات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وآخرها اتفاق واي بلانتيشن، رفض سياسة "مكانك - قف" والمهاترة، ورفض اللغة المزدوجة الموجهة لليمين المتطرف من جهة والرأي العام الاسرائيلي والعالمي من جهة

Digitized by Birzeit University Library

أخرى. إن تفضيل شارون على دافيد ليفي في وزارة الخارجية كان خطأ تكتيكيا واستراتيجيا دفع ثمنه حزب الليكود ونتنياهو شخصيا.

لقد كان بنيامين نتنياهو أكثر السياسيين ورؤساء الحكومات استغلالا لوسائل الاعلام المحلية والخارجية، وربما اكثرهم معرفة في استغلال هذه الوسائل. ولقد حدث شي ما بين نتنياهو والصحافة وصل الى درجة الكراهية والتحريض على الصحافة والصحفيين. وربما يعود هذا الامر الى الاعلان عن فضيحة تعيين المستشار القضائي للحكومة الاولى في القناة الاولى للتلفزيون من خلال الصحفية ايلة حاسون، وهذه القضية اساءت وبحق الى الحكومة ورئيسها الى درجة أن نتنياهو بدأ يفضل التحدث الى الجمهور من خلال القناة الثانية المنافسة للقناة الاولى. إن تهجم رئيس الحكومة على الاعلام لم يكن في مصلحته خلال المعركة الانتخابية الاخيرة.

شاس - حزب الحاخامات

لقد تأسس حزب شاس على خلفية اجتماعية دينية ممثلا لليهود الشرقيين، خاصة من الأصل المغربي. إن ضعف هذا الحزب وقوته يكمنان في قائد هذا الحزب الحاخام أرييه درعي الذي درس وعرف كل صغيرة وكبيرة في السياسة الاسرائيلية. فاستغل أرييه درعي محاكمته بتهمة الرشاوي والاختلاس من صندوق الدولة في دعم حركة شاس ورفع مكانته الشخصية كقائد لهذه الحركة وكرجل دين الى درجة الاولياء الصالحين الذين يتمنى الشعب لمسهم والتبرك منهم. كل هذا بعد ادانته مؤخرا في المحكمة والحكم عليه بالسجن فعليا لمدة اربع سنوات.

إن التحقيق المستمر مع أرييه درعي من قبل الشرطة والمحاكم قد أثار حفيظة قياديي هذه الحركة وعلى رأسهم الزعيم الروحي الحاخام الاكبر عوفاديا يوسف الذي هاجم القضاء والمحاكم في اكثر من مناسبة معتبرا ملاحقة المحاكم لدرعي عملا باطلا وبدون مبرر، وهي ليست إلا لكونه انسانا شرقيا متدينا يخاف الله ويعمل لمصلحة الجماهير. إن مهاجمة المحاكم من قبل الحاخام يوسف قد لاقت آذانا صاغية واستحسانا من قبل قطاعات واسعة من الجمهور الاسرائيلي الشرقي والمسمى بالمظلوم، الأمر الذي أثار غضب المجموعات المؤيدة لحكم القانون، مما أدى الى تأسيس حزب التغيير المتجدد بقيادة الصحفي تومي لبيد الذي قام على خلفية المعاداة للأحزاب الدينية المتشددة التي تستغل الدين في الحصول على الميزانيات المميزة على حساب باقي المواطنين، وعلى رأس هذه الأحزاب شاس.

Digitized by Birzeit University Library

وقد تميزت الانتخابات الأخيرة بالمواجهة العلنية والصريحة بين معارضي تسلط وانخراط الاحزاب اليهودية المتزمتة في السلطة، هذه الأحزاب التي تدعي بأنها تمثل القطاعات الواسعة من المواطنين المتدينين الذين يحفظون الدين ويحافظون على الدولة من خلال دراستهم وتعمقهم في الدين اليهودي. ووصل الجدل الى درجة التهديد والتمني بالموت لنتنياهو لبيد من قبل جماعات من هذه الاحزاب.

استغل قادة حزب شاس الحاخامات المشهورين في دعايتهم الانتخابية مثل الحاخام الاكبر عوفاديا يوسف والحاخام بابا باروخ وغيرهم في الدعاية الانتخابية وجلب الاصوات من خلال توزيع الصور المكبرة لهؤلاء الحاخامات وتوزيع الهدايا والتبريكات على اختلاف انواعها للجمهور والمطالبة بالتصويت لحركة شاس. كما قام قادة الحركة باستئجار طائرة مروحية لنقل هؤلاء الحاخامات بين المدن والقرى في البلاد، ومشاركتهم في الاجتماعات العامة، ومباركة الجمهور بشرط التصويت لشاس.

إن إشغال وزارة شاس لوزارتي الداخلية والرفاه الاجتماعي قد زاد من تأثير هذا الحزب على الشريحة الفقيرة في المجتمع الاسرائيلي ومن ضمنها المواطنون العرب. وعمل نشيطو حزب شاس على مدار سنوات في بناء وتأسيس المؤسسات الاجتماعية والتعليمية الخاصة بالحركة، وعاد هذا الأمر بالتأييد والدعم للحزب في الانتخابات الأخيرة.

كرس حزب شاس الكثير من الدعاية الانتخابية في الوسط العربي الاسرائيلي مدعيا أن وزراء شاس يدعمون الوسط العربي اكثر من باقي الوزارات، وأن المواطنين العرب لا يختلفون عن اليهود الشرقيين في تعامل السلطة معهم ونجح حزب شاس في الحصول على مراده.

لقد أيد حزب شاس اتفاقيات اوسلو بتوجيه من زعيمها الروحي عوفاديا يوسف وأيد الحاخام يوسف انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان مقابل سلام مع سوريا.

إن البرنامج السياسي لحركة شاس غير واضح فيما يخص السلام والفلسطينيين لأن قوة هذا الحزب تعتمد في الدرجة الاولى على المقترح الفكري الاجتماعي الاقتصادي ومحاربة سياسة التمييز بين اليهود الغربيين الاشكناز واليهود الشرقيين الذين قدموا من الدول العربية.

فإن المقترح الفكري لهذا الحزب يكمن في التعاطف والتضامن مع قادة هذا الحزب شعوريا وليس فكريا ولا سياسيا. وإن النجاح الذي حصل عليه هذا الحزب نابع

Digitized by Birzeit University Library

بالدرجة الاولى من التضامن مع شاس من منطلق الشعور بالغبن تجاه السلطة والمؤسسة الحاكمة في الدولة.

المركز بنته الاستطلاعات وهدمته

تميزت الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة بغزارة استطلاعات الرأي العام. وهنالك من يتهم نتنياهو ومستشاره الامريكي فينكلشتاين بنقل هذه العادة من السياسة الأمريكية الى اسرائيل. وقد تم ربط اسم حزب المركز باستطلاعات الرأي العام. وهناك من سمى هذا الحزب بسخرية بحزب استطلاع الرأي العام وعلى رأسهم كان رئيس الحكومة نتنياهو الذي شعر بالحرج الشديد من قادة هذا الحزب.

لقد بني حزب المركز من مجموعة من السياسيين والعسكريين الذين توحدوا حول الاستياء من نتنياهو رئيس الحكومة وعدم الرضى من شخصية اهود باراك زعيم اسرائيل واحدة. ففي البداية اعلن روني ميلو رئيس بلدية تل ابيب السابق عن تأسيس الحزب وبدأ في جمع التبرعات من البلاد والخارج. وانضم الى ميلو زميله السابق الحميم من حزب الليكود دان مريدور وزير المالية السابق في حكومة نتنياهو، وبعدها انضم أمنون شاحاك رئيس الاركان السابق والذي أدخل الحيوية والزخم السياسي للحزب على خلفية الصراع الشخصي بينه وبين نتنياهو.

بعد دخول شاحك الى قيادة المركز انضم للحزب مجموعة من اعضاء الكنيست من حزب العمل والشخصيات الاقتصادية والعسكرية من جميع التيارات السياسية. وبدأ يدور الحديث في الشارع الاسرائيلي عن قوة وتأثير هذا الحزب الى أن بدأ التأييد يقل من يوم الى يوم من خلال استطلاعات الرأي العام، الأمر الذي حدا بقادة المركز للتوجه الى مردخاي وزير الدفاع في حكومة نتنياهو لترك الحكومة والانضمام اليهم ليكون زعيم حزب المركز والمنافس على رئاسة الحكومة.

إن المراهنة على تسويق اسحق مردخاي كزعيم يهودي شرقي لم ينجح في الشارع اليهودي، بل على العكس، فإن محاولة اسحق مردخاي التقرب الى الزعيم الروحي لحزب شاس الشرقي الحاخام عوفاديا يوسف لم تتوج بالنجاح بتاتا. فقد أعلن حزب شاس علنا أنه مؤيد لنتنياهو في رئاسة الحكومة.

لقد حظي مردخاي بالاحترام والتقدير من قبل الجمهور والاعلام أثناء اشغاله منصب وزير الدفاع، وهذا الاحترام لم يترجم الى التأييد في الحلبة السياسية. فهناك من

Digitized by Birzeit University Library

وجّه اللوم الى مردخاي لتركه وزارة الدفاع وحزب الليكود الذي احتضنه عند دخوله المعترك السياسي.

نجح اسحق مردخاي في ضعضعة نتنياهو واظهاره ضعيفا جدا اثناء المناظرة التلفزيونية التي اجريت بينهما قبل شهر من موعد الانتخابات. ففي هذه المناظرة حاول مردخاي اظهار نتنياهو بأنه غير صادق وخطير على المجتمع والشعب في اسرائيل، وذلك من خلال التلميح الى بعض القرارات السرية التي نوقشت في الحكومة والتي كان نتنياهو مبادرا لها من منطلقات غير موضوعية. هذه التصريحات أضعفت مردخاي أمام الجمهور الاسرائيلي بالدرجة الاولى. والرابح الوحيد في هذه المناظرة كان اهود باراك الذي تغيب عن المناظرة.

كانت المناظرة التلفزيونية وفحواها مؤشرا على ضعف حزب المركز في الشارع الاسرائيلي، حيث اتهم مردخاي زعيم الحزب بعدم تمالك نفسه والبوح بأمور سرية أمنية. وبعد هذا الحدث فقد مردخاي مصداقيته وجديته في نظر الجمهور. هذا بالاضافة الى افتقار حزب المركز الى المقترح الفكري والسياسي الواضح اضافة الى استياء قادته وكراهيتهم الشخصية لبنيامين نتنياهو،كل حسب تجربته الشخصية مع نتنياهو.

وهناك سبب آخر لفشل حزب المركز في الانتخابات الأخيرة هو خيبة الأمل من الجنرالات وتصارعهم على السلطة. فقد حاول حزب المركز خوض المعركة الانتخابية الأخيرة من خلال رئيس اركان سابق ووزير دفاع سابق وبعض جنرالات الاحتياط. وكان رد المصوت الاسرائيلي لا للجنرالات حتى ولو كانوا اكثر الناس شعبية وتقديراً. وبهذه النتيجة ربما ينتهي عهد مغازلة الجنرالات وضمهم للأطر السياسية من أجل زيادة ودعم مكانة الأحزاب في الشارع الاسرائيلي.

الخارطة الحزبية الاسرائيلية بعد انتخابات ١٩٩٩

الأحزاب الدينية

ب - الحزب الديني الوطني - المفدال	٥ اعضاء
ج - يهودت هتوراة - اغودات يسرائيل	٥ اعضاء
ش .س - الاتحاد العالمي للشرقيين المتمسكين بالتوراة	١٧ عضوا
المجموع	٢٧ عضوا

Digitized by Birzeit University Library

أحزاب اليمين

م.ح. ل - الليكود	١٩ عضوا
ي. ط- الاتحاد الوطني - موليدت - حيروت تكوما	٤ اعضاء
ل- يسرائيل بتينو _ اسرائيل بيتنا _ ليبرمان	٤ اعضاء
المجموع	٢٧ عضوا

أحزاب المركز

ي. ش- التغيير طومي ليبد	٦ اعضاء
ف. هـ - حزب المركز - مردخاي	٦ اعضاء
م - حزب العمال - عمير بيرتس	عضوان
ق . ن- اسرائيل بعلياه - شيرانسكي	٦ اعضاء
المجموع	٢١ عضوا

أحزاب اليسار

أ.م. ت - اسرائيل واحدة	٢٦ عضوا
م .ر.ص - ميرتس	١٠ أعضاء
المجموع	٣٦ عضوا

الأحزاب العربية

ض - التجمع الوحدوي الديمقراطي	عضوان
و - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣ أعضاء
ع. م - القائمة العربية الموحدة	٥ أعضاء
المجموع	١٠ اعضاء

Digitized by Birzeit University Library

أنصار أسطورة أرض اسرائيل

لقد انهار في هذه الانتخابات جناح ما يسمى بأرض اسرائيل، والذي ضم جميع التيارات اليمينية المتطرفة مثل حزب موليدت برئاسة رحبعام زئيفي "غاندي" واعضاء الكنيست اليمينيين وزعماء المستوطنات في الضفة وهوامش أخرى يمينية. وكان قد تم تأسيس هذا الاطار السياسي قبل الانتخابات بأسابيع معدودة وبدعم وتوجيه من رؤساء المستوطنات ورئيس الحكومة السابق اسحق شامير الذي هاجم سياسة نتنياهو في اكثر من مناسبة.

وقد اختير شامير ليكون المحكم في ترتيب أعضاء الحزب حسب قوة الأحزاب والشخصيات فكان بنيامين بيغن أول المرشحين في الحزب الجديد الذي سمي بالتجمع القومي وضم الحزب كل من رحبعام زئيفي وبيني الون وميخائيل كلاينر وحنان بورات وموشيه بيلد وغيرهم.

لقد طالب هذا الحزب بإلغاء جميع الاتفاقيات مع الفلسطينيين وحذر طيلة دعايته الانتخابية من السلام الاسرائيلي- الفلسطيني والسلام الاسرائيلي- السوري بهدف الحفاظ على مساحة اكبر من أرض اسرائيل. تحت هذا الشعار تنافس زعيم الحزب بنيامين بيغن على رئاسة الحكومة حتى اللحظة الأخيرة حيث سحب ترشيحه لمصلحة نتنياهو.

لقد عاقب الناخب الاسرائيلي من اليمين زعماء هذا التجمع متهما إياهم بإسقاط حكومة نتنياهو والتي كانت اكثر الحكومات خدمة لليمين وسياسته الاستيطانية. فأعضاء هذا التجمع أمثال حنان بورات وتسفي هندل وميخائيل كلاينر كانوا جناح المعارضة اليميني لنتنياهو، وكانوا دوما يهددونه بإسقاط الحكومة اذا ما نفذ الاتفاقيات مع الفلسطينيين.

هذا بالاضافة الى اشمئزاز الناخب الاسرائيلي من سياسة التعنت وعدم التقدم نحو السلام. كما وتعامل الناخب الاسرائيلي بسلبية وعدم الرضى من ظاهرة ترك السياسيين اطرهم وانتقالهم الى أطر سياسية بديلة وهذا ما حدث مع حزب التجمع القومي وحزب المركز ايضا. وهناك سبب آخر لفشل التجمع اليميني المتطرف هو رفعهم شعار أرض اسرائيل على حساب الطبقات الفقيرة التي بدأت تزداد وتتسع في فترة نتنياهو. أما سبب فشل حزب الطريق الثالث في عدم اجتياز نسبة الحسم وعدم دخوله الكنيست فيكمن في تصويت السكان اليهود المستوطنين في الجولان، حيث صوت قرابة ٤٠٪ منهم لاهود باراك، أي صوتوا لامكانية الحل السلمي والانسحاب من الجولان.

Digitized by Birzeit University Library

إن حزب الطريق الثالث الذي نجح في ادخال أربعة اعضاء الى الكنيست في الفترة البرلمانية السابقة تحت شعار عدم الانسحاب من الجولان فشل هذه المرة في اجتياز نسبة الحسم على الرغم من تواجد جنرال فيه يحمل لقب بطل اسرائيل وهو افيغدور كهلاني وزير الامن الداخلي في حكومة نتنياهو.

وكذلك حزب تسومت اليميني الذي كان من اكبر الاحزاب اليمينية بعد الليكود، والذي تزعمه طيلة الوقت رئيس الاركان السابق للجيش رفائيل ايتان، فشل ايضا في دخول الكنيست الخامسة عشرة. هذا الحزب الذي تركه جميع قادته من اعضاء الكنيست بقي مع قائده ايتان بدون شعب وبدون مؤيدين وحصل حزب تسومت على ٣٦٨٦ صوتاً فقط.

هكذا صوت المواطنون العرب

في غياب ارقام دقيقة عن الوسط العربي، حيث لم تعلن النتائج رسميا، يتبين أن قرابة ٧٠٪ من المصوتين العرب أدلوا باصواتهم يوم الانتخابات ويقدر العدد ب ٣٦٦ ألف صوت (من أصل ٥٢٤ ألف صاحب حق اقتراع بمن فيهم سكان القرى العربية وقرى الجولان المحتل).

وتبوأت القائمة العربية الموحدة المكان الأول بنسبة ٣١.١٪ تلتها الجبهة (٢١,٣٪) فالتجمع (١٦,٧٪).

	النسبة المئوية	النسبة في انتخابات ١٩٩٦
اهود باراك	٩٥	
بنيامين نتنياهو	٥	
القائمة العربية الموحدة	٣١,١	٢٥,٦
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٢١,٣	٣٦,٩
التجمع الوحدوي الوطني	١٦,٧	
اسرائيل واحدة	٧,٧	١٦,٧
ميرتس	٥,٢	١٠
شاس	٤,١	١,٣
المفدال	١,٦	١,٦
عمير بيرس (عام آحاد)	١,٣	٢,٢
المركز	١,٨	
اغودات يسرائيل (يهدوت هتوراه)	١,١	
قوائم اخرى (لم تجتز نسبة الحسم)	٥,٤	

Digitized by Birzeit University Library

ربما خطوة واحدة قبل التوحيد

ان نجاح القوائم العربية الثلاثة في اجتياز نسبة الحسم ودخول الكنيست بعشرة نواب كانت مفاجأة للجميع، حيث دار الحديث في الشارع العربي عن امكانية فشل احدى هذه القوائم وحرق عشرات الآلاف من الاصوات العربية. كل هذا مع الأخذ بالحسبان النسبة المنخفضة للمصوتين العرب في هذه الانتخابات مقارنة مع المصوتين اليهود.

و لم تزد النسبة عند العرب عن ال ٧٤٪ مع توزيع ٢٥٪ من نسبة المصوتين العرب على الاحزاب اليهودية المختلفة.

ويأتي التصويت للأحزاب اليهودية الصهيونية على خلفية شخصية ومصالح ضيقة وليس من منطلق فكري وايديولوجي.

جرت في الاشهر والأسابيع الأخيرة للانتخابات محاولات عديدة لتوحيد الأحزاب العربية تحت اطار حزبي واحد. وفشلت جميع المحاولات لأسباب لم تطرح أمام الجماهير العربية بشكل واضح ودقيق. واتهم كل طرف الطرف الآخر بإفشال التحالف بحجة الصراع على الأماكن في القائمة الموحدة.

لقد طالب الجمهور العربي بشكل واضح ومسموع السياسيين العرب بالوحدة، وكانت خيبة الأمل في تنافس خمسة قوائم على عضوية الكنيست. وربما كان هذا سببا من أسباب الامتناع عن التصويت بالاضافة الى مناداة تيار أبناء البلد بمقاطعة الانتخابات.

لقد عملت في الوسط العربي وللمرة الاولى جمعية سياسية غير منتمية للأحزاب، وطالبت هذه الجمعية التي حملت اسم الاهالي المواطنين العرب من خلال وسائل الاعلام وعقد الندوات والاجتماعات بممارسة حقهم في التصويت من أجل التغيير.

ستعمل الكنيست الحالية على رفع نسبة الحسم من ٤-٥٪ للكنيست القادمة ولن يبق للقوائم العربية أية امكانية ولا مبرر إلا الوحدة لكي ينجح الشارع العربي في ادخال اكبر عدد من النواب للكنيست ولتفادي امكانية ضياع الاصوات.

Digitized by Birzeit University Library

فوز باراك : تأثيرات محتملة على عملية السلام

د. خليل الشقاقي*

بعد فوزه بساعات أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب لاءاته المشهورة حول الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات والأمن. ورغم أن هذه ليست سوى مواقف معلنة إلا أن التركيز عليها فور انتخابه ساهم في خلق انطباع فلسطيني سلبي حول الزعامة الاسرائيلية الجديدة. تسعى هذه الورقة الى القاء الضوء على نتيجة الانتخابات الاسرائيلية ثم تحاول فحص التأثيرات المحتملة لذلك على عملية السلام.

رغم النجاح الكبير الذي حظي به باراك في الانتخابات الأخيرة بحصوله على ٥٦٪ من أصوات الناخبين الاسرائيليين، إلا أن قدرته على السيطرة على الكنيست تبقى موضع شك. خسر حزب العمل ثمانية مقاعد، رغم أنه شارك في هذه الانتخابات تحت اسم "اسرائيل واحدة" متحالفاً مع حركة غيشر (بمقعدين مضمونين) وحركة ميماد الدينية (بمقعد مضمون)، وبذلك هبط عدد مقاعده من ٣٤ مقعداً إلى ٢٦ مقعداً بما في ذلك المقاعد الثلاثة لغيشر وميماد.

لحسن حظه، ذهبت مقاعد حزب العمل المفقودة لأحزاب أخرى في اليسار والوسط، فكسب كل من العرب وميرتس مقعداً لكل منهما، فيما حصل حزب "شعب واحد" بقيادة زعيم الهستدروت العمالي التوجه، عمير بيرتس، على مقعدين. وكسب حزب شينوي الليبرالي، والذي خرج بعض قادته من ميرتس، ستة مقاعد، فيما حصل حزب الوسط الذي جاء بعض قادته من اليمين واليسار على ستة مقاعد. لهؤلاء كافة

---

*د. خليل الشقاقي: يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في نيويورك، ١٩٨٥، كتب العديد من الدراسات حول الشؤون الفلسطينية الاستراتيجية والداخلية، وهو مؤلف لكتاب **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات.**

Digitized by Birzeit University Library

ستون مقعداً. يمكن لباراك أن يجتذب إليه أيضاً حزب يسرائيل بعلياه بمقاعده الستة لتشكيل إئتلاف من ستة وستين عضواً.

من جانب آخر، خسر اليمين مرتين : مرة بفشل مرشحه لرئاسة الوزراء ومرة أخرى بفقدان الليكود وقوى اليمين المتطرف لجزءٍ هام من قوتهم. خسر الليكود ثلاثة عشر مقعداً، ليحصل الآن على تسعة عشر مقعداً فقط. معظم مقاعده ذهبت لحركة شاس الدينية الشرقية. أما حركة تسومت اليمينية المتطرفة التي كان لها خمسة مقاعد ضمن مقاعد الليكود الاثنين والثلاثين فلم تحصل إلا على أربعة آلاف صوت، أي حوالي ٠,١ ٪. ولم يحصل تحالف يميني متطرف دخل الانتخابات باسم "الاتحاد الوطني" إلا على أربعة مقاعد رغم أنه ضم داخله حركة موليدت العنصرية، وحيروت التي ضمت متطرفين ليكوديين بقيادة بيني بيغن، وحركة تكوما التي ضمت متشددي حزب المفدال بقيادة حنان بورات. وكذلك، خسر المفدال حوالي نصف مقاعده، حيث لم يحصل إلا على خمسة مقاعد وكان فشله موجعاً بشكل خاص بتخلي الكثير من المستوطنين عنه بتصويتهم "للاتحاد الوطني" بقيادة بيغن. لكن اليمين عوض بعض خسارته بتمكن حركة "اسرائيل بيتنا" الممثلة ليمينيين متطرفين روس من كسب أربعة مقاعد. هذه المجموعات اليمينية مجتمعة لها إثنان وثلاثون مقعداً، وهي عاجزة بالتالي عن فرض أجندتها لعملية السلام.

في الطيف اليميني الاسرائيلي حزبان دينيان، بالإضافة للمفدال، هما شاس ويهدوت هتوراه وهما حركتان حريديتان غير صهيونيتين تقفان في صف اليمين إجمالاً، لكنهما أقرب للوسط من حيث مواقفهما تجاه العملية السلمية. ولهذين الحزبين معاً ٢٢ مقعداً، وحتى لو تم ضمهما إلى بقية اليمين فإن مجموع ما لديه سيصل إلى ٥٤ مقعداً، وهو بالتالي عاجز عن تشكيل ائتلاف من ٦١ عضواً يمكنه من إسقاط حكومة يشكلها باراك.

لكن باراك يفضل حكومة موسعة، إن أمكنه ذلك، كي يعزز من قدرته على المناورة داخل الإئتلاف ولكي يتمكن من التركيز على الأوضاع الاسرائيلية الداخلية وخاصة تلك المتعلقة بحكم القانون، وكتابة دستور للدولة، وتحييد طلاب المدارس الدينية، والعلاقة بين العلمانيين والمتدينين. لهذا يحاول باراك ضم أطراف من اليمين لإئتلافه رغم الصعوبات التي يواجهها من داخل حزبه أو من شركائه المحتملين. فبعض قوى السلام تعارض اشتراك الليكود والمفدال في الائتلاف، والقوى الليبرالية والعلمانية تعارض ضم الأحزاب الحريدية وخاصة شاس. هذا الوضع يقلص من قدرة باراك على السيطرة على الكنيست ويجعله عرضة للاتهام من اليمين بأن حكومته تعتمد من أجل

Digitized by Birzeit University Library

وجودها على أصوات العرب. ولهذا، فإنه سيسعى على الأرجح لتوسيع أية حكومة يشكلها في أقرب فرصة ممكنة ليضمن دوماً وجود أغلبية يهودية تسانده.

أمام رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب قضايا ثلاثة تتعلق بعملية السلام: (١) هل يقوم بتنفيذ اتفاق واي ريفر كما هو أم يسعى لتعديله. (٢) كيف يبلور سياسة استيطانية لا تستفز الطرف الفلسطيني كثيراً، ويرضى عنها شركاؤه في الائتلاف من اليسار واليمين معاً. (٣) وأخيراً، هل يسير باتجاه توقيع معاهدة سلام مع سوريا أم فلسطين أولاً.

بالنسبة لاتفاق واي ريفر، فإنه من المرجح أن لا يجد باراك مشكلة في تنفيذه من جانب شركائه في الائتلاف، رغم أنه يفضل هو شخصياً، على ما يبدو، أن ينطلق فوراً لمفاوضات الوضع الدائم. لكنه يدرك بالطبع أن تنفيذه لاتفاق واي ريفر سيشكل في نظر الفلسطينيين اختباراً سيتحدد على ضوئه مدى استعدادهم للثقة به. ورغم التلميحات الاسرائيلية المختلفة بنيته الطلب من الطرف الفلسطيني غض النظر عن تطبيق الاتفاق إلاّ أنه لن يجد، على الأرجح، مفراً من تنفيذه في فترة وجيزة بعد تشكيل حكومته ليتفرغ لما هو أهم من ذلك، أي المفاوضات النهائية والمفاوضات مع سوريا ولبنان.

ورغم ذلك فإن من الواضح أن مجرد الحديث عن غض النظر عن تنفيذ اتفاق واي ريفر يظهر حجم الصعوبات التي ستواجه المفاوضات النهائية التي يهدف هذا الحديث للتأثير عليها بهدف خفض توقعات الطرف الفلسطيني. فقد رفض باراك في عام ١٩٩٥ الموافقة على الاتفاقية الانتقالية التي وقعها استاذه ومعلمه رابين. رأى باراك آنذاك أن القيام بإعادات انتشار ثلاثة في الضفة الغربية قبل التوصل لاتفاق دائم يسلب اسرائيل أوراقها التفاوضية الأساسية مما يضعف موقفها في المفاوضات النهائية. إن هذا الموقف كفيل بجعل المفاوضات حول إعادة الانتشار الثالثة المشار إليها في اتفاق واي ريفر شبه عقيمة. وربما تشكل هذه النقطة واحدة من نقاط الخلاف التي ستبرز سريعاً بين الطرفين.

أما بالنسبة للسياسة الاستيطانية، فإن باراك يفضل، على ما يبدو، نوعاً من الغموض حولها إرضاءً لشركاء ائتلافه اليمينيين من جهة وتعزيزاً لموقفه التفاوضي مع الطرف الفلسطيني من جهة أخرى. فهو من جهة يعلن أنه لن يقيم مستوطنات جديدة، لكنه لن يزيل أو يضعف أية مستوطنات قائمة بل إنه سيعمل على تلبية الاحتياجات التنموية لها. هذه الصياغة لا تلبي الحد الأدنى الفلسطيني الذي يطالب بتجميد كافة

Digitized by Birzeit University Library

أعمال البناء الاستيطاني ووقف تمددها الجغرافي، لكنها قد تقنع المفدال بالانضمام لحكومته.

من جهة أخرى، فإن باراك يؤمن، على ما يبدو، أن الطرف الفلسطيني سيكون مستعداً للقبول بطروحات اسرائيلية تعتقد بإمكانية ضم مستوطنات كبيرة وكتل استيطانية لاسرائيل وذلك بناءً على ما قبل به الطرف الفلسطيني في خطة أبي مازن-بيلين. ولهذا، فإن باراك قد يسعى لتقوية وتعزيز الاستيطان في تلك المناطق التي يرغب بضمها لاسرائيل (مثل معاليه أدوميم، وجفعات زئيف والتي قد يرغب بربطها بالقدس وأرائيل التي قد يرغب بتعزيز مكانتها وترابطها مع تل أبيب وغيرها من الكتل الاستيطانية في غوش عتصيون وشمال غرب الضفة الغربية) معتقداً أنه بذلك يخلق حقائق سيكون الطرف الفلسطيني عاجزاً عن رفضها. ورغم أن باراك يأخذ عبراً من خطة أبي مازن-بيلين إلاّ أنه، على ما يبدو، يرفض التقيد بها. وتشير التصريحات التي أطلقها أثناء زيارته لمستوطنتي بيت إيل وعوفرا قبل حوالي سنة إلى أنه يعتقد بإمكانية ضم مستوطنات كهذه للدولة اليهودية. وهذا يعني أنه إلى جانب الخلاف حول إعادة الانتشار الثالثة، فإن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية وخاصة في القدس وجوارها سيشكل مصدر نزاع مستمر بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

أخيراً، فور تشكيل حكومته الاسرائيلية الجديدة سيجدُ باراك نفسه أمام العملية السلمية بمساريها الفلسطيني من جهة والسوري- اللبناني من جهة أخرى. ورغم أن تنفيذ اتفاق واي ريفر قد يتم في فترة وجيزة نسبياً، إلاّ أن المسألة الأعقد ستكون ما إذا كان يريد السير باتجاه توقيع معاهدة سلام مع سوريا أم فلسطين أولاً. باراك بالطبع مثل سلفه السابق رابين سيفضل السير باتجاه الطرف الذي يقدم له تنازلات أكثر.

إن التوصل لاتفاق على المسارين معاً في آن واحد ليس وارداً لسببين : أولاً، إن قدرة الطرفين العربيين على تنسيق مواقفهما وتوحيدها معدومة تماماً لأسباب تتعلق بعمق الشكوك المتبادلة بين الطرفين ولتعارض المصالح الوطنية الضيقة لكل منهما. وثانياً لأن أية حكومة اسرائيلية مهما كانت شرعيتها الانتخابية أو قوتها البرلمانية ستجد صعوبة بالغة في اجراء انسحابات من أراض عربية محتلة على جبهتين معاً.

إن استعداد كل من سوريا وفلسطين للتوصل لمعاهدة سلام مع اسرائيل، بمعزل عن الآخرى، هو أمر ليس موضع شك أو تساؤل. لكن المرجح واقعياً نجاح المسار السوري-اللبناني أولاً. هذه النتيجة ليست بالضرورة خسارة للطرف الفلسطيني، بل على العكس، إذ قد يكون من شبه المؤكد أن اتفاقاً اسرائيلياً-فلسطينياً محترماً ومقبولاً شعبياً

Digitized by Birzeit University Library

لن يكون ممكناً حتى يتم إزالة عائق التهديد الاستراتيجي لاسرائيل والمتمثل في حالة الحرب مع سوريا. إن هرولة الطرف الفلسطيني للتوصل لاتفاق مع باراك قبل سوريا، ستجعل الفلسطينيين يدفعون ثمناً باهظاً من أرضهم وحقوقهم وكرامتهم. أما إذا انتظر الطرف الفلسطيني حتى يتم التوصل لاتفاق مع سوريا، فإن وضعه التفاوضي سيكون بلا شك أفضل.

التخوف الفلسطيني من نجاح المسار السوري-الاسرائيلي أولاً يتمحور حول نقطتين سلبيتين: أولهما، أن اتفاقاً كهذا قد يعني تأجيل التوصل لاتفاق فلسطيني-اسرائيلي لأربع سنوات أخرى بانتظار حكومة جديدة وتفويض جديد. وثانياً، لأن اتفاقاً كهذا سيعني تنازلاً اسرائيلياً عن مصادر المياه السورية وهذا يعني التشبث بالسيطرة الاسرائيلية على المياه الفلسطينية.

رغم ذلك، فإن واقع الحال يشير إلى نقطتين ايجابيتين أكثر أهمية : فأولاً، إن نتيجة الانتخابات وطبيعة المشاورات الائتلافية الاسرائيلية الراهنة تشير إلى أن انسحاباً من الجولان وجنوب لبنان هو أمر مفروغ منه ولن يستترف حكومة باراك. وثانياً، إن إزالة التهديد الاستراتيجي السوري عن اسرائيل سيعني إحداث تحول جوهري في المبدأ الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي تفقد معه الضفة الغربية قيمتها الأمنية وتزول الحاجة الاسرائيلية للاحتفاظ بتواجد عسكري فيها.

Digitized by Birzeit University Library

دورة المجلس المركزي واستحقاق الرابع من أيار وما بعده

ممدوح نوفل*

مجريات أعمال الدورة الأولى

كان من المفترض أن يعود المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد مرة أخرى في شهر حزيران الماضي لاستكمال مناقشة استحقاقات انتهاء المرحلة الانتقالية في ٤ أيار، حسب نصوص اتفاقي أوسلو والقاهرة، وتحديد قواعد المفاوضات اللاحقة، واتخاذ القرار النهائي بشأن إعلان قيام الدولة الفلسطينية وبسط السيادة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. وكان المجلس قد أنهى جولة أولى من دورته التي عقدت في غزة من ٢٧-٢٩ نيسان الماضي، حضرها نسبة عالية من الأعضاء"٩٦" عضواً من أصل "١٢٥". وكان من المتغيبين من قاطع رسميا لأسباب سياسية، ومن اعتذر لعدم قدرته على الوصول إلى غزة لأسباب خاصة، وشارك فيها لأول مرة وفد رسمي من قيادة حركة حماس برئاسة الشيخ احمد ياسين ، بصفة مراقب، وأثارت مشاركتها حفيظة القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية، و لم تعترض الإدارة الأمريكية على المشاركة، وتحفظت قيادة حماس في الخارج على مشاركة اخوانهم في الداخل. وتراجعت الجبهة الديمقراطية والجبهة العربية الموالية للعراق عن سياسة مقاطعة المجلس، وظلت الجبهة الشعبية على موقفها القديم المقاطع لمؤسسات منظمة التحرير، علما بأن بياناتها قبل المجلس وتصريحات قادتها بعده لم تخل من المطالبة بإلحاح لتفعيل دور مؤسسات م. ت. ف وتصحيح أوضاعها الداخلية.

وحظيت تلك الدورة قبل وخلال انعقادها باهتمام دولي وإقليمي واسع، شبيه بالاهتمام الذي نالته دورة المجلس المركزي في ١٠/١٠/١٩٩٣ والتي صادقت على اتفاق أوسلو، وتلك التي عقدت في ١٥/١٠/١٩٩١ على أبواب انعقاد مؤتمر السلام في

*ممدوح نوفل: عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مديد. فانعقادها تم وعملية السلام على مسارها الفلسطيني-الإسرائيلي معطلة تماما، وتعيش أسوأ فترات حياتها منذ أخضعها نتنياهو لأيديولوجيته المتطرفة وزجها في بازار الانتخابات الإسرائيلية وجحيم الصراعات الحزبية.

وعقدت الدورة والعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية متوترة بعد تعطيل حكومة الليكود تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق "واي ريفر" الذي وقعه رئيسها يوم ١٩٩٨/١٠/٢٤ في البيت الأبيض بحضور الرئيس كلينتون. وكان الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يتبادلان تهديدات خطيرة. الأول، يهدد بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره وإعلان قيام دولته المستقلة وبسط سيادته على أرضه فور انتهاء المرحلة الانتقالية. الثاني، يطلق العنان للمستوطنين لمصادرة مزيد من الأراضي وبناء مزيد من المستوطنات وتوسيعها، ويهدد ويتوعد علنا أمام ناخبيه بإجراءات ردعية قاسية وبضم الأراضي الخاضعة لسيطرته، إذا نفذ الأول توجهاته من جانب واحد.

وكالعادة، استمع أعضاء المجلس في بداية أعمال الدورة لكلمة رئيس اللجنة التنفيذية، تحفظ فيها أبو عمار على قول ما لديه، و لم يستفض في الحديث على غير عادته في مثل هذا الاجتماع، وكان يود لو أعفي من الكلام، وقال "المرحلة حساسة ولا تحتمل الخطأ". وكان حريصا على أن لا يعطي لنتنياهو مماسك يستغلها في الانتخابات وتخريب الإنجازات الفلسطينية التي حققتها الاتصالات والمشاورات الدولية والعربية التي تمت قبل المجلس. وتمنى على المجلس أن يتوخى الحكمة في قراراته، وأن يبقى في حالة انعقاد إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية، وأن لا يقدم لنتنياهو أية ورقة تساعده على كسب الانتخابات، وقال "دولتنا موجودة على الأرض ولها مؤسسات متنوعة ووزارات، ونشيد، وعلم، وجواز سفر، وطوابع وبريد، ومطار دولي، وكود دولي "٩٧٠"، وعلاقات دبلوماسية، وسنستكمل سيادتنا شاء من شاء و وأبى من أبى". ولم ينس الترحيب بالشيخ أحمد ياسين وإخوانه، وثمن قرار قيادة حماس المشاركة في أعمال المجلس، واعتبرها خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية، وتجاهل غياب الجبهة الشعبية عن الاجتماع.

أما تقرير اللجنة التنفيذية فتناوب على تقديمه وزيران، "صائب عريقات ونبيل شعث" من خارج اللجنة التنفيذية، تحدثا بإسهاب حول نتائج لقاءات أبي عمار مع زعماء ٥٦ دولة من دول العالم. ورغم تهامس أعضاء المجلس حول تقديم تقرير شفوي وعدم تقديمه من قبل أعضاء من اللجنة التنفيذية، إلا أنهم أفرادا وتنظيمات مرروا الملاحظة بهدوء و لم يتوقف أحد أمام مدلولاتها التنظيمية الجوهرية، واعتبرها البعض

Digitized by Birzeit University Library

مؤشراً ملموسا على مدى تدهور أوضاع منظمة التحرير يكشف ما آلت إليه حالة قيادتها اليوم "اللجنة التنفيذية".

وبين التقرير ومداخلة أبي عمار لأعضاء المجلس أن زعماء وحكومات جميع الدول العربية منفردة ومجتمعة في إطار الجامعة، ودول المجموعة الأوروبية والصين وروسيا ودول آسيوية وإفريقية أخرى، جددت دعمها للحقوق الوطنية الفلسطينية، وبخاصة حقه في تقرير مصيره فوق أرضه، وحقه من حيث المبدأ في إقامة دولته المستقلة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وبسط سيادته عليها. واقتنعوا بضرورة التمييز بين ممارسة هذا الحق الطبيعي ونتائج مفاوضاتهم مع الإسرائيليين. وأبدى قلة منهم استعدادهم للاعتراف بالدولة الفلسطينية فور الإعلان عنها وتركوا للقيادة الفلسطينية اختيار الوقت الملائم. وأثار آخرون كثيرون مسألة توقيت الإعلان ونصحوا بتأجيله إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية. وأكدوا تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وبأسس عملية السلام، وأدانوا تجميد نتنياهو تنفيذ الاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان في عهده. ورفضوا التسليم بالأمر الواقع الذي خلقته سياسة مصادرة الأراضي والاستيطان في كل أرجاء مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتأكد أعضاء المجلس، من التقرير ومن نص رسالة الرئيس كلينتون التي وجهها للرئيس عرفات على أبواب المجلس، أن الإدارة الأمريكية غير معنية بتوفير غطاء سياسي وقانوني للموقف الفلسطيني. وترفض صيغة "غزة+"، أي تطوير موقفها من حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وتتمسك بالصيغة الفضفاضة غير القانونية التي طرحها الرئيس كلينتون في غزة أمام المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف كانون الأول الماضي، والتي قال فيها "من حق الفلسطينيين أن يختاروا مستقبلهم وأن يعيشوا أحرارا فوق أرضهم". ورفضت إدارة كلينتون تأييد حق إعلان قيام الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والشروع في بسط السيادة على الأرض، وهي تعتبره عملا أحادي الجانب يلحق أضرارا فادحة بعملية السلام. وتصر على ربط قيام الدولة بنتائج مفاوضات الحل النهائي. ومارست ضغوطا قوية على القيادة الفلسطينية، تواصلت خلال جلسات المجلس لإرغامها على تمديد المرحلة الانتقالية لوقت غير معلوم. ورفضت تطوير موقفها من الاستيطان وتجاوز مواقف الشجب والإدانة التي تعلنها بين فترة وأخرى، بإتجاه إتخاذ إجراءات عملية أسوة بما قامت به إدارة بوش -بيكر عام ١٩٩٢، عندما ربطت صرف ضمانات القروض بوقف الاستيطان. وتصر إدارة كلينتون على مواصلة التفرد برعاية عملية السلام، وترفض محاولات دول أوروبا وروسيا والعرب إخراجها من مأزقها وتحديد سقف زمني جديد ملزم لإنتهاء مفاوضات الحل النهائي. وأقصى ما تعهدت به

Digitized by Birzeit University Library

وعد غير ملزم بالعمل على استئناف المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية، ومحاولة إنهاء مفاوضات قضايا الحل النهائي خلال عام واحد. وتعهد الرئيس كلينتون بعقد قمة فلسطينية-إسرائيلية-أمريكية مطلع تموز القادم بصرف النظر عن الفائز في الانتخابات، ونقل للمجتمعين أن نتنياهو أبلغ الإدارة الأمريكية رسميا تمديد المرحلة الانتقالية لحين التوصل إلى اتفاق حول ما بعدها، وأنه مستعد للشروع في مفاوضات متواصلة للاتفاق حول الحل النهائي.

وفي جلسات المناقشة العامة الخمسة أظهرت كلمات جميع الأعضاء "فصائل وأفرادا" شعورا عميقا بخطورة القرار وخطورة المرحلة الجديدة التي ستلي الرابع من أيار، وخلت كلماتهم من المزاودات المعتادة. وأشادوا بالجهود الكبيرة التي بذلها رئيس اللجنة التنفيذية لتثبيت مرتكزات الدولة، وحشد الدعم والإسناد الدوليين للحقوق الوطنية الفلسطينية. وثمنوا مبادرة اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بدعوة حركة حماس للمشاركة في دورة المجلس،وبتجاوب قيادة "حماس الداخل" مع المبادرة . وشجب الأعضاء سياسة المقاطعة وحالة القطيعة التي سادت علاقة المعارضة بالسلطة وعلاقة قوى م. ت. ف بعضها ببعض وأبدى البعض الاستياء من قرار قيادة الجبهة الشعبية الاستمرار في مقاطعة أعمال المجلس. وتمنى الجميع أن تكون مشاركة حماس بداية مرحلة جديدة في مسيرة تعزيز الوحدة الوطنية وتطوير العلاقات الوطنية، وتمتين وحدة الشعب في الداخل والخارج، وتنظيم أوضاع البيت الفلسطيني على أسس ديمقراطية. وسجلت الفصائل مواقفها بمداخلات مكتوبة وزعت على الأعضاء، وشدد الجميع على إبلاء مواجهة الاستيطان والحفاظ على عروبة القدس أهمية استثنائية، وطالبوا بوضع الخطط اللازمة لمواجهة المخططات العدوانية التوسعية الإسرائيلية. واعتبر الكثير من أعضاء المجلس إعلان الدولة وبسط السيادة على الأرض ناقصا إذا لم يقترن بترتيبات عملية طموحة قادرة على وقف مصادرة الأراضي والتوسع في الاستيطان. وطالبوا بالإصرار في المفاوضات على عدم بحث قضايا الحل النهائي قبل وقفه وقفا تاما، وعمل الممكن لجعله مكلفا للمستوطنين وحكومتهم، وخلق قواعد سلوك شعبي تعتبر العمل في المستوطنات والتجارة مع المستوطنين عارا وطنيا، وسن تشريعات فلسطينية تعتبره عملا مخلا بالأمن الاستراتيجي الفلسطيني وبالمصالح الوطنية العليا للشعب كله يحاسب عليها القانون، والسعي لتشكيل صندوق مالي فلسطيني- عربي- إسلامي يتولى الإنفاق على الأعمال الضرورية للتصدي للاستيطان وتهويد القدس بما في ذلك تقديم العون المؤقت للعمال المتضررين ريثما يؤمنوا لأنفسهم أو يؤمن لهم عمل بديل في مكان آخر.

Digitized by Birzeit University Library

أما بشأن القضية المركزية، انتهاء المرحلة الانتقالية وإعلان الدولة وبسط السيادة، فقد أجمع الأعضاء على رفض تمديد المرحلة الانتقالية، واعتبار إعلان الدولة أو عدمه شأنا فلسطينيا داخليا وشددوا على الفصل بين المفاوضات وحق إعلان الدولة. وتباينت الآراء حول توقيت الإعلان، وظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول، أيد تأجيل الإعلان فترة محدودة تمتد كحد أقصى إلى ما بعد الانتهاء من الجولة الثانية من الانتخابات الإسرائيلية. والثاني، أقلية بسيطة دعت إلى التحلي بالصبر والتمتع بنفس طويل، وأخذ الموقف العربي الرسمي والدولي وبخاصة الأمريكي بعين الاعتبار، وطالبت بعدم تقييد الذات بتحديد سقف زمني للإعلان. أما الاتجاه الثالث، "الأغلبية"، فطالب بإعلان قيام الدولة المستقلة وبسط السيادة على كامل الأرض فور انتهاء المرحلة الانتقالية. وحذر من ضياع الفرصة ومن الخضوع للضغوط الخارجية، ومن تحول التأجيل إلى سابقه تستخدم ضد ممارسة هذا الحق الفلسطيني. ولم يتوقف أصحاب وجهات النظر الثلاثة أمام نتائج ما طالبوا به، ولم يطرحوا مقترحات عملية، لتطبيق توجهاتهم وترسيخ الإعلان والسيادة الفلسطينية على الأرض.

وقبل انتهاء المناقشات اقترح رئيس المجلس، وفقا للتقاليد الفلسطينية، تشكيل لجنة لصياغة البيان. وأجاز مشاركة الأعضاء المراقبين فيها في إشارة واضحة لحماس، إلا أن قيادة حماس شكرت واعتذرت، كإشارة واضحة أيضا إلى أن مشاركتها في المجلس لا تعني المشاركة في صنع القرار وتحمل تبعاته. وتم تشكيل لجنة موسعة من ١٢ عضوا ضمت ممثلين عن جميع الاتجاهات الأخرى. وكان طبيعيا أن ينتقل تباين الآراء حول القضية المركزية من قاعة المجلس إلى غرفة اجتماعات اللجنة. وبعد نقاش صريح تم الاتفاق على مسودة بيان بنيت على "التمسك بعملية السلام كخيار استراتيجي باعتباره ركيزة الاستقرار الإقليمي والدولي" وتحميل إسرائيل مسؤولية تعطيلها، وأن "دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي حقيقة قائمة على أساس الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ وإعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨. وأن م. ت. ف بمؤسساتها الوطنية والديمقراطية هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني غير القابل للتفاوض أو النقض". وتحفظ بعض أعضاء اللجنة على تضمين البيان نصا يثبت بوضوح انتهاء المرحلة الانتقالية ويرفض تمديدها. وطالب بتعليق استحقاق الإعلان وترحيله إلى ٤ حزيران، أي بعد ظهور نتائج الانتخابات الإسرائيلية. واضطر أبو عمار للتدخل وحسم الموقف لصالح وجهة نظر الأقلية. وخلا البيان من ترسيم انتهاء المرحلة الانتقالية، واستعيض عنه "باعتبار اجتماعات الدورة مفتوحة على أن يعود المجلس إلى الانعقاد في جلسة عامة خلال شهر حزيران". بعدها تلي البيان على المجلس وتمت المصادقة عليه بالتراضي بدون تصويت وفقا لتقاليد العمل

Digitized by Birzeit University Library

القديمة التي تستهوي الفضائل، وبخاصة فضائل المعارضة. ولم يسجل أي طرف اعتراضه على فقرات البيان المتعاكسة مع موقفه الذي طرحه في المجلس ولجنة الصياغة. وتضمن البيان، من ضمن أمور أخرى، قرارا "بتشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة". ورحب "بإستجابة الأمين العام لجامعة الدول العربية بالطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية عليا برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور".

وبشأن الاستيطان دعا المجلس "قوى شعبنا إلى التصدي بتجميع الطاقات الوطنية ضد سياسة الاستيطان وسلب الأراضي وهدم البيوت والطرق الالتفافية وأعمال التهويد العنصرية الجارية في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية". ولم يشكل أطرا جديدة خاصة بهذا الموضوع ولم يضع الآليات المناسبة لمواجهة فعالة. وكلف اللجنة التنفيذية بإتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الخطر. واعتبر المجلس إجراءات الاحتلال في القدس لاغية وباطلة، "وأكد على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"، وقدر عاليا موقف الاتحاد الأوروبي الأخير حول القدس، ومواقف الدول العربية والإسلامية وعدم الانحياز تجاهها. ولم يتضمن إشارة خاصة للمعركة الجارية حول قرار الحكومة الإسرائيلية إغلاق مكاتب بيت الشرق، علما بأنه موضع تدخلات دولية. ورغم معرفة الجميع برفض الإدارة الأمريكية تطوير موقفها من الحقوق الفلسطينية، ورفضها الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بتعبير قانوني واضح "Self Determination" إلا أن المعتدلين رأوا المؤشرات الإيجابية في الرسالة ولم يروا نقائصها. وعبر المجلس "عن اهتمامه الكبير برسالة كلينتون وتأكيد التزام بلاده بتحقيق أهداف عملية السلام متمثلة بتطبيق قراري ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمه لتطلعات الشعب الفلسطيني في العيش حرا على أرضه" واعتبار الاستيطان عملا مدمرا لعملية السلام.

نتائج دورة المجلس داخليا وخارجيا

تضع المحاكمة المجردة لقرارات الدورة الأولى للمجلس الباحث الموضوعي أمام نتائج ملموسة بعضها إيجابي والآخر سلبي تماما. وبديهي القول أن إصدار الحكم النهائي على نتائج مناقشات المجلس، وبخاصة قرار تعليق القرار بشأن إعلان الدولة، متروك للزمن. ويستطيع القارىء استنباطه مسبقا بإجراء مقارنة بين الخسائر والأرباح الناتجة عنه وعن تفاعلاته الداخلية والخارجية المباشرة والبعيدة، وأثر ذلك على الأوضاع الفلسطينية والعربية ومستقبل السلام في المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن تثبيت النتائج والملاحظات الأولية التالية:

Digitized by Birzeit University Library

أولاً، بعد صدور قرارات المجلس أسرع كثير من زعماء الدول العربية والدول المعنية باستقرار أوضاع المنطقة واستمرار عملية السلام الجارية منذ ٨ سنوات إلى الترحيب العلني بالقرارات والإشادة بحكمة القيادة الفلسطينية وبواقعيتها، وجدد كثيرون دعمهم للحقوق الفلسطينية. فإن القرار لبى طلبهم المشترك بتجاوز استحقاقات ٤ أيار وتمرير الانتخابات الإسرائيلية دون تطورات دراماتيكية. وأراحهم، ولو لأسابيع قليلة حساسة، من مواجهة حالة عملية السلام المتدهورة، ومن الاصطدام بنتنياهو.

لا شك في أن تجاوب القيادة الفلسطينية مع المطلب العربي والدولي، وبخاصة الأمريكي بتأجيل الإعلان، والتحلي بالصبر وبأقصى درجات الهدوء وأقل مستوى ممكن من الازعاج، عزز مكانتها السياسية، وحافظ على الحالة الصاعدة والمستوى المتقدم من الدعم والإسناد المعنوي الدولي للحقوق الفلسطينية. وأبقى سيف الضغط العربي والدولي مسلطاً فوق رأس نتنياهو. وأظهر الرئيس عرفات كزعيم ممسك كليا بزمام الأوضاع الفلسطينية، وقادر في الظروف الصعبة والمعقدة على التجرد من العواطف، وتحمل مسؤولياته الأدبية في مجال العلاقات الدولية. وقطع القرار الطريق أمام من يريد تحميل الفلسطينيين زورا مسؤولية نسف الاتفاقيات ووأد عملية السلام. وأتاح لأنصار استقرار أوضاع المنطقة والمؤيدين للحقوق الفلسطينية فرصة جديدة لإنقاذ عملية السلام وتطوير أشكال دعمهم للموقف الفلسطيني، إلا أن قرارات المجلس، كما اعتقد، لم تجب على السؤال المركزي المطروح في الشارع الفلسطيني وهو: ماذا بعد إنتهاء المرحلة الانتقالية، وانتهاء الفترة الزمنية المحددة لانتهاء مفاوضات الحل النهائي؟ هل سيتم تمديدها وإلى متى؟ أم هل سيتم الإعلان عن انتهاء المرحلة الانتقالية وعلى أي أسس سيتم التعامل مع إسرائيل؟ و لم تعالج الاستنكاف الشعبي عن التفاعل مع توجهات القيادة الفلسطينية.

إن مقارنة مردود التجاوب والتفاعل مع مطالب القوى الإقليمية والدولية بالخسائر المباشرة واللاحقة التي ألحقها ويلحقها التأجيل بالفلسطينيين، تبين أن الخسائر لم تكن قليلة وليست تكتيكية آنية بل استراتيجية تطال على المدى المباشر والبعيد الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني. وتصبح مركبة إذا لم يتم تدارك تأجيل إعلان الاستقلال والتوجه لبسط السيادة الوطنية. ولا حاجة للتدليل على أن المكاسب الهامة التي حققتها حركة القيادة الفلسطينية وقرارات المجلس في الحقل الدبلوماسي الخارجي، غير قادرة على إرغام إسرائيل على احترام الاتفاقيات الموقعة، ووقف الاستيطان وتسريع مفاوضات الحل النهائي عندما تبدأ، والشواهد حية وكثيرة. وفي كل الظروف والأحوال لا تمثل الإنجازات في الحقل الخارجي بديلا للفعل الذاتي المطلوب

Digitized by Birzeit University Library

لاستكمال عناصر الدولة وتجسيد السيادة تدريجيا على الأرض، ومواجهة الاستيطان الذي يبتلع يوميا أرض الدولة.

ثانيا، بعد انتهاء أعمال المجلس المركزي رحبت الحكومة والمعارضة الإسرائيلية بقراراته، كل من موقعه وحسب رؤياه لكيفية توظيفها لصالحه. وصباح يوم ٤ أيار عقد نتنياهو مؤتمرا صحفيا بحضور وزير خارجيته" شارون" ووزير دفاعه" آرنس" تبجحوا فيه بنجاح موقفهم الحازم الصلب في دفع القيادة الفلسطينية إلى التراجع عن إعلان قيام الدولة رغم كل أشكال التعبئة التي قامت بها في الأشهر الأخيرة. وقالوا لولا الموقف الإسرائيلي الحازم لما حصل التراجع، وكرروا معزوفتهم القديمة "الدولة الفلسطينية خطر قاتل لإسرائيل". لا شك في أن نتنياهو كسب، في حينه، جولة الصراع الأولى حول مسألة إعلان الدولة وبسط السيادة على الأرض، وسجل لصالحه فوق ارض الملعب الفلسطيني عددا من النقاط الهامة. ووظف قرار المجلس "تعليق أو تأجيل الإعلان " في المعركة الانتخابية، لكنه لم ينقذه من السقوط المريع في الانتخابات. وإذا كان من الخطأ التعامل مع موقف الليكود من الدولة الفلسطينية فقط في حدود ميدان المعركة الانتخابية التي جرت في إسرائيل، فالأرجح أن قرار المجلس المركزي أضاف لرصيده في صفوف اليمين أرباحا تزيد أو تعادل ما كان يمكن أن يجنيه لو اخذ المجلس بوجهة النظر التي دعت للإعلان. وبين للشعب الإسرائيلي صحة مقولته " بأن الموقف الإسرائيلي الحازم قادر على إرغام الفلسطينيين على التراجع عن موقفهم والتنازل عن مطالبهم" إذا جرى التشدد في المواقف وأغلقت النوافذ والأبواب أمامهم.

أما المعارضة، وبخاصة قيادة حزب العمل، فإلى جانب ترحيبها بالتأجيل ركزت على رسالة كلينتون إلى عرفات وحملت نتنياهو شخصياً مسؤولية تدهور العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية. وبالغ بعضهم لأغراض انتخابية في أهمية الرسالة إلى حد تشبيهها " بوعد بلفور" أمريكي للفلسطينيين. ومهما تكن دوافع الأحزاب الإسرائيلية المتباينة في الترحيب فالنتيجة السياسية تجسدت في تكريس سابقة تجيز للطرف الإسرائيلي بمفرده فرض تفسيره الخاص للاتفاقيات على مسمع كل العرب ومرأى من شهدوا عليها. وأظن، أن حزب العمل بزعامة باراك سيعتمد هذه السابقة بعد فوزه في الانتخابات. صحيح أن الخيارات الفلسطينية كانت ولا تزال محدودة إلا أن مغادرة أعضاء المجلس المركزي قاعة الاجتماعات بعد التوقيع على شيك التأجيل المؤقت ودون تحديد تاريخ جديد لإعلان قيام الدولة لم يكن، كما اعتقد، افضل الخيارات. وكان بالإمكان الاخذ بخيار آخر "تحديد تاريخ جديد مثلاً" يحفظ الحق الفلسطيني بشكل معلوم ويقلص مكاسب نتنياهو ويحد من تبجحاته.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً، استقبلت الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج قرارات المجلس بفتور مشوب بالاحباط من المستقبل وبالقلق على أهدافها الوطنية وضمنها هدف الدولة. فقرار تأجيل إعلان قيام الدولة جاء متعاكسا ليس فقط مع المنحى العام لمناقشات المجلس ورأي أغلبية أعضائه بل ، والأهم من ذلك، مع الحملة السياسية والإعلامية التي شنتها القيادة الفلسطينية على مدى أسابيع طويلة تحت شعار " ٤ أيار تاريخ مقدس، والالتزام علنا بإعلان الدولة في موعدها شاء من شاء وأبى من أبى". إلى ذلك لم تتضمن قرارات المجلس المركزي إجراءات سياسية وتنظيمية وعملية لتحويل الشعارات الوطنية إلى وقائع ملموسة على الأرض. ولعل ضعف التحرك الجماهيري وبقاء الحالة يوم ٥ أيار كما كانت عليه قبل يوم ٤ أيار هو تعبير صريح ملموس عن موقفها السلبي تجاه نتائج المجلس. وإذا كان لا ضرورة للإسهاب في تفسير وسرد أسباب سلبيته فلا بد من تأكيد مسؤولية القيادة والأحزاب "سلطة ومعارضة" على وجود فجوة واسعة تفصلها عن الجمهور الوطني العريض وتتطلب الردم السريع، وعلى تركه شهوراً طويلة في حالة بلبلة وارتباك حول الموقف من استحقاق ٤ أيار.

لقد بذلت القيادة الفلسطينية قبل المجلس جهودا مضنية من أجل استشارة القوى الشقيقة والصديقة، لكنها لم تتوقف أمام مهمة تفعيل العامل الذاتي كما يستحق، ولم تبذل جهدا يذكر لاستشارة شعبها. وأفسحت المجال للقوى المضادة لترويج أفكارها المشككة بالتوجهات الفلسطينية الرسمية. ولم تبذل الحركات والأحزاب والفعاليات الوطنية المشاركة في السلطة والمعارضة، جهودا جدية لاستنهاض الطاقات في الداخل والخارج وتفعيلها في أي من محاور الصراع الكثيرة والمتنوعة. وظلت كلها تنتظر نتائج الحركة السياسية "المراثونية" التي قام بها رئيس م. ت. ف في العالم، ومعه عدد من القيادة الفلسطينية لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. وبقيت المنظمات والاتحادات الشعبية والنقابات ساكنة ولم تحركها التطورات، ولم تحاول قياداتها تعبئة قواعدها وجمهورها، وكأنها لاحول ولا قوة لها، واستحقاق ٤ أيار امر لا يعنيها. وعاش اعضاء المجلس الوطني والمركزي والتشريعي وجميع العاملين في مؤسسات السلطة و م. ت. ف حالة ارتباك، وتابعوا المواقف العربية والدولية من خلال ما تتناقله الصحف ووكالات الانباء العالمية وصدور تعليق حول هذا الموقف أو ذاك، وكأن انتزاع الحقوق والتصدي لمصادرة الأراضي ومقاومة الاستيطان تتم بالتمني. والحصول على مواقف عربية واستدراج تدخل دولي فعال ضد تجاوز اسرائيل للاتفاقيات يتم دون تحركات قوية تأزم الوضع على الأرض. وبصرف النظر عن النوايا، فالانجازات الهامة في الخارج لم تتوافق مع المزاج الشعبي الفلسطيني في الداخل والخارج. والقرارات أدت إلى اضعاف مصداقية القيادة في الشارع الفلسطيني ووسعت الفجوة العميقة القائمة بينهما، ونمت الشكوك الموجودة في

Digitized by Birzeit University Library

قدرة السلطة على حماية الأرض ووقف الاستيطان وتحقيق التحرر والاستقلال الوطني. وأظن أن سلبيتها زادت ببقاء أوضاع السلطة والمعارضة على حالها بعد المجلس، والصمت على تبجحات نتنياهو بانتصاره على الفلسطينيين وإرغامهم على التراجع.

إلى ذلك تركت دورة المجلس آثارا مباشرة على العلاقات الوطنية العامة، وستكون لها لاحقا تفاعلات هامة على صعيد تحالفات الفصائل وعلاقاتها الداخلية. فعودة فصيلين من فصائل م. ت. ف "الجبهتين الديمقراطية والعربية" للمشاركة في اعمال المجلس، رغم مقاطعة الشعبية، ضعضعت من جهة اوضاع" تحالف القوى المعارضة للسلطة ولعملية السلام" وهزت قواعد" التحالف الديمقراطي" المهتزة أصلا بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية. وارست من جهة اخرى لبنات اولية لتصحيح علاقة من شارك في المجلس. وساهمت في إظهار الجوانب البراجماتية والواقعية في سياسة قيادة " حماس الداخل" وأزالت اجزاء بسيطة من مظاهر التطرف والجمود التي طغت على صورة الحركة في نظر العديد من القوى المحلية والاقليمية والدولية. وعززت دور الشيخ أحمد ياسين " وقيادة الداخل" على حساب دور "حماس الخارج" وقياداتها. وخلقت إشكاليات جدية داخل تنظيم حماس ككل لا سيما وأن قيادة الخارج عارضت علنا مشاركة فرع الداخل في المجلس. وقال الناطق الرسمي للحركة في الخارج" هذا اجتهاد محلي لا يعبر عن موقف قيادة الحركة"، ورد عليه "الداخل" بأن المشاركة تمثل الحركة ككل. وبينت كلمة الشيخ ياسين في المجلس تباينا بين الجناحين في مسألتين رئيسيتين هما العلاقة مع السلطة والموقف من نتائج عملية السلام، حيث أكد وقوفه بجانب السلطة والمنظمة في إعلان الدولة وبسط سيادتها على الأرض. وقال "شعبنا يريد هوية وكيان دولة". وطالب برفض الالتزام بتقسيم الأرض الفلسطينية " أ، ب، ج" رغم معرفته أن التوجه للاعلان يستند إلى عملية السلام وخضوع منطقة "أ" للسيادة الفلسطينية وخضوع منطقة "ب" للسيطرة المدنية الفلسطينية وأن هذه التقسيمات انبثقت عن الاتفاقيات الثنائية التي تم التوصل إليها. وحرص على طرح موقفه المعارض لعملية السلام والاتفاقيات المنبثقة عنها بهدوء، وخفف من أثر معارضته على العلاقات الوطنية حين قال " ورغم التباين في امكانيات شعبنا في التوحد في مواجهة الاحتلال". وطالب بحوار وطني شامل بين جميع القوى الوطنية والاسلامية والعودة لسياسة التوافق والتراضي واعادة ترتيب البيت الفلسطيني على قاعدة برنامج تحالف وطني.

أعتقد أن تقدم حماس الداخل بقيادة الشيخ أحمد ياسين هو خطوة رئيسة باتجاه المصالحة مع السلطة ومنظمة التحرير، وعدم قيامها على أبواب الانتخابات الإسرائيلية بعمليات عسكرية تحرج السلطة وتخدم نتنياهو في الانتخابات وتفرض على قيادة م. ت.

Digitized by Birzeit University Library

ف ملاقاتها بخطوات سياسية وامنية وتنظيمية أوسع تبدأ بوقف كل الاجراءات الاستثنائية التي تتبعها أجهزة السلطة في العلاقة مع حماس، وصولا إلى متابعة اللقاءات الثنائية والجماعية. أما بشأن التباين بين "حماس الداخل" "وحماس الخارج" فهو طبيعي تماما حتى لو جرى تبسيطه وتمت اعادته إلى الكواليس الحزبية، وقد مرت به كل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية دون استثناء، وبعضها لا يزال يعيشه. وهو مرشح للتطور والاتساع والتعميق اكثر فاكثر إذا ظلت قيادة الخارج بعيدة عن مواكبة تطورات الوضع على الأرض الفلسطينية والمتغيرات النوعية في العلاقات الدولية، ولم يتم تسليم الخارج بمركزية دور الداخل في صناعة القرارات "الحمساوية"، ولم يتم الاحتكام للديمقراطية كناظم للعلاقات الداخلية والعلاقات الوطنية، وإذا ما أحسنت السلطة استثماره وعملت على تقوية الاتجاه نحو "الواقعية" بقيادة الشيخ ياسين وخلقت الاطر المناسبة لتواصل التفاعل معه.

وبصرف النظر عن الطريق التي ستعالج فيها قوى المعارضة تفاعلات دورة المجلس وآثارها على علاقاتها الداخلية والخارجية، فإن مشاركتها أسست ارضية ملائمة لاحياء مفهوم الوحدة الوطنية وانبعاث الحوار الوطني "الشامل"، ولكن للاسف، على أسسها العقيمة القديمة. وهذه الارضية كان يمكن أن تبقى قائمة وتصبح ثابتة وصلبة لو فاز اليمين بزعامة نتنياهو في الانتخابات، وعكس ذلك صحيح أيضا. ولا ادري ما إذا كانت عودة المعارضة الوطنية للعمل من داخل أطر م. ت. ف قد تمت بناء على مراجعة نقدية معمقة، أم أنها هبة ساخنة ولدتها حرارة استحقاق ٤ ايار. ولعل من المفيد مصارحة المعارضة والقول بوضوح أن استمرار تمسكها بخطابها السياسي وبمفهوم الوحدة الوطنية القديمين وتمرير تراجعها عن اخطائها دون مراجعة صريحة كما ظهر في المجلس، لا يساهم في خروجها من عزلتها الجماهيرية والسياسية، ويحد من قدرتها على التأثير العملي في صناعة القرار الوطني حتى لو عقدت جولات طويلة عريضة من الحوار الوطني الذي تطالب به. ولا اعرف ما تقوله اضافة لما قالته بياناتها وما قاله ممثلوها في المجلس المركزي، وإذا كان عندها ما تقوله فاحجامها عن قوله مستغرب. حقا، لقد مثل استحقاق انتهاء المرحلة الانتقالية فرصة هامة للمعارضة لتطرح داخل المجلس وفي الشارع بديل انتهاء المرحلة الانتقالية الا أن ما طرحته لم يمثل بديلا عمليا قابلاً للتطبيق في العلاقات الدولية وقابلاً للترجمة العملية على أرض الصراع. وظهرت وكأنها تكرر نفسها وتريد فقط تسجيل موقفها غير الواقعي والمأسور للنزعات الذاتية. ومثلت دورة المجلس فرصة هامة ثانية للمعارضة لارساء أسس جديدة لتنظيم علاقتها بالسلطة، ولاجراء الحوار الوطني الشامل "باعتباره المكان الانسب للحوار المسؤول"، الا أن مفهومها الضيق للحوار "كولسة قيادات الفصائل"، وقبولها بمبدأ "التراضي والتوافق الوطني" أكد أنها لا تزال

Digitized by Birzeit University Library

بعيدة عن تبني مبادىء الديمقراطية كناظم للعلاقات الوطنية. وتدرك المعارضة أن صوتها يضيع في أودية السياسة الفلسطينية ودهاليزها اذا لم تسانده حركة فاعلة في الشارع، وهذا لم يحصل أثناء انعقاد المجلس ولا يوم ٤ أيار.

آفاق عملية السلام بعد ٤ أيار وفوز باراك في الانتخابات

بعد إنتهاء المرحلة الانتقالية في ٤ أيار ١٩٩٩ دون اتفاقيات دخلت عملية السلام كما عرفناها سابقا مرحلة جديدة من حياتها تختلف عن سابقاتها. وانتهاء فترة السنوات الخمسة المحددة للاتفاق حول قضايا الحل النهائي قبل البدء بالتفاوض حولها، يؤكد أن إحيائها على ذات الأسس التي قامت عليها ضياع للوقت واستمرار للتفاوض من أجل التفاوض. ومهما تكن تفاصيل الأزمة الجوهرية التي تعيشها المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية فوقائع سبع سنوات من عملية السلام "١٩٩١-١٩٩٩" ومعها نتائج انتخابات الكنيست، بينت أن درجة تطور المجتمع الإسرائيلي لم ترق إلى مستوى تحقيق مصالحة تاريخية حقيقية بين الشعبين في وقت قريب. وأنه منقسم على نفسه انقساما حادا، وأغلبيته اليهودية ترفض التقدم بإتجاه حل تاريخي عادل يقبل به الفلسطينيون. ولا أظن أن تبدلا نوعيا في مواقفهم وقناعاتهم من قضايا الحل النهائي سيحدث خلال فترة قصيرة. وإذا كان ما أنجز قليل جدا، واستغرق ٨ سنوات فبالامكان تقدير سنوات التفاوض حولها. يقابل ذلك وضع فلسطيني خلاصته يأس شعبي من عملية السلام ونتائجها المحدودة، وعدم قدرة السلطة وقيادة م. ت. ف على التنازل أو التصرف بأي من هذه القضايا الكبرى دون الرجوع إلى قوى الشعب في كل أماكن تواجده. والمفاوضات حول المرحلة الانتقالية وقضاياها في نظر الشعب الفلسطيني شيء مختلف تماما عن مفاوضات المرحلة النهائية وقضاياها. ولا أظن أن هناك قائدا يمكنه الموافقة على الطروحات الإسرائيلية اليسارية واليمينية المتعلقة بوضع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود.

لا شك في أن سقوط نتنياهو المريع في الانتخابات حال دون سقوط المنطقة في دوامة جديدة من العنف، وأحيا الأمل ببقاء عملية السلام بأسسها القديمة على قيد الحياة، بعد موت سريري دام ثلاث سنوات. وأعطاها جرعة إنعاش نوعية كافية لاخراجها من مأزقها الذي تعانيه على جميع المسارات، وأعدها للانتقال فورا من غرفة العناية الفائقة إلى غرف المفاوضات. وخلقت ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية لتحقيق تقدم جوهري على مساراتها الثلاثة. وزادت قدرة الراعي الأمريكي على القيام بدوره والتأثير في مسيرة التفاوض وتوجيه حركتها بصورة أكثر فعالية بقدر من الاحراج أقل بكثير من الذي واجهه في عهد حكومة نتنياهو.

Digitized by Birzeit University Library

إلى ذلك، طرحت نتائج الانتخابات أسئلة أخرى حول مصير المرحلتين الانتقالية والنهائية، ومنها: هل سيكون باراك قائدا سياسيا فذا صانعا للتاريخ، أم سيبقى عسكرياً يتقن الهجوم بالدبابات ويجيد قيادة العمليات الخاصة برا وبحرا وجوا ، وقد قاده تاريخه الأمني العسكري وتخبط الليكود وحماقة نتنياهو إلى كرسي رئاسة الوزراء؟ وإذا كان تاريخ باراك العسكري وقصر فترة عمله في الحقلين السياسي والديبلوماسي، يدفع المراقبين للتردد في الإجابة على الأسئلة قبل تشكيل الحكومة وطرح برنامجها، ويجعلهم يخشون التسرع في إطلاق أحكام جازمة والوصول إلى استنتاجات خاطئة، فإن الأخذ بمقولة أن المقدمات تدلل على النتائج والمكتوب يقرأ من عنوانه ينهي هذا المحظور. والتدقيق في مواقفه إبان خدمته العسكرية كرئيس أركان، وتعهداته التي قطعها على نفسه خلال حملته الانتخابية، ينهي خلط الوقائع بالأحلام، ويسهل استقراء توجهاته المتعلقة بالسلام، ويبدد الأوهام حول رغبته في حل أزمة المفاوضات على مسارها الفلسطيني حلا جذريا، وتصليح الخراب الذي لحق بالعلاقة بين الشعبين.

لقد خاض باراك معركته الانتخابية تحت شعار "اسرائيل واحدة ودولة الجميع"، وهو رجل الأمن والسلام. وانتخب بإعتباره رجل المؤسسة العسكرية الحاصل على أكبر قدر من الأوسمة والنياشين وليس لكونه محنكا في فنون السياسة الخارجية. وتفوقه على نتنياهو بفارق كبير من الأصوات بمثابة تفويض شعبي قوي للأمن أولا. والتزم باراك أمام ناخبيه ومنافسيه بموقفين أساسيين عمليين: الأول، إجراء استفتاء شعبي حول أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن قضايا الحل النهائي. والثاني، سحب قوات الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان خلال فترة أقصاها عام واحد. وكرر باراك التزامه في أول كلمة ألقاها بعد فوزه في الانتخابات و لم يحدد تاريخا لانتهاء مفاوضات الحل النهائي علما بأن تاريخها انتهى في ٤ أيار ١٩٩٩. وفي قيادة العمل هناك من يعتبر الاتفاق مع سوريا، وليس الحل النهائي مع الفلسطينيين، مدخلا للانفتاح على العرب وبناء الشرق الأوسط الجديد. أعتقد أن باراك سيولي مسألة الأمن أهمية استثنائية طيلة عهده، وسيتوجه إلى أمريكا للقاء الرئيسين كلينتون وعرفات حاملا في جعبته اقتراحا بإستئناف المفاوضات دفعة واحدة على أربعة مسارات متوازية: الأول، مع اللبنانيين وهدفه وضع ترتيبات أمنية تمكن الجيش الإسرائيلي من الانسحاب من جنوب لبنان خلال عام. والثاني، متابعة المفاوضات مع السوريين من حيث توقفت في عهد رابين. والثالث، مع الفلسطينيين بهدف تنفيذ بقية قضايا المرحلة الانتقالية. والأخير يتخصص بقضايا المرحلة النهائية. وسلفا، يمكن القول أن باراك غير مستعد لتقديم تنازلات على الجبهات الثلاثة في وقت واحد، باعتبار ذلك خطرا على أمن اسرائيل ويفوق قدرة المجتمع الإسرائيلي المنقسم على نفسه على التحمل. وإذا كانت تركيبة حكومته وبرنامجها هما المقياس فشبه الإجماع على

Digitized by Birzeit University Library

الانسحاب من لبنان يشجعه على الاندفاع نحو التوصل إلى إتفاق حول الجولان وآخر حول جنوب لبنان. ويدرك باراك أن الانطلاق من النقطة التي توقفت عندها المفاوضات السورية-الإسرائيلية التي يعرفها جيدا بحكم مشاركته فيها يمكنه من تحقيق هذا الهدف خلال عام أو أكثر.

أما بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين حول المرحلة الانتقالية فتتركز حول تنفيذ بقايا اتفاق واي ريفر، وسيتم العمل على برمجة تنفيذها في جرعات صغيرة ودفعات متباعدة. وسيلمس المفاوض الفلسطيني تشددا إسرائيليا بشأن الانسحاب من الأرض لا يقل عن الذي لمسه في عهد نتنياهو. فباراك هو صاحب فكرة تقسيم أراضي الضفة والقطاع إلى مناطق "أ، ب، ج" ومرحلة الانسحاب منها على فترات متباعدة. أما مفاوضات الحل النهائي فستغرق منذ الجلسة الأولى في قضايا شائكة ومعقدة، وسيعمل باراك على إخضاعها للمماطلة والتسويف. وسيصدم المفاوض الفلسطيني بمفاهيم باراك الأمنية ولاءاته "الليكودية" الشهيرة: لا لعودة اللاجئين، ولا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، ولا تنازل عن القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، وبإصراره على بقاء التجمعات الاستيطانية الكبيرة وضمها لإسرائيل ترجمة لنظريته الداعية للفصل بين الشعبين. وإذا كان إنجاز القليل من قضايا المرحلة الانتقالية السهلة استغرق ٨ سنوات، فبالإمكان تقدير عدد سنوات المفاوضات في عهد باراك حول قضايا الحل النهائي المعقدة.

وبصرف النظر عن الكلام الأمريكي المعسول الذي سمعته القيادة الفلسطينية قبل وبعد الانتخابات الإسرائيلية حول تسريع مفاوضات الحل النهائي، فاقتراحات باراك باستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني تلقى ترحيبا حارا من الإدارة الأمريكية. وتلبي متطلبات توافق سياسة حزب العمل مع المصالح الأمريكية في المنطقة في هذه الفترة. ووزيرة الخارجية أولبرايت قالت يوم ٨ أيار ١٩٩٩ أمام جماعة يهودية أمريكية بعد الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية "سنحض الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ودون مزيد من التأخير على تنفيذ الالتزامات المستحقة من اتفاق واي ريفر". وأضافت "سنكون مستعدين لبذل جهود جديدة لتحقيق التقدم على المسارين السوري واللبناني".

والواضح أن أولبرايت ومساعديها مقتنعون هم أنفسهم بأن تنفيذ بقايا واي ريفر يرضي القيادة الفلسطينية. ويعتقدون أن استئناف المفاوضات بين الطرفين وتحسين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع توسيع إضافي محدود لمناطق نفوذ السلطة، يكفي لتعزيز دور السلطة في الشارع وبقاء الأوضاع على ما هي عليه فترة طويلة. وأظن أنهم لن يغيروا مواقفهم وقناعاتهم دون أزمة حقيقية بالمفاوضات ودون تأزيم جدي للأوضاع على الأرض.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى أعضاء المجلس المركزي والسلطة الوطنية والمفاوضين الفلسطينيين أن يتذكروا في اجتماعهم القادم، أن فوز حزب العمل في الانتخابات يحدث تغيرا في مواقف عدد من الأحزاب العمالية الاشتراكية الحاكمة في عدد من الدول الأوروبية. ويجلب معه ضغوطا أمريكية على الفلسطينيين، هدفها انتزاع موافقتهم على منح حكومة العمل وقتا كافيا لتثبيت أقدامها في السلطة، وأخذ ما يعرضه باراك دون إزعاجه والاثقال عليه بطلبات كثيرة وكبيرة، وطي صفحة إعلان الاستقلال وبسط السيادة إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية أو آخر سنة الألفين. وإذا كانت المصالح العليا للشعب الفلسطيني تفرض على السلطة وقيادة م.ت.ف ايلاء وقف زحف الاستيطان أهمية قصوى، وتحرير ما يمكن تحريره من الأرض وأخذ ما يمكن أخذه من بقية الحقوق الفلسطينية ومراكمتها فوق ما انتزع سابقا، وعدم تحمل مسؤولية تدمير عملية السلام، والعمل على تطوير مواقف الحلفاء، وتوسيع جبهة الأصدقاء، وتجنب التصادم مع الإدارة الأمريكية، فإن ذات المصالح تفرض عليها تحضير أوضاعها لمعركة ديبلوماسية قاسية ومفاوضات طويلة وصعبة، والتمسك بحقها في إعلان قيام الدولة وبسط السيادة على الأرض دون تأخير إضافي. وربط الدخول في مفاوضات الحل النهائي بثلاث مسائل وطنية رئيسية: الأولى، تحديد تاريخ واضح وجدول زمني محدد بـ "اليوم والساعة" لإغلاق ملف قضايا المرحلة الانتقالية كاملة تماما. والثانية، الحصول على قرار اسرائيلي رسمي بوقف كل الأعمال الاستيطانية وقفا نهائيا وتشكيل لجنة مراقبة أمريكية أو مشتركة لمراقبة الوضع على الأرض. والإصرار على إزالة كل البؤر والمواقع الاستيطانية التي أقيمت بعد اتفاق واي ريفر بناء على نداء شارون ودعوته للمستوطنين بإحتلال ما يمكن احتلاله من التلال واستيطانها. والثالثة، تحديد سقف زمني لانتهاء المفاوضات حول قضايا الحل النهائي.

إن هذه المسائل الوطنية الكبرى تستحق الدخول في اشتباكات تفاوضية قوية مع حكومة باراك وتحويلها إلى امتحان حقيقي لمواقف بيرس وعوزي برعام وحاييم رامون وشلومو بن عامي ... الخ من حمائم حزب العمل خاصة. وإن الاتفاقات الموقعة بين الطرفين تتضمنها نصوص واضحة، وتعهدات الراعي الأمريكي ضمنتها كاملة.

مصير إعلان قيام الدولة وبسط السيادة

منذ فوز الليكود في انتخابات صيف عام ١٩٩٦ جربت السلطة تحسين أوضاعها على الأرض، وتقوية مواقفها إقليميا ودوليا عبر التفاعل مع رغبات الراعي الأمريكي. وقدمت في محطات عديدة تنازلات فرعية وأساسية إستجابة لمطالبه ووعوده. وبينت التجربة أن هذا النهج ساعد نتنياهو في تعزيز مواقعه الداخلية ومواقفه الخارجية، ولم يساعد السلطة الفلسطينية في انتزاع حقوق شعبها المنصوص عليها في الاتفاقيات. ورغم

Digitized by Birzeit University Library

ذلك كررت القيادة الفلسطينية من جديد ذات السلوك، وأجلت قرار إعلان الدولة والتوجه نحو بسط السيادة تدريجيا على الأرض. صحيح أن المجلس المركزي أبقى جلسات دورته مفتوحة و لم يقفل الباب أمام تحديد تاريخ جديد وقرر المضي قدما في الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها، إلا أن العقبات التي حالت دون اتخاذ القرار بتاريخ ٤ أيار، وأولها الضغوط الدولية والانتخابات الإسرائيلية في ١٧ أيار، لن تزول بعدها. فالضغوط الدولية ستبقى وستزيد في عهد باراك، ونتائج الانتخابات الإسرائيلية حلت محل موعد اجرائها. والواضح أن استمرار الخضوع للضغوط أبقى الأوضاع الفلسطينية الداخلية بعد المجلس كما كانت عليه قبله، وقلّص من إمكانية القيام بالخطوات الضرورية لتعزيز وتكريس مقومات قيام الدولة على الأرض التي طالب بها أعضاء المجلس. وسيقلص لاحقا من إمكانية تحديد موعد قاطع جديد للإعلان.

قبل المجلس سمعت القيادة الفلسطينية نصائح كثيرة، ضمنها نصائح المعارضة الإسرائيلية وقيادات الوسط العربي في اسرائيل، بتمرير الانتخابات الإسرائيلية بهدوء، والانتظار حتى تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تموز أو آب القادم. وخلال مناقشات المجلس كانت الانتخابات الإسرائيلية حجة قوية استخدمها دعاة التأجيل، وعلى خلفيتها قرر المجلس تعليق القرار واستمرار دورته مفتوحة وعودة أعضائه للاجتماع في حزيران بعد الانتهاء من جولتها الثانية. وسلفا، يمكن القول أن أعضاء المجلس المركزي سيصطدمون في الدورة الثانية من اجتماعاتهم في حزيران القادم بسيناريو مواقف وأحداث دولية وإقليمية تضغط باتجاه تأجيل جديد. وأجزم بأن دعاة التأجيل سيجددون دعوتهم ولن يتعذر عليهم إيجاد الذرائع والمبررات اللازمة لذلك.

صحيح أن قيادة حزب العمل لا تعارض من حيث المبدأ قيام دولة فلسطينية، لكن من الخطأ الاعتقاد أن فوز باراك يمهد الطريق أمام الإعلان عن قيامها ويعبد الطريق أمام بسط السيادة الفلسطينية على الأرض. وإخضاعها لشروطه ومفاهيمه الأمنية يجردها من مضمونها. والتأجيل الأول لاعلان الدولة يفتح شهية الحكومة العمالية الجديدة لتأجيل آخر جديد. ويدفعها للتمسك بشروطه التعجيزية، والتي تربط احكام قيام الدولة بنتائج مفاضات الحل النهائي، وبترتيبات أمنية لها دون غيرها، خاصة وأنه قرر سلفا مصير مدينة القدس والتزم ببقائها عاصمة موحدة لاسرائيل، ويصر على إجراء تعديلات أساسية على الحدود وضم أجزاء واسعة من الأرض، وبقاء التجمعات الاستيطانية الكبيرة كما هي وضمها لاسرائيل ... الخ. إلى ذلك، فمصير اعلان الدولة وبسط السيادة لن يكون أفضل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتجربة بينت أن مثل هذه الحكومات

Digitized by Birzeit University Library

كانت دوما حكومات شلل وطني تدخل الجميع في متاهات المماطلة والتسويف، وتعجز عن اتخاذ قرارات تخدم السلام.

أما بشأن استمرار الفلسطينيين ربط إعلان الدولة وبسط السيادة على الأرض بالحصول على موافقة أمريكية فأظنه أشبه بركض الظمآن وراء سراب ويقود حتما إلى تأجيله إلى اشعار آخر غير معلوم. فالموقف الأمريكي الداعي لربط قيام الدولة بنتائج مفاوضات الحل النهائي لن يتغير قبل استئناف دورة المجلس المركزي القادمة ولا على امتداد العام القادم رغم فوز باراك في الانتخابات.

وساذج من يعتقد أن بالإمكان إقفال ملفات مفاوضات الحل النهائي خلال سنة واحدة كما تأمل إدارة كلينتون حتى لو جرت مع أكثر القوى الإسرائيلية يسارية ورمى الراعي الأمريكي بثقله فيها.

فقضايا الخلاف بين الطرفين جوهرية ولاءات باراك تقطع الطريق أمامها. وقيامها يتطلب تدخلا أمريكيا يصعب الحصول عليه قبل مطلع عام ٢٠٠١. فالادارة الأمريكية مرشحة للاستمرار في الانشغال في ترتيب أوضاع البلقان شهورا طويلة، وستنشغل خلالها أو بعدها بإنتخابات الرئاسة والكونغرس الأمريكيين.

لا شك أن التصادم مع الإدارة الأمريكية يعتبر عملا مشروعا ومتهورا في هذا الزمن الدولي والعربي الرديء ويلحق أضرارا بالمصالح الوطنية. ولا أظن أن فلسطينيا عاقلا يدعو الآن إلى انتهاج سياسة تقود إلى تدمير العلاقات الفلسطينية-الأمريكية.

والسؤال المحدد المطروح على المجلس المركزي هو: هل إقدام الفلسطينيين على إعلان الدولة يدمر العلاقات ويجلب الكوارث أم أنه يساهم في تطوير الموقف الأمريكي؟ في سياق الإجابة على هذا السؤال من المفيد التذكير بأن تدخل الإدارة الأمريكية وضغطها على نتنياهو في اكتوبر الماضي وتوصل الطرفين إلى اتفاق واي ريفر في ١٩٩٨/١٠/٢٤ تم بعد أزمة جدية توترت فيها العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. ولم تكن في حينه الإدارة الأمريكية راضية تماما عن الموقف الفلسطيني، ولم تتدخل لفرض اتفاق الخليل إلا بعد هبة النفق الشهيرة وبعد سيطرة حالة من القطيعة على العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. والخبرة المكتسبة من المفاوضات تؤكد أنه ما لم تكن هناك أزمة حقيقية على الأرض الفلسطينية فلن تكون هناك تحركات أوروبية أو مبادرات أمريكية فعالة ومنصفة. وأن عدالة الموقف الفلسطيني وحرص الإدارة الأمريكية على تواصل عملية السلام في المنطقة يخففان من ردود فعلها السلبية عندما تتباين المواقف، ويفرضان

Digitized by Birzeit University Library

عليها الاستمرار في التعامل مع القيادة الفلسطينية حتى لو اختلفت معها وأعلنت قيام الدولة، وقررت الشروع في بسط السيادة التدريجية أو الفورية كما يطالب البعض. أما ظهور الفلسطينيين والعرب دون خيارات أخرى فيشجع الإدارة الأمريكية على الاستمرار في إدارة الأزمات بدلا من حلها. ويلحق على المدى المباشر والبعيد أضرارا كبيرة وكثيرة بمواقفهم التفاوضية وبالمصالح الوطنية والقومية، وضمنها تشجيع النوايا الإسرائيلية لتحويل الحكم الذاتي القائم بعد توسيعه وتجميله إلى حل دائم أو شبه دائم.

لا شك أن خيار إعلان الدولة وبسط السيادة على الأرض خيار وطني مفروض على الفلسطينيين لا يستطيعون التراجع عنه، يقود آجلا أو عاجلا إلى تصادم سياسي عنيف مع الإسرائيليين. واستمرار اعتماده كخيار فلسطيني استراتيجي يستوجب الشروع فورا في تحضيرات طويلة مسبقة.

سيناريو حركته العملية يبدأ في حزيران القادم بإعلان المجلس المركزي الفلسطيني في دورة أعماله الثانية عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية ضمن الحدود التي حددها إعلان الاستقلال الذي أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨، ووضعها كأمر واقع على طاولة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتقدم بطلب للجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وبسيادتها على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. ولا بد أن تسبق هذه الخطوات السياسية مواقف عملية وإجراءات تنظيمية داخلية أحد أهدافها الرئيسية ردم الهوة بين السلطة والشارع الوطني وتحضيره للمواجهة المحتملة.

أما إذا عجز المجلس المركزي عن إعلان قيام الدولة في حزيران القادم لأي سبب كان فأخطر المواقف على المصالح الفلسطينية الاستراتيجية، وضمنها انبعاث الدولة المستقلة، هو أن يتسع المجال لأفكار وحلول إقليمية ودولية بديلة تتجاوز الاستقلال الفلسطيني. ويخطىء من يرى أن دور الإدارة الأمريكية يكمن في بعث الدولة الفلسطينية إلى حيز الحياة في عهد حزب العمل، خاصة إذا حافظ باراك على موقفه المعلن من الدولة. فالدولة الفلسطينية لن تقوم عبر المفاوضات مع العمل أو الليكود، ولا بموافقة أمريكية مسبقة، ولن ترى النور دون أزمة جدية كبيرة مع باراك وحكومته وقادة حزب العمل. وعلى كل الوطنيين الفلسطينيين تركيز فكرهم وعملهم وتسخير إمكاناتهم وطاقاتهم وشبكة علاقاتهم في الأسابيع والشهور القادمة بإتجاه مقاومة الاستيطان وتحسبا السيادة الفلسطينية تدريجيا على الأرض وليس على الورق فقط. وقيمة إعلان الاستقلال في المعركة الجارية، لا تكمن فقط في محاولة اقتناص الوقت الملائم لانتزاع الحقوق بل وأيضا في إحداث تغيير جدي في قواعد وأسس عملية السلام.

Digitized by Birzeit University Library

وقبل أن استرسل بالحديث عن أهمية إعلان الاستقلال وعن الصلابة الفلسطينية المطلوبة في مواجهة الضغوط الخارجية القادمة، واتهم بالتطرف والدفع باتجاه التصادم مع الموقف الأمريكي وتوريط القيادة الفلسطينية في مواقف مغامرة شبيهة بمواقف النظام العراقي، لا بد من التذكير بأن الجانب الفلسطيني تنازل عن الكثير من حقوقه التاريخية وتساهل في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقيات أكثر من اللازم، وصبر صبرا فاق صبر أيوب. وأبدى على مدى ثماني سنوات من عمر عملية السلام مرونة عالية تحصنه ضد اتهامات بالتطرف وبنسف عملية السلام. ولا أظن أن تمسك الفلسطينيين بحقوق أقرتها المواثيق أو الأعراف الدولية والشرائع السماوية، وفي مقدمتها التحرر من الاحتلال وحق تقرير المصير، يعتبر تطرفا وجريمة يستحقون عليها العقاب. وإذا كانت الادارة الأمريكية والمروجون لمواقفها سيعتبرون ذلك تطرفا فخير للقيادة الفلسطينية ولأعضاء المجلس المركزي تحمل تهمة التطرف من إدانة التاريخ لهم بالتفريط بحقوق شعبهم وبمصالحه العليا، وتضييع فرصة قيام الدولة كما أضاعتها القيادة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٤٧.

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية ما بعد أوسلو

د. ذياب جرار*

ينص البروتوكول الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أن المجال الاقتصادي هو الأساس لعلاقات الطرفين الثنائية، ويعزز مصلحتهما في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وسوف يتعاون الجانبان في هذا المجال على بناء قاعدة اقتصادية صلبة في علاقاتهما التي ستحكمها في المجالات المختلفة مبادىء الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية على أساس المعاملة بالمثل والمساواة والعدالة لكلا الطرفين. ويضع البروتوكول أرضية للعمل على تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقا لخطته التنموية. ويعترف الجانبان بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الاسواق الأخرى، والحاجة لخلق بنية اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما [1]. بروتوكول باريس الذي وقع في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ جاء لينظم العلاقات الاقتصادية بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، واسرائيل وغيرها من الدول من جهة أخرى. وبالرغم من احتواء البروتوكول على بعض الجوانب الايجابية إلا أنه لم يكن في مجمله لصالح الشعب الفلسطيني، حيث نجحت اسرائيل في ايجاد آليات تمكنها من سلب استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني والتدخل في شؤونه الاقتصادية وتفننت في اختلاق الذرائع الأمنية والصحية لتتهرب من تطبيق البرتوكول، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من زعم الحكومة الاسرائيلية بأنه طرأ تقدم ملموس على الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. غير أن معظم المؤشرات التي أظهرتها الدراسات والتقارير المحلية والدولية تشير الى أن الاقتصاد الفلسطيني يمر في حالة احباط وتراجع وسيستمر هذا التراجع إن لم تعمل اسرائيل على تنفيذ الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بالكامل وإن لم تقم السلطة الوطنية

*د. ذياب جرار: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الادارية من جامعة دلهي في الهند، يعمل مديرا للدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

بانتهاج السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية السليمة والتي تعمل على تطوير الاقتصاد الفلسطيني ورفع مستوى حياة الشعب.

التراجع في الاقتصاد الفلسطيني [٢] خلال السنوات الخمسة الماضية يشير إلى تطبيق اسرائيل المصلحي لاتفاق باريس بالطريقة التي تعود بالنفع على اقتصادها وتبقي على تبعية الاقتصاد الفلسطيني. لقد حققت اسرائيل نموا ملحوظا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من ٦,٥٪ في العام ١٩٩٤ إلى ٧,١٪ في العام ١٩٩٥. كما انخفضت نسبة البطالة من ١١٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٦٪ في العام ١٩٩٥. وارتفع حجم الاستثمار في اسرائيل من خلال الشعور بالاستقرار والهدوء السياسي في المنطقة من جراء العملية السلمية ناهيك عن أفواج المهاجرين الذين تدفقوا إلى اسرائيل خلال الفترة الأخيرة. كما وحققت اسرائيل نموا ملحوظا في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الاجنبية والعربية وذلك من جراء إنهاء المقاطعة التي كانت مفروضة على اسرائيل خلال سنوات الاحتلال. وتحسنت كذلك مصداقية اسرائيل الائتمانية والاقتراضية في اسواق المال العالمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كلفة الاقتراض من هذه الاسواق وكذلك تدفق رأس المال الأجنبي إلى اسرائيل.

وبالرغم من التراجع في الاقتصاد الفلسطيني جراء تطبيق اسرائيل لاتفاق باريس والاتفاقيات الأخرى إلا أنه كانت هناك بعض الانجازات على الارض. فالشعور بالاستقرار والهدوء النسبي في المنطقة حفز بعض المستثمرين المحليين وفلسطيني المهجر للتطلع الى امكانية الاستثمار في الاراضي الفلسطينية وتم تأسيس العديد من الشركات والمؤسسات في كافة القطاعات الاقتصادية كخطوة نحو اعادة اعمار فلسطين. إن إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية مزودة بأحدث الأنظمة الالكترونية لتداول الأوراق المالية، ومركز لايداع وتحويل الاوراق المالية هي خطوة بناءة في الاتجاه الصحيح (بلغ حجم التداول في العام ١٩٩٨ حوالي ٦٨,٨ مليون دولار). القطاع المصرفي شهد تطورا ملحوظا من حيث عدد البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية (١٠٥ فروع) ومن حيث حجم الايداعات حتى نهاية عام ١٩٩٨، وإن كان معظمها لم يتم استثماره محليا. وكذلك قطاع الاسكان، حيث شهد تطورا خلال الخمس سنوات الماضية وبالتركيز الاكبر على الاسكان في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية الكبرى، وبالتحديد مدينة رام الله .

ومن الانجازات الايجابية ايضاً العمل الدؤوب الذي تقوم به السلطة الوطنية لسن التشريعات والقوانين والانظمة التي تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

Digitized by Birzeit University Library

داخل المجتمع الفلسطيني. وقد أدى الدعم المادي من الدول المانحة الى المساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية. ورغم ضحالة وتقطع هذا الدعم إلا أن الأمر يستدعي اعادة النظر في سياسة الاعتماد على دعم الدول المانحة، كما يستدعي الأمر الاستغلال الأمثل لهذه المنح والمساعدات.

الاقتصاد الفلسطيني بين المطرقة والسندان

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مطرقة الاتفاقيات الاقتصادية الاسرائيلية-الفلسطينية، والتي تشمل العديد من المواد والبنود التي تعتبر مجحفة بحق الاقتصاد والشعب الفلسطيني، ومن سندان الممارسات الاسرائيلية المصلحية، والتي لا تتناغم مع الاتفاقيات المبرمة. فبالرغم من تعالي الأصوات من كلا الطرفين والعالم بأن الانتعاش الاقتصادي للفلسطينيين هو أمر ملح للاثبات بأن ثمار السلام قد أتت أكلها، بالاضافة إلى أن الرفاه الاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي حرم منه طوال فترة الاحتلال، هو محرك هام للسلام في المنطقة، الا أن كل المؤشرات تدل على إن إسرائيل لم تعمل على تغيير سياساتها القائمة تجاه الشعب الفلسطيني، وذلك بالعيش بسلام ووقف الممارسات التعسفية. وإذا ما استمر الحال هكذا فإن المنطقة ستعود الى ما كانت عليه قبل اوسلو وستنسف كل الانجازات والآمال التي بنيت خلال الخمس سنوات الماضية.

سنحاول في هذه الورقة إلقاء الضوء على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية من خلال عدد من المحاور والقضايا التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي (قضية حركة العاملين، حرية حركة السلع والبضائع، قضايا الاستثمار، قضايا البنى التحتية، وقضايا الاستيراد والتصدير ... الخ). وسنعمل كذلك على تشخيص الممارسات الاسرائيلية على صعيد هذه المحاور وأثرها على مجمل الاقتصاد الفلسطيني، وسنتطرق الى بعض السياسات والآليات من أجل النمو الاقتصادي.

العمال الفلسطينيون

إن الممارسات الاسرائيلية من خلال الاغلاقات المتكررة وتصاريح العمل المشروطة بالعمر أو الحالة الاجتماعية للعمال الفلسطينيين تتناقى مع المادة الاولى في بند العمل، والتي تنص على أن الطرفين سيحافظان على حرية واعتيادية تنقل العمال بينهم وتتناقى كذلك مع الكلمات الاولى الواردة في ديباجة البروتوكول، والتي تنص على أن الطرفين يجب أن يعتبرا الانتعاش والتقدم الاقتصادي لكليهما حجر الأساس لتحقيق السلام العادل والشامل. وفي الواقع، اتبعت السلطات الاسرائيلية منذ العام ١٩٩٣

Digitized by Birzeit University Library

سياسة فرض الحصار والاغلاق على الأراضي الفلسطينية وترافقت هذه السياسة مع سياسة التصاريح المشددة للعمل، الأمر الذي أدى إلى حرمان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من العمل داخل اسرائيل. وبذلك، انخفض عدد التصاريح التي تمنحها السلطات الاسرائيلية الى الفلسطينيين، إضافة إلى أنه لا يستطيع حملة التصاريح استعمالها خلال فترات الاغلاق لأسباب مختلفة منها منع السلطات الاسرائيلية لبعض العمال من الدخول الى اسرائيل عند الحواجز العسكرية، سحب تصاريحهم في بعض الأحيان، ولجوء بعض أرباب العمل الى الاستغناء عن العمال بدون دفع تعويضات لهم، وهذا مؤشر على أن تصاريح العمل الصادرة لا تعكس الأرقام الحقيقية لأعداد العاملين في اسرائيل. ولذلك كله، انخفضت العمالة في اسرائيل من معدل سنوي يقارب ١٢٠,٠٠٠ عامل في العام ١٩٩٢ الى ٢٨٠٠٠ عامل في العام ١٩٩٦ رغم ادعاء الحكومة الاسرائيلية بوجود اتجاه دائم لازدياد عدد العمال في اسرائيل [٣].

وبالنتيجة، تقلص دخل الفلسطينيين من العمل في اسرائيل من ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي في العام ١٩٩٢ الى ٨٪ منه في العام ١٩٩٥ و ٦٪ منه في العام ١٩٩٦، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني [٤].

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية للعمالة الفلسطينية في اسرائيل فقد تبين أنه على الرغم من وجود طلب كبير على العمالة الفلسطينية فيها، وتحقيق الطرف الاسرائيلي منافع ومكاسب كبيرة من وراء تشغيل العمالة الفلسطينية، الا أنه لا يجب التعويل على سوق العمل الاسرائيلي، بسبب الممارسات الاسرائيلية آنفة الذكر .والمتوقع أن تستمر هذه الممارسات لأن زوالها مرتبط بتقدم العملية السلمية. أمام هذا الوضع، فإن الأمر يحتاج إلى صياغة سياسة تشغيل فلسطينية للعمل على حل المشكلة بشكل جذري، واستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل في سوق العمل المحلي. ويمكن لهذه السياسة أن ترتكز على أساس توفير التدريب والتأهيل للعمالة الفلسطينية، ورفع معدلات الانتاجية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تقديم الحوافز المختلفة، هذا بالاضافة الى تخفيف نسبة ضريبة الدخل على الأجور.

التبادل التجاري مع اسرائيل والعالم الخارجي

تضمن الاتفاق الاقتصادي بعض التغييرات الايجابية في مجال شروط التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية واسرائيل. فلقد سمح للصادرات الزراعية لأول مرة وبدون جمارك بالدخول الى الاسواق الاسرائيلية رغم تقييد بعض المحاصيل الرئيسية في حصة

Digitized by Birzeit University Library

محددة خلال السنوات الخمسة الاولى. كما تم النص بصراحة على حرية دخول السلع الصناعية، ولكن بشرط توفر المواصفات المقبولة من اسرائيل. التطبيق العملي للاتفاق أثبت أن هناك تعقيدات وعوائق عديدة أمام انسياب المنتجات الزراعية والصناعية بين مناطق السلطة الوطنية واسرائيل من جهة، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى. ويعزو الجانب الاسرائيلي هذه التعقيدات الى متطلبات التفتيش الأمني المفرط واغلاق المناطق الفلسطينية بشكل متكرر ولفترات طويلة وكذلك ادعاءاتها الغير صحيحة بأن المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية ليست حسب المواصفات والمقاييس المطلوبة. وقد سببت هذه التعقيدات أضرارا كبيرة للمنتجات الفلسطينية، حيث تضطر الشاحنات للانتظار ولفترات طويلة قد تصل الى ثلاثة ايام على نقاط التفتيش والمعابر مما يزيد من تكلفة الشحن ويقلل من نوعية المنتوج، ناهيك عن الاجراءات المعقدة والمزاجية للحصول على رخص لادخال المنتجات إلى اسرائيل بالاضافة إلى الاغلاقات الطويلة والتي تمنع خلالها بتاتا المنتجات الفلسطينية من الدخول إلى اسرائيل تحت مبررات أمنية بينما تتمتع المنتجات الاسرائيلية بحرية الدخول إلى الاسواق الفلسطينية. وتنتهج السلطات الاسرائيلية احيانا ممارسات لا مبرر لها كأن تصر على استخدام اللغة العبرية بديلا عن اللغة العربية على عبوات المنتجات الحيوانية المشحونة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل. كل هذه الأمور أدت إلى انخفاض في حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الاسرائيلية، حيث بلغت ٢٣٥ مليون دولار في العام ١٩٩٦ بينما كانت الضعف في العام ١٩٩٥[٥].

أما الممارسات الاسرائيلية التي تعيق التجارة مع اسرائيل والعالم الخارجي فيمكن إجمالها بما يلي:

- يعتمد المستورد الفلسطيني وبافراط في كافة المراحل على الوكيل الاسرائيلي في الاستيراد والتصدير وذلك لتلافي العوائق الاجرائية وارهاصات عملية الاستيراد المعقدة وكلفة الدخول إلى اسرائيل، والتي تعتبر عالية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاستيراد. وفي معظم الحالات لا يستطيع رجال الأعمال الفلسطينيون زيارة وكلائهم في اسرائيل والتفاوض معهم ، الأمر الذي يبقيهم في حالة غموض حول اجراءات ومتطلبات الاستيراد والتصدير وفي بعض الأحيان يغبن رجل الاعمال ويدفع رسوماً مرتفعة.
- يواجه رجل الأعمال الفلسطيني قيوداً وعراقيل كبيرة في حركته عالميا كأن يحرم من منحه تأشيرة سفر للخارج، الأمر الذي يمنعه من المشاركة في المؤتمرات والمعارض العالمية ويحرمه من استكشاف فرص عمل في الخارج.

Digitized by Birzeit University Library

- تفرض السلطات الاسرائيلية قيوداً على زيارة اسرائيل بالسيارات الخاصة وضرورة الحصول على ترخيص لذلك، الأمر الذي يزيد تكلفة زيارة اسرائيل وبالتحديد الموانئ، الوكلاء، والشركات الاسرائيلية ... الخ.
- السياسة التجارية الاسرائيلية والتي تحرم رجال الاعمال الفلسطينيين من عمل علاقات تجارية مع الدول التي لا يوجد لاسرائيل علاقات دبلوماسية معها، تحد من فرص التعامل التجاري مع العديد من الدول، وخاصة العربية منها. فإذا ما أراد رجل أعمال فلسطيني التصدير عبر الاردن الى دولة عربية لا تقيم معها اسرائيل علاقات دبلوماسية فيجب عليه أن يظهر في وثائقه أن الاردن هي المقصد النهائي لبضائعه، ومن ثم سيتم استئجار عربات نقل اردنية لنقل البضائع إلى الدولة العربية المستوردة، الأمر، الذي يؤدي الى زيادة تكاليف التصدير.
- لتجنب ارهاصات الاستيراد والتصدير، يقوم رجال الأعمال الفلسطينيون مباشرة بالشراء من أو البيع الى الوكلاء الاسرائيليين والذين بدورهم يقومون بتصدير المنتجات إلى الخارج تحت " صنع في اسرائيل". وهذا في الواقع يقلل من الهوامش الربحية فيما لو تمت عملية الاستيراد أو التصدير مباشرة. وتشير الدراسات إلى أنه في حالة التعامل التجاري المباشر مع العالم الخارجي فإنه سيتم تخفيض تكاليف الانتاج بنسبة ٣٠٪ [٦].
- في حالة استيراد سلع إلى الاراضي الفلسطينية من الخارج عبر اسرائيل، يجب الحصول على شهادة من معهد التخنيون الاسرائيلي للتحقق من أن مواصفات هذه السلع تتطابق مع المواصفات والمقاييس الاسرائيلية. والمشكلة الرئيسية هنا أن المواصفات الاسرائيلية المصممة للدول ذات الدخل المتوسط والعالي تطبق كذلك على الضفة والقطاع ذات الدخل المنخفض الأمر الذي يضع قيودا كبيرة على السلع الممكن استيرادها، وبالتالي زيادة كلفة الانتاج للشركات الفلسطينية.
- المتطلبات والشروط البيئية الاسرائيلية المعقدة التي تواجهها الشركات الفلسطينية في حالات الاستيراد، وخاصة استيراد المواد الكيماوية.
- عدم السماح بنقل المنتجات الفلسطينية الا من خلال طائرات الشحن، وهذا في الواقع يزيد من كلفة الاستيراد والتصدير من خلال الشحن، وكذلك يسبب تأخيرات في العملية.

Digitized by Birzeit University Library

- اجراءات الأمن الاسرائيلية لا تسمح للشاحنات الفلسطينية بنقل البضائع عبر الحدود مع الاردن ومصر بدون رخصة خاصة. ولذلك، تقوم الشاحنات الفلسطينية بتفريغ البضائع على الحدود ثم يتم نقلها بشاحنات اسرائيلية. وهذا الاجراء مكلف ويستهلك الوقت ويؤدي إلى تشويه البضائع في كثير من الأحيان.

- لا يوجد حاليا ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي حالة وجود هذا الممر سيكون هناك انسياب طبيعي للسلع والبضائع بين الضفة والقطاع، الأمر الذي سيقلل من تكاليف النقل.

- يتكبد المستورد الفلسطيني تكاليف إضافية في فترات الاغلاق تتمثل في نفقات التخزين في الموانىء الاسرائيلية، الأمر الذي يؤدي الى تأخير السلع والمواد الخام مما يعطل العملية الانتاجية ويزيد تكاليف الانتاج.

- القيود التي تضعها اسرائيل على منحها أذونات اقامة للمستثمرين الغير مقيمين، مما يؤدي الى إضاعة فرص عديدة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

هذه الظروف والممارسات، في الواقع، أدت إلى ارتفاع في تكلفة المعاملات التجارية مع اسرائيل والعالم الخارجي، مما أدى إلى آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني. فقد قدرت التكلفة المزدوجة لسياسات إغلاق الحدود والتصاريح بحوالي ٨٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٥ ومليار دولار في العام ١٩٩٦. وتم تقدير الخسائر الناجمة عن سياسات التصاريح وإغلاق الحدود خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ بحوالي ٢,٨ مليار دولار، وهو ما يقارب حجم اجمالي الناتج المحلي لمدة عام واحد وقرابة ضعف مجموع المعونات المقدمة من قبل الدول المانحة خلال نفس الفترة (٧).

لقد صاحب هذه الخسائر انخفاض في مستوى المعيشة للعائلات الفلسطينية وتحويل في النفقات العامة من نفقات استثمارية إلى استهلاكية لمواجهة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاغلاق، وانخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة. زد على ذلك الفصل بين المناطق الجغرافية المختلفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل الذي أدى إلى عرقلة الحركة بين هذه المناطق. وعلى المستوى الاجتماعي شكل الاغلاق تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي والصحي للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أدت عرقلة الحصول على المواد الغذائية والخدمات الصحية بانتظام إلى مآس حقيقية. كما تسبب الاغلاق في إعاقة عملية بناء المؤسسات الفلسطينية وتشويش نشاطات المنظمات الدولية

Digitized by Birzeit University Library

والدول المانحة. إن الخسارة الكبرى للاغلاق تمثلت في فصل الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي أكثر من أي وقت مضى.

الإيرادات الضريبية وتحويلها الى خزينة السلطة الوطنية: منة أم حق؟

ينص اتفاق باريس على أن اسرائيل ملزمة بأن تحول إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية الايرادات الضريبية من ضرائب الشراء، ضريبة القيمة المضافة، الجمارك والرسوم المفروضة على الواردات الفلسطينية، والتي تحتسب على أساس الواردات المسجلة والمحدد مآلها النهائي بوضوح على أنه في مناطق السلطة الفلسطينية. هذه الايرادات تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار تستخدم لتمويل جزء من النفقات الجارية للسلطة الوطنية. أما الواردات غير المباشرة، أي الواردات إلى اسرائيل تباع بالنهاية للمستهلك الفلسطيني، فلا تصنف على أساس أن مآلها النهائي هو المناطق الفلسطينية عند دخولها إلى اسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من ايرادات قدرت بحوالي ١٢٥ مليون دولار خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٦. وفي فترات الاغلاق تتأثر خزينة السلطة الوطنية من جراء الخسارة المباشرة وغير المباشرة في الايرادات المالية والتي تتمثل في الضرائب على الدخل الضائع للعاملين في اسرائيل، الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة. أما الخسائر غير المباشرة فتشمل ايرادات الضرائب التي تنتج من الهبوط العام في النشاط الاقتصادي، ايرادات الصادرات، التشويشات في الانتاج المحلي بسبب التقطع في استيراد المواد الخام والوسيطة. ويتأثر الانفاق العام كذلك بفترات الاغلاق، الأمر الذي يتطلب تشكيل مخزون احتياطي لمواجهة الانتكاسات في ظل استمرار مخاطر الاغلاق. وتتعمد اسرائيل وقف أو تأخير تحويل الايرادات المستحقة الى خزينة السلطة الوطنية وذلك كورقة ضاغطة على السلطة الوطنية مما يجبرها على زيادة ديونها لتمويل الخدمات الأساسية. هذا السلوك الاسرائيلي في الواقع يتنافى وروح اتفاق باريس، ويتنافى كذلك وأدبيات التعامل ما بين الدول والمجتمعات الحضارية. فتحويلات الايرادات إلى خزينة السلطة الوطنية هي ليست منة اسرائيلية وإنما حق للشعب الفلسطيني.

قضايا الاستثمار بين الركود والتراجع

خلقت اتفاقيات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية اجواء من التفاؤل حول امكانية تعزيز الاستثمارات في الاراضي الفلسطينية من خلال استغلال المدخرات الفلسطينية المحلية واستقطاب فلسطينيي المهجر الأثرياء والمستثمرين الأجانب للاستثمار في إعادة بناء وإعمار فلسطين واقتصادها. ولكن أجواء التفاؤل والأمل تبددت من جراء

Digitized by Birzeit University Library

الممارسات والقيود التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على الفلسطينيين واقتصادهم، الأمر الذي خلق حالة من الركود في الاستثمارات العامة وانخفاضا حادا في الاستثمارات الخاصة خلال الخمس سنوات الماضية. فبالرغم من توجهات البناء والاعمار للسلطة الوطنية إلا أن الاستثمارات العامة بلغت حوالي ١٨٩ مليون دولار في العام ١٩٩٥ (٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي) تم تحويلها كليا من الدول المانحة، بينما بلغت ١٢٦ مليون دولار في العام ١٩٩٣، (٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي). أما الاستثمارات الخاصة فلقد انخفضت من نسبة ٢١٪ من الناتج المحلي الاجمالي (٥٢٩ مليون دولار) في العام ١٩٩٣ وصلت إلى ٨٪ في العام ١٩٩٥ (٣٢٠ مليون دولار)[٨].

وفي الواقع، فإن الممارسات الاسرائيلية وعلى رأسها الاغلاقات لم تؤد فقط إلى انخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة بل أدت كذلك إلى عدم فعالية وجدوى هذه الاستثمارات. فبالرغم من أن التوجه الاستراتيجي للسلطة الوطنية هو خلق اقتصاد يتطلع إلى الخارج من خلال تصدير السلع والخدمات وليس العمالة الا أن سياسة الاغلاق الاسرائيلية أجبرت المستثمرين على التوجه فقط إلى السوق المحلي والصناعات التي تتوفر لها مواد خام محلية، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن القطاع الخاص من الاستفادة من الأسواق الخارجية من خلال التصدير . وبالتالي، تأثرت سلبا فعالية وجدوى الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، بالاضافة إلى عدم التمكن من الاستغلال الأمثل للكوادر الفلسطينية والتي تمتاز بمهنيتها وتمرسها. كما أن سياسة الاغلاقات أجبرت العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة على فتح فروع لها في قطاع غزة وفروع أخرى في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية الاستثمار غير المبرر وارتفاع في عناصر التكاليف والانخفاض في العوائد.

قضايا البنى التحتية: فجوات كبيرة

من المعروف أن البنية التحتية في فلسطين غير متطورة ومحرومة من الاستثمار اللازم، اضافة إلى أنها تعرضت لاهمال كبير ابان سيطرة الاحتلال الاسرائيلي. فمنذ العام ١٩٩٣ أعطى اتفاق إعلان المبادىء المخططين والناس الأمل في امكانية تنفيذ استراتيجية تستند إلى خطط محكمة، إلا أن الاحباط اكتنف هذه الآمال بسبب العوائق التالية:

- استمرارية الاحتلال والسيطرة، إلى حد كبير، على المصادر الطبيعية وأبرزها الأرض والمياه.
- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على اسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

- تفتت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية في تمويل برامج الاستثمار والشروط والمتطلبات الصعبة التي تفرضها الدول المانحة.
- الاغلاقات والقيود الاسرائيلية على حركة المواد والمعدات لغرض الاستخدام في مشاريع البنية التحتية.
- ضعف ايرادات السلطة الوطنية، الأمر الذي يجعل مخصصات دعم مشاريع البنية التحتية تقارب الصفر.
- عدم اقبال القطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وذلك نتيجة للغموض في الأوضاع السياسية وتوقف المساعي السلمية.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولتها السلطة الوطنية الفلسطينية لإعادة إعمار البنية التحتية إلا أنه بقيت هناك فجوات كبيرة في هذه البنية مقارنة مع دول أخرى لديها مستويات دخل مشابهة. وهناك نقص كبير في توفير خدمات البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة سنوات من الاهمال والاستثمار المتدني. وحتى بعد أوسلو ما زالت هناك مرافق مرتبطة ارتباطا وثيقا مع اسرائيل، وهذا يتجلى في المرافق التالية:

الاتصالات

تعاني الأراضي الفلسطينية من نقص في خدمات الاتصالات، وبالتحديد المناطق الريفية والنائية، الأمر الذي يعتبر محدداً للاستثمار والنمو. ويوجد في فلسطين حوالي ١٧٤٠٠٠ خط تلفون بواقع سبعة هواتف لكل مئة شخص. ويوجد كذلك ١٠٠,٠٠٠ تلفون متنقل بواقع أربعة هواتف لكل مائة شخص [٩]. هذه الخدمات في الحقيقة تعتبر ضعيفة للغاية إذا ما قورنت مع دول الطوق أو حتى مع دول في نفس فئة معدل دخل الفرد. قبل اتفاق أوسلو كانت الادارة المدنية الاسرائيلية تتولى صلاحية تقديم خدمات الاتصالات للأراضي الفلسطينية من خلال شركة الاتصالات الاسرائيلية "بيزك". وبعد الاتفاق انتقلت هذه الصلاحيات إلى وزارة البريد والاتصالات الفلسطينية والتي بدورها نقلتها إلى شركة خاصة " شركة الاتصالات الفلسطينية". وبالرغم من نقل صلاحيات الاتصالات إلى الشركة الفلسطينية الا أن معظم خدمات الاتصالات البعيدة المسافة داخل الأراضي الفلسطينية، وكذلك الاتصالات الدولية، تقدم من قبل الشركة الاسرائيلية. وبدورها تقوم شركة الاتصالات الفلسطينية حاليا بجهود لاعادة بناء

Digitized by Birzeit University Library

وتشغيل انظمة الهواتف الثابتة والمنقولة في الضفة والقطاع ايمانا منها بأهمية مجتمع المعلومات وبالدور الذي تلعبه خدمات الاتصالات في بنى التنمية الاقتصادية.

الكهرباء

إن حوالي ٩٥٪ من البيوت الفلسطينية تصل اليها امدادات الكهرباء، والمناطق التي لا تصلها تلك الامدادات هي مناطق نائية. وفي الواقع، فإن تواجد امدادات الكهرباء لا تعني كفايتها. فالضفة الغربية وقطاع غزة تحصل حاليا فقط على حوالي ٣٠٠ ميغاوات يتم امدادها بها من قبل شركة الكهرباء الاسرائيلية. أما القرى النائية، فمعظمها يحصل على خدمة الكهرباء من خلال مولدات محلية توزع الكهرباء على كافة البيوت مقابل دفع ثمنها للشركة المحلية. أما نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، فيعتبر متدنيا للغاية في فلسطين (١٣ kw لكل ١٠٠ شخص)اذا ما قورنت في دول أخرى مثل اسرائيل ٨٢ kw، الاردن ٢٥ kw سوريا ٣٠kw،مصر ٢١ kw[١٠]. وفي مجال الكهرباء تقوم سلطة الكهرباء الفلسطينية بوضع الخطط والبرامج لتطوير محطات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، حيث تم التعاقد مع شركة خاصة لتطوير محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة. وستوفر هذه الشركة في النهاية ١٢٥ ميغاوات من الطاقة للقطاع.

المياه

معدل استهلاك المياه للفرد الواحد أقل بكثير منه في الدول المجاورة. فقد بلغ حوالي ٩٠ لتراً في اليوم في الضفة والقطاع و ١٤٠ لتراً في الاردن و ٢٨٠ لتراً في اسرائيل[١١]. وبالاضافة إلى ذلك، فإن نوعية المياه تسوء باستمرار بسبب عدم توفر أدوات التنقية والاستخراج الحديثة. وحاليا تقوم الشركة الاسرائيلية "ميكوروت" بتزويد الأراضي الفلسطينية بالمياه بأسعار مرتفعة للغاية، وتمنع هذه الشركة الفلسطينيين من حفر آبار جوفية. وتحتكر هذا العمل لنفسها، حيث تقوم بحفر الآبار في أراضي الضفة الغربية ومن ثم تقوم بتوزيع القليل في المناطق الفلسطينية من خلال سلطة المياه الفلسطينية والباقي يورد إلى اسرائيل.

المواصلات

معظم الطرق الرئيسية تقريبا تم انشاؤها قبل عام ١٩٦٧ ولم تحظ إلا بالحد الأدنى من الصيانة أو بقيت بدون صيانة. أما فيما يتعلق بالنقل الدولي (الموانئ والمطارات) فهو خاضع كليا للسيطرة الاسرائيلية. إن اتفاق اوسلو، وكذلك اتفاق القاهرة ولاحقا اتفاق

Digitized by Birzeit University Library

واي بلانتيشن، قد أعطى السلطة الوطنية الحق في إنشاء ميناء غزة البحري ومطار غزة الدولي. وبالفعل، تم انجاز وتشغيل مطار غزة الدولي. وتم إنجاز المرحلة الاولى من الميناء بتمويل من الدول المانحة إلا أن التشغيل الفعلي لم يتم بعد للميناء وذلك لأسباب أمنية تدعيها اسرائيل. يجب العمل، ومن خلال التفاوض مع اسرائيل، على استكمال تشغيل الميناء لما لهذا المرفأ من أهمية في التجارة الدولية والنقل الدولي ناهيك عن أنه رمز للسيادة.

المناطق الصناعية

أيمانا منها بدور المناطق الصناعية في التنمية الصناعية، وضعت السلطة الوطنية ضمن خططها إنشاء تسع مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة إلى ثلاث عشرة منطقة صناعية داخل حدود البلديات. وبالفعل، تم انجاز البنية التحتية الداخلية والخارجية لمنطقة غزة الصناعية، وتم كذلك اعداد دراسات جدوى اقتصادية لمنطقتي نابلس وجنين الصناعيتين بتمويل من الدول المانحة والبنك الدولي. ولتشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية أعطى قانون الاستثمار وقانون المدن الصناعية حوافز كثيرة للاستثمار في المناطق الصناعية. وبالرغم من الوصول في واي بلانتيشن إلى تشغيل منطقة غزة الصناعية إلا أن هناك بعض العراقيل التي تضعها إسرائيل والتي تحد من الاستثمار في هذه المنطقة. هذه العراقيل تتمثل في رفض اسرائيل منح المستثمرين في المنطقة الصناعية بطاقاتVIP تمكنهم من الوصول الى المنطقة بسهولة. وكذلك ترفض اسرائيل إعفاء المستثمرين الاسرائيليين من ضرائب تفرضها على المستثمر الاسرائيلي في المناطق الصناعية الفلسطينية. ويترتب على ذلك حدوث ازدواج ضريبي، الأمر الذي لا يشجع المستثمرين الاسرائيليين على الاستثمار في المناطق الصناعية. كما ترفض اسرائيل منح إعفاءات جمركية وضريبية للمستثمرين الفلسطينيين في المناطق الصناعية والمستحقة لهم حسب قانون المدن والمناطق الصناعية وقانون تشجيع الاستثمار. كما وتصر اسرائيل على فحص البضائع المتجهة إلى الضفة الغربية واسرائيل وأسواق التصدير من منطقة غزة الصناعية. أما بخصوص منطقة جنين الصناعية فلم يتم تنفيذها لأسباب مختلفة. كل هذه العراقيل في الواقع أدت الى بيئة غير مشجعة للاستثمار في المناطق الصناعية الفلسطينية.

النقد

إن عدم وجود عملة فلسطينية مستقلة يعرض الاقتصاد الفلسطيني لآثار الصدمات النقدية القادمة من اسرائيل والاردن على اعتبار أن العملتين الاسرائيلية والأردنية هما العملتان الرئيسيتان للتداول. فالشيكل الاسرائيلي هو العملة الرئيسية للتداول في

Digitized by Birzeit University Library

الأسواق الاستهلاكية، والدينار الأردني والدولار هما عملات الادخار، وكثير من المعاملات التجارية وخاصة معاملات الاستيراد واستئجار وتجارة العقارات تتم بالدولار أو بالدينار. وانخفاض قيمة الشيكل في الفترة الأخيرة أمام الدولار والعملات الأخرى أدى الى زيادة تكاليف الواردات ومدخلات الانتاج ، الأمر الذي أدى الى رفع أسعار كافة السلع الاستهلاكية والكمالية. ومع ثبوت مداخيل الناس، وخاصة شريحة الموظفين، انخفض مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية.

وهذا الواقع، في الحقيقة، يستدعي عمل كل الترتيبات اللازمة لإصدار عملة فلسطينية مستقلة للتخفيف من حدة تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالصدمات التي قد تصيب العملات الأخرى وبالتحديد الشيكل الاسرائيلي.

سياسات وآليات نحو النمو

بالرغم من حالة عدم الوضوح واليقين التي تمر بها المنطقة وضعف الصلاحيات والامكانيات المتوفرة لدى الفلسطينيين إلا أنه بالامكان عمل الكثير ضمن المتاح مع العمل الدؤوب والمستمر على توسيع قاعدة المتاح. السياسات والآليات والمتابعة السليمة كفيلة بتحقيق انجازات كبيرة رغم شح الامكانيات. وفيما يلي بعض السياسات والآليات التي يمكن أن ينتهجها الفلسطينيون من أجل تحقيق بعض أهدافهم رغم تعثر المساعي السلمية:

- امتاز الاقتصاد الفلسطيني عبر الثلاثين سنة الماضية بأنه "مصدر للعمالة" وبالتحديد إلى اسرائيل والدول العربية، وهذا في الواقع كان بسبب ضعف البنية الاقتصادية وقلة الاستثمار ابان عهد الاحتلال. أما الآن فيجب أن تكون الرؤية الاقتصادية الفلسطينية تتمحور حول نقل الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد مصدر للعمالة الى اقتصاد مصدر للسلع والخدمات وبالتحديد تكنولوجيا المعرفة والمعلومات وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وغير البشرية المتوفرة لدينا. كما أن السياسة التجارية الفلسطينية يجب أن تعتمد على التنويع التجاري (جعل التجارة أقل اعتمادا على مصدر واحد) وعلى التوسع نحو أسواق جديدة في العالم العربي واسرائيل وفي الدول الصناعية وفي شرق أوروبا وآسيا وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة في هذه الأسواق.
- العمل على إعادة تدريب وتأهيل القوى العاملة الفلسطينية لتصبح قادرة على استيعابها في سوق العمل الفلسطيني، والعمل على تأهيل النظام التعليمي

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني بما يتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني وسوق العمل الفلسطيني. هذا بالاضافة إلى عمل الترتيبات والبرامج اللازمة لتشجيع الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني. مشكلة البطالة لا تحل من خلال برامج التشغيل الطارئة وبرامج الاعالة الاجتماعية وإنما من خلال برامج عملية تعالج المشكلة من جذورها.

- يعاني القطاع الحكومي الفلسطيني من التضخم والترهل واختلالات كبيرة في هياكله الادارية والوظيفية وتدني كفاءته وارتفاع كلفته، وكذلك بروز ظواهر التلوث الاداري. هذه المعطيات في الحقيقة مكلفة للغاية وتدق ناقوس الخطر، الأمر الذي يستدعي بلورة نظام عصري للخدمة المدنية يكون جوهره الكفاءة والانتاجية والاصلاح الاداري. والنظام في حد ذاته سيبقى نظاماً إن لم يترجم الى عمل ويطبق نصا وروحا.

- العمل على إعداد القوانين والتشريعات اللازمة وذلك لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في البلد والاسراع في إقرار مشاريع القوانين التي تم إعدادها ووضع آليات عمل لتطبيقها تمهيدا لخلق مجتمع فلسطيني مدني معاصر.

- نظرا لأهمية البنية التحتية في التنمية الاقتصادية المستدامة، ونظرا لشح الموارد والامكانيات المتوفرة لبناء وتطوير مشاريع البنية التحتية اللازمة، يجب أن تعمل الحكومة جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص على وضع الخطط الكفيلة بإعادة بناء وتطوير البنية التحتية وذلك ضمن الأولويات. والبنية التحتية هنا لا تعني فقط الجزء المادي الملموس الذي يشمل الطرق، المياه، المطارات والموانئ الخ، بل الجزء غير المادي أيضاً والذي يتعلق بنوعية حياة الانسان كالتعليم، الصحة، التدريب والتأهيل ... الخ. إن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية تنسجم مع الفلسفة الاقتصادية التي تبنتها السلطة الوطنية ألا وهي "السوق الحرة". كما ويجب العمل على انشاء البنية التحتية المؤسساتية الداعمة والمساندة للقطاعات الاقتصادية لما لهذه المؤسسات الداعمة من دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

- سوف يكون من المفيد للقطاع العام أن يدخل في شراكات مع منظمات غير حكومية وأن يستفيد من القدرات الادارية الموجودة لديها وخاصة في مجالات التربية والتعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي ... الخ. فالمهم أن تطور السلطة الوطنية الاطار المناسب لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية واعطائها بعض

Digitized by Birzeit University Library

الحوافز التي تشجع عملها، كإعطائها مثلا الصبغة الخيرية المعفاة من الضرائب، وذلك لخدمة المجتمع وتخفيف العبء عن القطاع العام.

- يقدر عدد الفلسطينيين في الشتات بحوالي ٤,٥ مليون [١٢]، أي حوالي ضعف عدد سكان الضفة والقطاع، وعرف عن فلسطينيي الشتات أنهم يمتلكون مُثلاً عالية في العمل الجاد واقامة المشاريع بالاضافة إلى مهاراتهم القيادية والادارية والخبراتية في مجالات التجارة، البنوك، الهندسة، الطب والتخطيط الحكومي. وتتضمن مجموعة رجال الأعمال الفلسطينيين المغتربين طبقة ثرية تشكل شبكة دولية واسعة ، وتشكل ممتلكات هذه المجموعة الثرية ما بين ٤٠-٨٠ مليار دولار [١٤]. والأفراد كبار السن في هذه المجموعة يمتلكون ثروات شخصية معظمها تم تجميعها من العمل في مجال البترول والبناء والعقارات في أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط. أما الأفراد الأصغر سنا فمعظمهم مهنيون ومثقفون وحاملو شهادات عليا وأكاديميون وأطباء ومهندسون ومدراء يحتلون مراكز مرموقة في شركات ولهم سمعة جيدة في قطاع البنوك في اوروبا والشرق الاوسط. هذا الكنز الكبير، في الحقيقة، لم يتم استغلاله بتاتا بالرغم من قيام السلطة الوطنية وبعض المؤسسات بالاتصال بهؤلاء الأشخاص. فالمطلوب أن تعمل السلطة الوطنية وبمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على وضع البرامج والخطط العملية للاستفادة من خبرات وإمكانيات هذا القطاع الفلسطيني والذي إذا استغل بشكل جيد سيساهم في بناء وإعمار فلسطين بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة.

- تحد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي من إمكانية تطوير النظام المالي، إلا أنه بالامكان تحقيق بعض النمو قبل حل مشكلة عدم اليقين، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي وسوق الأسهم، وذلك باتباع سياسات تراقب الانظمة البنكية والمالية بشكل أفضل، وتشجع الادخار وتزيد من فرص إعطاء القروض طويلة الأمد وفرص تقاسم المخاطر.

- لقد عملت السلطة الوطنية على إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع العديد من الدول، إلا أنه في الواقع العملي لم يتم الاستفادة منها. لذا، يجب أن يقوم القطاع الخاص الفلسطيني بجهود ذاتية وبالتعاون مع السلطة الوطنية ومؤسساتها للاستفادة من هذه الاتفاقيات التي أعطت المنتج الفلسطيني وضعا إمتيازيا.

Digitized by Birzeit University Library

- هناك العديد من المواد والبنود الواردة في اتفاق باريس الاقتصادي التي تعتبر مجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن التطبيق العملي للاتفاق أثبت ذلك، لذا يجب على السلطة الوطنية ومن خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة والوحدة الفنية للمفاوضات الاقتصادية العمل على تعديل تلك البنود أو استحداث آليات معينة للتخفيف من حدة آثارها السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. ويجب العمل كذلك ومن خلال القنوات التفاوضية على إزالة التداخلات والتقاطعات ما بين الاتفاق الاقتصادي والاتفاقيات الأخرى (الشؤون المدنية على سبيل المثال) لما لهذا من أثر على مجمل الشؤون الفلسطينية. وعلى المفاوض الفلسطيني التفاوض حول القضايا المتعددة من منطلق المستقبل المرجو لفلسطين وليس من منطلق الوضع الراهن أو المتاح. كما ويجب العمل على إعداد وتصور رؤية اقتصاد وسياسة سليمة لما بعد الاستقلال.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش

١- **ديباجية بروتوكول باريس الاقتصادي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية**، ١٩٩٤.

٢- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، التقرير الربعي، صيف ١٩٩٧، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة.

٣- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية ١٩٩٧، بيانات غير منشورة.

٤- تصاريح العمال في اسرائيل والمستوطنات، مجلة **العمل والعمال**، وزارة العمل،١٩٩٧، ص ٦٦. تشير إحصاءات دائرة الاحصاءات المركزية الفلسطينية الى أن عدد ايام الاغلاق في العام ١٩٩٦ وصلت الى ١٧٠ يوماً.

٥- تنمية رغم الصعاب، **الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال**، ماس، ١٩٩٧، ص ٧.

٦- واقع التجارة الفلسطينية، مجلة **اقتصادنا**، وزارة التجارة والاقتصاد، العدد (١)، أيار ١٩٩٧، ص ٣٩.

٧- **القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة مع الصناعة الاردنية**، ماس، ١٩٩٦، ص ٥.

٨- تنمية رغم الصعاب، **مرجع سابق**، ص ٩.

٩-تقرير اقتصادي لتحليل الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية منذ التوقيع على اتفاقيات المرحلة الانتقالية، ماس بالتعاون مع البنك الدولي، ١٩٩٧، الفصل الاول، ص ١٠.

١٠- شركة الاتصالات الفلسطينية، احصاءات لغاية شهر شباط ١٩٩٩.

١١- البنك الدولي (١٩٩٤) التقارير السنوية لاحصاءات الاتصالات اللاسلكية، إحصاءات الكهرباء، احصاءات الطرق، والتقارير الداخلية للبنك الدولي.

١٢- البنك الدولي (١٩٩٤)، **مرجع سابق**.

١٣- **الفلسطينيون في المهجر**، أبو غيدا، ١٩٩٦.

١٤- **الفلسطينيون في المهجر**، مرجع سابق.

Digitized by Birzeit University Library

الملف

الآثار المترتبة على تأجيل إعلان الدولة

لقد قرر المجلس المركزي الفلسطيني تأجيل البت في الاعلان عن انتهاء المرحلة الانتقالية وقيام الدولة الفلسطينية وبسط السيادة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

ما هي إيجابيات وسلبيات هذا القرار؟ وهل كان من المفترض أن يتم الاعلان عن الدولة وبسط السيادة أم لا؟ هذا هو موضوع هذا الملف، حيث عمدت مجلة **السياسة الفلسطينية** إلى استكتاب عدد من المثقفين الفلسطينيين ذوي الآراء المختلفة لإلقاء الضوء على هذا الموضوع، معتمدين في ذلك الترتيب الأبجدي.

Digitized by Birzeit University Library

الرابع من أيار وما بعده

آمال خريشه*

أثار تاريخ الرابع من أيار وما بعده بدلالاته السياسية والمعنوية جدلاً ونقاشاً واسعين في حلقات ودوائر السلطة الوطنية، وكذلك في حلقات التنظيمات الوطنية ومع الأحزاب السياسية، وبقي ضمن مساحات محددة وضيقة. ولم يتفاعل نبض الشارع وحس حركة المواطن مع أي من الخطابات التي وجهها كلا الجانبين حول إعلان الدولة لاعتبارات وتراكمات ساهمت في إحداث أزمة بنيوية وسياسية وتمثيلية للمؤسسة السياسية الفلسطينية بكل تلويناتها وهيئاتها، وتعمقت نتيجة لمجرى ونهج ونتائج العملية السلمية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعوامل أخرى ليس هنا مجال لتناولها.

مر الرابع من أيار كأي يوم عادي رغم كل الايحاءات والاشارات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم بيان القوى الوطنية الفلسطينية في ٤/٢٣ ودعوته للانطلاق وللزخم النضالي لإعلان السيادة، ورغم دعوة المجلس المركزي للمضي قدماً في اتخاذ الاجراءات والقوانين اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها، وذلك من خلال تشكيله لعدد من اللجان. وقد ساهم بيان المجلس المركزي في تعميق الأزمة بين أوساط عريضة في المجتمع الفلسطيني وبين المؤسسة السياسية الفلسطينية بتلويناتها المختلفة، إذ أنه لم يتعرض بشكل مباشر لاعلان الدولة في الرابع من أيار وأبقى المجلس المركزي العديد من القضايا الجوهرية والتساؤلات المطروحة فلسطينياً وعالمياً بدون إجابات واضحة محددة، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجية العمل السياسي الفلسطيني بعد الرابع من أيار وكيفية بسط السيادة وخلق تراكم لصالحها على أرض الواقع. كما لم يتعرض لآليات العمل السياسي لتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وتسريع المفاوضات

* آمال خريشه: مديرة جمعية المرأة العاملة، عضو طاقم شؤون المرأة.

Digitized by Birzeit University Library

النهائية. ولم يطرح الخيارات اللازمة للضغط على الحكومة الاسرائيلية. وبقيت قراراته غامضة، خاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجان ومهماتها وكيفية ربط عملها بأفق تراكمي لبسط السيادة، رغم أن البعض استنبط أهمية كبرى للفرصة التي فتحها المجلس لبدء الحوار واستكماله نحو انجاز خطة وطنية تستند إلى مضامين سياسية واجتماعية لفرض السيادة الفلسطينية وانهاء الاحتلال. وهنا يبرز التساؤل: ألم تكن لدينا رؤية سياسية طوال فترة حكم نتنياهو لبدء عملية الحوار الوطني الجاد والمسؤول لتحضير الخطة الوطنية واستخدامها كأداة لبسط السيادة؟ ألم يكن لدى القيادة السياسية متسع من الوقت لبدء الحوار في اجتماعات المجلس الوطني في غزة واجتماعات اللجنة التنفيذية، وأيضا عبر اجتماعات المجلس المركزي، للتحضير للرابع من أيار؟ وأين التفاعل مع كل نداءات ومواقف القوى السياسية الداعية لعدم استخدام إعلان الدولة كبعد تكتيكي ووفق المعادلة الانتخابية الاسرائيلية التي اطلقتها تنظيمات اليسار والفصائل الاخرى؟ ولماذا دعت الجماهير في بيان ٤/٢٣ للتحرك ودعم إعلان الدولة وتراجعت في اجتماع المجلس المركزي؟ أسئلة كثيرة تنتشر في الفضاء السياسي الفلسطيني.

ولعل خلط الأوراق وخلط الهيئات وضيق دائرة المرجعية أفقد القيادة الفلسطينية أهم حلقة في سلسلة النضال نحو الاستقلال والسيادة، وهي حلقة العلاقة مع الناس بمضمون المشاركة والتفاعل القائمين على الالتزام بالخطوط الحمراء التي تم تحديدها في بدء العملية التفاوضية في واشنطن. إن العلاقة ما بين الاعلان عن الدولة ومفاوضات الحل النهائي لها بعد جوهري على مجمل مسار النضال الوطني الفلسطيني. فالجانب الاسرائيلي سواء في حزب الليكود أو في حزب العمل ليس لديه مشكلة في اقامة دولة فلسطينية. فالمشكلة تكمن في نسبة الأراضي التي سيتم الانسحاب منها. أما حول مضمون وسيادة الدولة ومساحتها فليس هناك خلاف جوهري حول ذلك في الجانب الاسرائيلي. فنتنياهو تحدث عن الدولة الفلسطينية بمفهوم الحكم الذاتي بنسبة تقل عن ٥٠٪ من مساحة الضفة، مع الابقاء على المستوطنات والقدس الموحدة يهودية، وبدون سيطرة على الحدود أو مصادر المياه وبدون عودة اللاجئين والنازحين، وبدون تواصل جغرافي. وهذا يتطابق مع النقاط الأساسية التي قام عليها البرنامج الانتخابي لباراك، والتي كررها بعد فوزه في الانتخابات. إذن، باراك يتكلم عن دولة بدون مضمون وبدون سيادة وبمساحة محدودة قد تزيد نسبتها عن نسب حزب الليكود، ولكن المعادلة بالنسبة لنا كفلسطينيين تتعقد لأن مبادىء باراك ستشق طريقها المحلي والعالمي والعربي بسلاسة وبسرعة باسم السلام والنضال من أجل السلام. ومرة أخرى سنجد أن مرجعية

Digitized by Birzeit University Library

المفاوضات وأساسها لحل الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي هي وفق معايير باراك القائمة على مفهوم الأمن الاسرائيلي.

إذن، تعقيد الواقع السياسي الراهن يتطلب ديناميكية والتزاماً عالياً من القيادة السياسية الفلسطينية لمواجهته . أقول ذلك لأنه، وللأسف، إنتهى حزيران ولم تجتمع اللجان التي حددها المجلس للتحضير للجلسة القادمة والمتعلقة بإعلان الدولة باستثناء لجنة الدستور، ولا تزال هناك تناقضات وبلبلة في تصريحات بعض المسؤولين. فبدون تحديد برنامج عمل شامل يستند إلى القرارات الدولية وأبرزها (٢٤٢،١٨١، ٣٣٨)، مع تحديد التكتيك وتصويب وتصليب الجبهة الداخلية، سنبقى في نفس الحلقة المفرغة. واعتقد بضرورة تحديد سقف زمني للبدء بعملية تراكمية جوهرها بسط السيادة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بالاستناد إلى الدعم الأوروبي والعربي والافريقي لإعلان الدولة، وضرورة البدء بتشكيل حكومة مؤقتة وحل كل الهيئات المرتبطة بإتفاق أوسلو والعمل لتثبت الشخصية القانونية والسياسية للدولة وتحديد وتوسيع الاعتراف بها من جانب الدول العربية للوصول إلى اتفاقيات لترسيم الحدود معها. ومن الضروري أن يتزامن هذا التحرك مع تعميق الديمقراطية واحترام الحقوق، وفصل السلطات، وتشكيل مرجعية وطنية واسعة لمتابعة وإقرار القضايا الجوهرية. وهذه مسؤولية كل الوطنيين الفلسطينيين. فقد آن الأوان للبعض للتزول عن الشجرة، وللبعض للتحرك من الرصيف إلى نبض الشارع، وللبعض الآخر للحد من تسارع حركته على طريق التسوية بإطاراتها الحالية والهرولة باتجاه التطبيع.

Digitized by Birzeit University Library

أفكار غابت عن السجال العام

حسن خضر*

أنفق الفلسطينيون في الأشهر القليلة الماضية الكثير من الحبر والجهد في مضاربات فكرية وسياسية حول الرابع من أيار. ولا اعتراض، من حيث المبدأ، على الجهد بل على اختزال مسألة لها ما للمسألة الفلسطينية من دلالات يصعب حصرها في جوانب تقنية تخص الاعلان أو التأجيل، بما تنطوي عليه البراهين والذرائع من براهين وبراهين مضادة، وما تسفر عنه من غياب لجوانب كانت أحرى بالسجال العام، إذا افترضنا أن للمثقفين الفلسطينيين دورا يتجاوز التعليق على الأحداث الجارية، إلى ما يمس هندسة الهوية والمصير.

فلنقل أن المشكلة تتمثل في فكرة الدولانية نفسها. هناك اسئلة لا تحتمل التأجيل أو الإقصاء من نوع: هل يستطيع الفلسطينيون بما هم فيه وعليه بناء دولة عصرية حديثة؟ هل تمثل الدولة آخر أشواط المسألة الفلسطينية أم تضعها على عتبة مرحلة جديدة؟ وهل توجد علاقة موضوعية بين الاحتمالين السابقين وطبيعة النظام السياسي المحتمل للدولة؟ لمن الأولوية في صياغة المستقبل، لحدود مفتوحة مع الإسرائيليين، بما يعنيه الأمر من حرية تنقل للبضائع والأفراد، أم لقطيعة اقتصادية وجغرافية؟

تستمد هذه الأسئلة وغيرها أهمية قصوى استنادا الى فرضيتين: نظرية وعملية. أما الأولى فتتصل بحقيقة أن الإدارة السياسية للدولة والمجتمع ليست حكرا على السلطات التنفيذية في هذا البلد أو ذاك، بل هي شأن، من شؤون المجتمع الذي يحتاج أفراده إلى

* حسن خضر: كاتب وصحفي فلسطيني، محرر الصفحات الثقافية في جريدة الايام.

Digitized by Birzeit University Library

مبررات كافية من جانب السلطة التنفيذية للموافقة على قراراتها الداخلية والخارجية. ويمكن لأولئك الأفراد التعبير عن عدم رضاهم عن تلك القرارات بالامتناع عن التصويت لتلك الحكومة أو حزبها.

وبما أن أولئك الأفراد لا يملكون الوقت الكافي، أو المؤهلات المطلوبة، أو المعلومات الكافية التي تتصل بهذا الشأن أو ذاك، فإن مؤسسات البحث، ووسائل الإعلام، وأوساط المثقفين المتحزبة والمستقلة أو المؤيدة للسلطة القائمة هي المعنية، في المقام الأول، بتحويل قضايا السياسة الداخلية والخارجية إلى سجال عام.

وتتصل الفرضية الثانية بحقيقة أن المسألة الفلسطينية بما تتسم به من تعقيدات، وما تنطوي عليه حلولها المختلفة من نتائج تمس المصيرين الفردي والجماعي للفلسطينيين، وما أسفرت عنه مراحلها المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من كوارث، لا تحتمل اجتهادا أحادي الجانب، ولا يمكن تبسيطها في مقولات سياسية عامة. ولا يمكن اعتبار المواقف الحزبية، سواء المتفقة مع قرارات النخبة الفلسطينية السائدة أو المعارضة لها دلالة كافية على وجود سجال عام، أو على استيفاء ذلك السجال لشروطه المسبقة. وربما جاز القول أن تلك المواقف قد اسهمت، وما زالت، في تشويه احتمالات السجال العام.

وإذا استخدمنا الفرضيتين السابقتين كأداة للقياس يمكن الاستنتاج بأن الوظيفة الاجتماعية والسياسية المفترضة لمؤسسات البحث، ووسائل الإعلام، والأوساط الثقافية الفلسطينية بمختلف ألوان الطيف التي تشكلها، في حالة مذهلة من التبلد والبلادة أو اللامبالاة، وربما السكتة الدماغية التي تبرر تحويل موضوع من نوع الدولة أو الاستقلال إلى ما يشبه الخلاف على جنس الملائكة.

لم تغب عن سجال التواريخ واحتمالات التأجيل أو الاعلان اجتهادات تمس الرؤى المستقبلية وحسب، بل غابت أيضاً تحليلات جوهرية لموقفنا من الإسرائيليين في هذا الشأن، رغم الصلة الرحمية المؤكدة بين المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية. وقد يميل البعض إلى التقليل من شأن التحليلات النظرية كنوع من الهراء مقابل النزعة العملية الواضحة في سياسة السلطة والمعارضة على حد سواء. وربما يعتقد البعض الآخر أن التفكير بصوت مرتفع يعني وضع أوراقنا على الطاولة وكشفها أمام الخصم.

في الرد على البعض الاول والثاني يمكن القول أن النزعة العملية الواضحة ليست، للأسف، بديلا واقعيا لممارسة التنظير، بل هي التجسيد الحي لنوع مختلف منه، فلا نزعة عملية بلا مواقف فلسفية ونظرية تطلقها مهما اتسمت بالبساطة أو كراهية

Digitized by Birzeit University Library

التعقيد. ولعل في نقد هذه النزعة بالذات ما يعيد إلى الممارسة النظرية جدواها أمام وعي فقير وممارسة أفقر. أما التظاهر بأن كل ما ينبغي أن يقال لا بد أن يبقى طي الكتمان، فلا يخدم سوى الفكرة الإسرائيلية التي تتهم الفلسطينيين بالباطنية وممارسة سياسة المراحل، ناهيك عن خدمته لأشخاص يحولون الوعي الفقير إلى دليل على العبقرية، أو تعفيهم التقية السياسية من فضيحة افتقارهم الى رؤى مستقبلية تمس المستقبل والمصير في آن.

لهذا وذاك لم تحتل فكرة الدولة ثنائية القومية، أو الكونفدرالية، ما تستحق من بحث واهتمام وتمحيص، بل انحصرت المسألة في موضوع الدولة الحصرية ذات الملامح الغائمة والحدود الملتبسة. ومن حسن الحظ أن عدداً قليلاً من الفلسطينيين لا يكف عن ضخ أفكار جديدة في موضوع ينبغي تحويله إلى حقل للسجال العام. وفي هذا السياق تحتل افكار إدوارد سعيد وعزمي بشارة، إلى جانب آخرين، مكانة مرموقة.

وإذا كان البحث عن تبني فكرة دون سواها خارج الإطار العام لهذه المداخلة القصيرة، فإن الحديث عن جوانب لا ينبغي تغييبها في كل طرح محتمل لحاضر الفلسطينيين ومصيرهم، من الأمور التي لا يمكن تفاديها. بهذا المعنى لست مع الدولة أو ضدها، بل مع جملة افكار يبدو كل تناول لموضوع الدولة خارجها أو على حسابها نوعا من المجازفة التاريخية.

أول هذه الافكار ضرورة الحفاظ على الوحدة الديمغرافية للفلسطينيين بصرف النظر عن التعبيرات والصياغات السياسية المحتملة. ففي هذه الوحدة ما يؤسس شعبا في أرضه وعليها. وبهذا المعنى، يصبح الحرص على حدود مفتوحة وحرية التنقل للبضائع والأفراد بين الكيانين الفلسطيني والإسرائيلي واضحاً كما يصبح نقد ونقض فكرة الفصل الديمغرافي مفهوما.

الفكرة الثانية هي طبيعة العلاقة الحتمية بين المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية، وتأثير نظام الدولة الفلسطينية القادمة سواء بالسلب أو الإيجاب على هذه العلاقة. وفي هذا السياق لا تتحول مبادىء التعددية السياسية والثقافية والإدارة العلمانية للشؤون العامة، وصيانة الحريات والحقوق الأساسية، والاحتكام إلى صندوق الاقتراع، والتداول السلمي للسلطة، إلى دليل على انسجام الفلسطينيين مع المبادىء الكونية لكل ما سبق، بل إلى دليل على رؤية محتملة لسبل حل المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية. ولا بد من الاعتراف، بطبيعة الحال، بأن الصياغة النظرية للافكار مسألة تختلف اشد الاختلاف

Digitized by Birzeit University Library

عـــن ترجمتها إلى لغة سياسية، إلى جانب الادراك المسبق لحقيقـــة أن الواقـــع اكـــثر مراوغـــة من كل محاولات القبض عليه. وإذا كانت هذه وتلك نقاط ضعف في منـــاهج العلوم الاجتماعية فقد كانت وما زالت مصدر تطورها وسر نجاحها.

Digitized by Birzeit University Library

الدولة الفلسطينية

مشروع وطني وليس إعلاناً رمزياً

خالد منصور*

لقد كان وجود الشعب الفلسطيني على أرضه ونضاله الدؤوب للحفاظ على حقوقه العامل الحاسم الذي فرض على جميع اللجان صياغة تقاريرها دون اسقاط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي نفس السياق أصدرت الأمم المتحدة قرارها التاريخي عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب واقامة دولتين للشعبين. ومع أن الاتجاهات القومية الفلسطينية وكافة الدول العربية قد رفضت القرار إلا أنه شكل المرتكز القانوني الدولي الأول لموضوعة إقامة الدولة العربية الفلسطينية المستقلة. ولا ينفي ذلك أو يلغيه أن ما تحقق من القرار هو فقط الشق المتعلق بإقامة دولة اسرائيل.

واستمر الشعار السياسي الفلسطيني المغمور بالعواطف والقائم على الحق التاريخي رغم جملة الهزائم العربية من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ إلى أن جاءت حرب اكتوبر. ففي عام ١٩٧٤ بدأ الخطاب الفلسطيني يميل أكثر إلى الاعتدال والواقعية، حيث أقر المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي الداعي لاقامة الدولة المستقلة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره، وهو شعار أكثر واقعية رغم عدم نضجه وما يلفه من الغموض. وقد ساعد هذا القرار الفلسطيني كثيراً في اختراق الهيئات الدولية والحصول على تعاطف وتأييد وتفهم العالم لنضالهم.

وصل النضج السياسي الفلسطيني ذروته مع اندلاع الانتفاضة الشعبية حيث حسم المجلس الوطني المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٨ الجدل الفلسطيني حول مضمون وماهية وحدود الدولة الفلسطينية عندما أعلن أن الدولة الفلسطينية المنشودة ستقام على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وفق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و

* خالد منصور: عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

٣٣٨ ومبنية على أساس الحق بإقامة الدولة العربية الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١. وبذلك دشن اعلان الاستقلال معركة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مستحوذاً على التفاف جماهيري فلسطيني منقطع النظير، ساهم حينها في إعطاء الانتفاضة زخماً جديداً وجلب اعترافاً دولياً واسعاً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها الحق بإقامة الدولة المستقلة.

اعلان الدولة خيار تفاوضي تكتيكي

إن اعلان الاستقلال، وإن كان اعلاناً سياسياً ذا طابع رمزي، حدد بوضوح أهداف العملية النضالية الفلسطينية (الاستقلال التام وإقامة الدولة وفق قرارات الشرعية الدولية). وفي نفس الوقت شكل الاعلان مرجعية لا يمكن تجاوزها والقفز عنها باتجاه حلول تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني-كالحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي.

لقد حاولت الولايات المتحدة الاستفادة من الوضع الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج لوضع ترتيبات خاصة بمنطقة الشرق الأوسط لضمان الأمن والاستقرار خدمة لمصالحها، الأمر الذي شكل بالنسبة لاسرائيل فرصة ثمينة لفرض حلول على اعدائها العرب تنهي بها حالة الصراع المستمرة منذ عشرات السنين، وبالأساس تصفية القضية الفلسطينية بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لقطع الطريق على مطالبهم بحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. وفي المقابل، دخل الفلسطينيون عملية السلام وهم يئنون من ثقل المتغيرات العربية والدولية التي حصلت، وخاضوا عملية مفاوضات استمرت لسنوات راوحت ما بين مد وجزر وعانت من أزمات متعددة، لكن كان من الواضح أن الاسرائيليين استخدموا ميل موازين القوى لصالحهم وفرضوا، بمنطق القوة، على الفلسطينيين تقديم تنازلات كبرى ومارسوا كافة أشكال الضغوط إلى أن وصل الجانب الفلسطيني إلى مرحلة اكتشف عندها انحراف مسيرة السلام الكامل عن أهدافها ومرجعيتها عما ورد في صيغة مدريد. وحصلت لديهم قناعات باستحالة تحقيق تقدم باتجاه مطالبهم في ظل وجود حكومة اليمين على سدة الحكم وما لم تعد عملية السلام إلى مرجعيتها الأصلية الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وأمام الرفض الاسرائيلي لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وآخرها اتفاق واي ريفر، اضطرت القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات إلى استخدام ورقة اعلان الدولة في الرابع من ايار التاريخ المرتبط

Digitized by Birzeit University Library

بانتهاء جميع ترتيبات المرحلة الانتقالية وانتهاء المفاوضات على موضوعات الحل النهائي، كما نص على ذلك اتفاق أوسلو.

وقد طرحت القيادة الفلسطينية هذا الخيار في البداية كورقة تكتيكية أو كخيار آخر إذا ما فشلت المفاوضات في الوصول إلى هذا الهدف.

وقد حمل هذا الطرح جوانب ايجابية وهامة، كما أثار الكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى دراسة معمقة ومسؤولة. فمن الناحية الايجابية، أعاد التركيز على الهدف الأساسي لنضال شعبنا وأن غرض المفاوضات هو تحقيق هذا الهدف بعد أن انزلقت المفاوضات في متاهات حادت عن هذا الهدف بل وحاولت تغييبه. وعمل حكام اسرائيل على تخفيض سقف توقعات الفلسطينيين من عملية السلام من الدولة المستقلة إلى مجرد الحكم الذاتي الذي لا تتعدى صلاحياته ما لدى السلطة الوطنية الفلسطينية من صلاحيات قائمة وبذلك يكون الاعلان تحد للمخطط الاسرائيلي وتأكيداً على موقف وهدف أجمع عليه شعبنا الفلسطيني منذ اعلان الاستقلال عام ١٩٨٨.

وقد أثرت بصورة أو بأخرى أربع قضايا رئيسية في الرابع من ايار وبعده، وتتمثل في توقيت الاعلان عن الدولة، وانتهاء المرحلة الانتقالية، ومفاوضات الوضع النهائي، وتنفيذ استحقاقات المرحلة النهائية. وهي قضايا مترابطة ضمن شبكة من العلاقات لا تقتصر فقط على السلطة الوطنية وإنما تشمل أطرافاً خارجية تؤثر فيها بصورة كبيرة، الأمر الذي طرح مجموعة من الأسئلة الهامة حول العلاقة بين اعلان الدولة وانتهاء المرحلة الانتقالية وهل بالضرورة أن يؤدي انتهاء المرحلة الإنتقالية إلى اعلان الدولة فوراً أم أنهما قضيتان مستقلتان وقد يتتابع تنفيذهما زمنياً، وهل هناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها في الرابع من ايار في حالة عدم الاعلان عن الدولة، وهل صحيح الادعاء الآن أن الدولة الفلسطينية هي حقيقة قائمة على الأرض، وما علينا إلا الاعلان عنها أم أن ما تم تنفيذه حتى الآن من الاتفاقيات المعقودة لا يشكل أساساً لا لدولة ولا حتى لنصف أو ربع دولة.

التأجيل فرصة اضافية للاستعداد

إن الحملة التي قامت بها اسرائيل لثني الفلسطينيين عن إعلان قيام دولتهم أظهرت أن ما تريده هو التفاوض حول مضمون الدولة وسيادتها ومساحتها وإلا فإنها ستعتبر الاعلان اجراء أحادي الجانب من قبل الفلسطينيين وهم يعتبرون، أي الاسرائيليين، أن

Digitized by Birzeit University Library

إعلان الدولة يجب أن يكون بعد التفاوض والاتفاق على شروط اقامتها ومقابل اغلاق ملفات الحل النهائي أي تحويل ما تم تنفيذه من الاتفاقيات المرحلية مع بعض التحسينات إلى اتفاق نهائي بإمكان الجانب الفلسطيني أن يطلق عليه الإسم الذي يريده.

إن الخلاف حول إعلان الدولة لم يكن مجرد خلاف حول التوقيت، كما أن النصائح الأمريكية بتأجيل الاعلان وحتى رسالة الضمانات، كما يحلو للبعض تسميتها، ليست نصائح بريئة طالما أن الجانب الأمريكي لا يعترف رسمياً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته.

ومن جانب آخر، فإن نتنياهو وفي إطار حملته الانتخابية كان يحاول استخدام الورقة الفلسطينية لإظهار نفسه بالرجل القوي للشعب القوي. وسواء كان الجانب الفلسطيني قد أعلن عن قيام الدولة أم أجلها، فإن الدعاية الانتخابية لنتنياهو كانت جاهزة للاستفادة من ذلك، ولكن الجانب الفلسطيني كان يمكنه أيضاً سحب البساط من تحت أقدام نتنياهو ومنعه من الحصول على المادة الانتخابية التي تلائمه وتساعده في حشد قوى اليمين من حوله، وذلك من خلال تأمين الاعتراف والتأييد الدوليين الواضحين للحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة، وفيما لو عقدت قمة عربية خاصة تعلن دعم الحق الفلسطيني بإقامة الدولة كاملة السيادة وتجدد رفض التطبيع مع اسرائيل ما لم تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كاملة.

وعلى الصعيد الفلسطيني يجدر الانتباه إلى كثرة التصريحات الرسمية وغير الرسمية التي تحدثت وكأن مقومات الدولة جاهزة (أرضا وشعباً وسلطة) وما علينا سوى الاعلان عنها. إن هذا الموقف لا يتعدى كونه مقاربة أكاديمية نظرية، فأسس قيام الدولة في ظل ظروف الشعب الفلسطيني الحالية وموازين القوى في المنطقة ومستوى التأييد الدولي الحالي لا تزال غير مستوفاة.

لقد كان المطلوب ليس مجرد الاعلان عن دولة يقال أن مقوماتها جاهزة وإنما بناء مقومات هذه الدولة وتحويل الاعلان إلى مشروع وطني متكامل قابل للتطبيق وهذا يعني بنفس المستوى ليس مجرد الاعلان وإنما فرض السيادة.

وإلى جانب مقومات الدولة الكلاسيكية، سلطة وأرض وشعب، هناك عوامل اضافية ترتقي إلى نفس المستوى من الأهمية تتمثل في تعزيز عوامل القوة الذاتية بإدخال تعديل جدي في الموقف من الوحدة الوطنية ومن تعزيز الجبهة الداخلية بتعميق الديمقراطية واحترام القانون، واستقلال القضاء، وتحريم الاعتقالات السياسية، وتوسيع قاعدة

Digitized by Birzeit University Library

المشاركين في اتخاذ القرار، وتصحيح الأداء الداخلي، واجراء مراجعة شاملة للمرحلة السابقة والاتفاق على برنامج سياسي يوحد الساحة الفلسطينية تمهيداً لإعادة موضوع التسوية برمته إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

التحرك الفلسطيني المطلوب

إن التحرك السياسي الفلسطيني يجب أن يقوم على أساس التمييز بين انتهاء المرحلة الانتقالية وبين توقيت اعلان الدولة، وذلك من خلال تبني مشروع وطني متكامل لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على مراحل يبدأ بتنفيذه في الرابع من ايار باعتباره محطة على طريق تصفية الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية ذات السيادة على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية وفق قرارات الشرعية الدولية.

وعلى صعيد المهام المباشرة، تواجهنا الآن مهمة أساسية تتمثل في كيفية المحافظة على الزخم الذي حققناه، وخاصة على الصعيدين العربي والدولي، وتطويره وتحويله إلى مواقف عملية وملموسة، وذلك من خلال وضع جميع القوى الخارجية التي نصحتنا بالتأجيل أمام مسؤولياتها، ومطالبتها بأن تستخدم امكانياتها الكبيرة ونفوذها وثقلها من أجل الضغط على الطرف الآخر لاحترام مبادىء الشرعية الدولية وتنفيذ جميع المستحقات التي ضرب بها عرض الحائط.

ومع فوز حزب العمل ومرشحه ايهود باراك في الانتخابات الاسرائيلية، فإن وضعاً سياسياً جديداً قد تشكل في اسرائيل. فمن ناحية، يمكن القول أن نهج اليمين المتطرف الرافض لتقديم أية تنازلات حتى ولو ثانوية قد هزم. وأن القوى المؤيدة لمبدأ التسوية والمستعدة للمساومة قد حققت نجاحاً هاماً، لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الطريق لانجاز الحلول قد أصبح ممهداً، فباراك المعروف بأنه صقر حزب العمل والذي تحفظ سابقاً على عملية اعادة الانتشار عام ١٩٩٦ ما زال متمسكاً ويردد الكثير من مقولات الاجماع القومي الصهيوني "القدس الموحدة عاصمة دولة اسرائيل، لا عودة لحدود عام ١٩٦٧، لا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، الاحتفاظ بشريط غور الأردن كحدود شرقية لدولة اسرائيل". وهي نفس المواضيع التي ستشملها مفاوضات الحل النهائي.

Digitized by Birzeit University Library

صحيح أن المفاوضات ستشهد انفراجاً وسيجري تنفيذ لاتفاقية واي ريفر لكن باراك وحزب العمل سيعودان لممارسة تكتيكات تفاوضية لا تقل خطورة عن تصلب نتنياهو سابقاً. فباراك ومن خلال اعلانه عن الاستعداد للانسحاب من لبنان والشروع في مفاوضات جدية على المسارين السوري واللبناني إنما يعلن من الآن سمات التكتيك الاسرائيلي في اللعب على المسارات، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن اعلانه الاستعداد للقبول بدولة فلسطينية شرط أن يجري التفاوض مسبقاً عليها يكشف التوجه الاسرائيلي الخطر لتفريغ الدولة الفلسطينية المنشودة من أية مضامين تعبر عن الاستقلال الحقيقي سوى الطابع الرمزي للاستقلال، وسيكون على الفلسطينيين مواجهة سياسة الحلول الجزئية والمماطلة ومقولات قديمة جديدة مثل الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي.

لقد بات واضحاً الآن للجميع بأن شعبنا الفلسطيني بتبنيه لقرارات الشرعية الدولية ومن بينها القرار ١٨١ والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، ولوثيقة الاستقلال الفلسطيني لعام ١٩٨٨، وبتأكيده ذلك مجدداً من خلال القرارات الأخيرة للمجلس المركزي، يكون قد استكمل جميع العناصر اللازمة للتقدم نحو سلام عادل وشامل. فهذه العناصر تقدم تفسيراً ملزماً لحقه في تقرير مصيره، وتضع معياراً محدداً للتضامن معه، وهو دعم نضاله من أجل تصفية الاحتلال وإقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة. وهي القضية الأساسية التي يجب أن يتمحور حولها التحرك السياسي الفلسطيني الخارجي خلال الأشهر القادمة.

أما على صعيد العملية التفاوضية، فيبدو أن الوقت قد حان لبلورة خطة تفاوضية فلسطينية جديدة، تعود إلى مرجعية الشرعية الدولية وتخرج عن الحدود الأمنية التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية، وتقوم على الربط ما بين التسوية الانتقالية وبين الولاية الجغرافية السيادية، وتفرض جدولاً زمنياً ملزماً للتنفيذ، بحيث لا تبقى المفاوضات مفتوحة إلى ما لا نهاية ووفق الرغبات الاسرائيلية. ومن الضروري في هذا المجال طرح موضوعات تفاوضية تربط بصورة أو بأخرى بين موضوعات المرحلة الانتقالية وقضايا المرحلة النهائية، وبأفق التقدم نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

Digitized by Birzeit University Library

هل سيتكرر تأجيل إعلان الدولة مرة أخرى؟

ريما كتانه نزال*

لم يكن من المتوقع أن يخرج اجتماع المجلس المركزي الاستثنائي الذي انعقد في الفترة الواقعة ما بين ٢٧-٢٨ نيسان ١٩٩٩، بقرار يعلن فيه عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المحتلة، رغم أن البعض دفع وعمل على أن يخرج على الأقل بإعلان عن نهاية المرحلة الانتقالية التي تنتهي زمنيا في ١٩٩٩/٥/٤ حسب اتفاق اوسلو.

خرج المجلس ببيان سياسي غير ختامي مقررا أن يترك اجتماعاته مفتوحة ليعود للالتئام من جديد في حزيران ليواصل نقاشاته، وقد برز خلال الاجتماع ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول، المتمثل بأغلبية الفصائل المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الشخصيات الوطنية، دعا الى الإعلان عن الدولة في موعدها.

والاتجاه الثاني، يدعو الى التمديد الرسمي للمرحلة الانتقالية لفترة زمنية تتراوح بين الستة أشهر والسنة استجابة للمطالب والضغوط الأمريكية، وعبر عن هذا الاتجاه لوبي المصالح في السلطة الوطنية.

أما الاتجاه الثالث، فدعا الى إرجاء اتخاذ القرار لما بعد الانتخابات الاسرائيلية وإبقاء جلسات المجلس مفتوحة حتى ذلك الحين. وقد اتضح أن هذا الاتجاه كان محكوما، إضافة إلى المطالب الأمريكية والأوروبية، بالانتخابات الاسرائيلية. وقد أراد من خلال التأجيل إبقاء قضية الإعلان عن الدولة حية لدراستها بعد الانتخابات مبررا رؤيته هذه بأنه لا يريد إعطاء اليمين الاسرائيلي ورقة (الاعلان) ليعمل على توظيفها في معركته الانتخابية. وقد انتصرت هذه الرؤية حيث تبناها الاتجاه الأقوى والأكثر نفوذا في السلطة

* ريما كتانه نزال: عضو المجلس الاداري العام للمرأة الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية، وكان هذا الاتجاه صاحب الخيار الأقل سوءا لأن المجلس المركزي والوضع الفلسطيني لم يكونا جاهزين للأخذ بالخيار الوطني الحاسم. وهذا أيضا -كما أرى- سيسحب نفسه على ما سيتمخض عنه اجتماع المجلس المركزي في حزيران في حالة انعقاده.

لماذا علق المجلس المركزي اجتماعاته ولم يقرر إعلان الدولة

لم يكن أحد يملك التفاؤل الكافي ليعتقد بأن المجلس المركزي سيكون قادرا على حسم القرار باتجاه إعلان الدولة وتحديدا في ظل غياب الضغط الشعبي المنظم على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أن جميع مداخلات أعضاء المجلس المركزي، اعتبرت أن موعد الرابع من أيار يمثل فرصة للتخلص من الاتفاقات المجحفة، ولإعادة الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي على أساس كونه صراعاً بين قوة الاحتلال من جهة وشعبٍ يدافع عن حقوقه وارضه من جهة ثانية، وأن الأرض الفلسطينية محتلة وليس متنازعاً عليها. إلا أن القرار الذي اعتبر توافقياً لم يبرز هذا الفهم لأكثر من سبب داخلي وخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، كان من الواضح أن القرار النهائي هو لحركة فتح، حيث أن أغلبية أعضاء المجلس المركزي، وتيار السلطة الفلسطينية هو في يد الرئيس عرفات الذي كان يميل لتأجيل اتخاذ القرار الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية.

وعلى الصعيد الخارجي كان الحديث يجري عن نصائح عربية ودولية تدعو الى التأجيل (الموقف الاوروبي، المصري، والروسي) إلا أن الموقف الأمريكي كان له التأثير الأكبر والأقوى على حسم القرار. فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إعلان السيادة هو إجراء أحادي الجانب كالتوسع الاستيطاني. وكان الرئيس كلينتون قد وجه رسالة إلى الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية عشية الاجتماع يطلب فيها تمديد المرحلة الانتقالية لمدة عام على الأقل مقابل وعود عامة غير قاطعة بـ"شعب حر على أرضٍ حرة"، وبالمساعدة على تسريع مفاوضات الوضع الدائم خلال العام وكأن عاماً واحداً يكفي لحل مشاكل معقدة كوضع القدس واللاجئين والحدود والمياه وغيرها من القضايا المؤجلة حتى مفاوضات الوضع النهائي.

عدم الاعلان يفتح الأبواب على خيارات عديدة

ربما كان إبقاء اجتماع المجلس المركزي مفتوحاً حتى حزيران لذات العام هو أمر ايجابي بحد ذاته خاصة وأن إعلان استمرار دورة اجتماعات المركزي قد أتت في مواجهة

Digitized by Birzeit University Library

التيار الذي كان يدعو إلى تمديد المرحلة الانتقالية الى عام آخر استجابة للرغبات المتنوعة الأهداف والنزعات. فقد قطع ابقاء الاجتماع مفتوحاً الطريق على اقتراح آخر كان يعمل من أجل إحالة صلاحيات المجلس المركزي الى اللجنة التنفيذية التي نعرف بأن اجتماعاتها وصلاحياتها قد ذابت الى حد بعيد في اجتماعات وصلاحيات مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تمسك المجلس المركزي بصلاحياته وبالعودة للاجتماع مرة ثانية في حزيران. وربما يبقي طرح إعلان الدولة حياً وضاغطاً على الحكومة الإسرائيلية والوضع الدولي. ومن جهة أخرى، وفر إبقاء جلسات المجلس المركزي مفتوحة إمكانية مواصلة الحوار الفلسطيني بين الجهات المختلفة الرؤى، وعلى أكثر من مستوى، للتفكير المشترك لدرء الأخطار القادمة وهي كثيرة. وإذا ما صدقت النوايا والتوجهات فمن الممكن أن نتحدث عن الوصول إلى خطة وقواسم مشتركة نواجه بها مفاوضات الوضع الدائم واستحقاقات الدولة التي من المفترض أن نبدأ ببناء عناصرها بشكل متدرج وتراكمي على الأرض كخيار وطني شعبي مفتوح الأفق.

غير أن تعليق الجلسة حتى حزيران لا يعني أن أمر إعلان السيادة أصبح محسوماً في حزيران أو تموز القادمين، وذلك لأن هناك اتجاهات فلسطينية، وكما نلاحظ عبر التصريحات والمواقف الصادرة عن قوى فلسطينية هامة، تتبنى موقفاً غير معلن مفاده الاستجابة للضغوط المتعددة الجهات وتروج للتمديد سواء كان مغلفاً بغلاف اعتبارات الانتخابات الاسرائيلية أو بتوفير مقومات ومتطلبات إعلان السيادة أولاً. هذه الاتجاهات تروج أن الدولة حقيقة قائمة وأن إعلان السيادة هو عملية " Process " وأن الأمر يتم من خلال خطوات متطورة متدرجة مغفلين تماماً أن الخطوات المتدرجة ستكون دون مغزى إذا لم يكن هناك قرار وإطار سياسي واضح لها.

هذه الأفكار تؤكد على أن المعركة لا زالت مفتوحة بين التيارات والاتجاهات المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية من جهة والقوى الأخرى المطالبة بالاتفاق على سياسة قواسم وطنية من جهة ثانية من أجل أن يعقد اجتماع المجلس في حزيران، حيث من المرجح عدم عقده في هذا التاريخ. فبفوز باراك سنكون أمام ذرائع ومبررات اخرى تبدأ بانتظار تشكيل الحكومة الاسرائيلية واتضاح برنامجها التفاوضي ولا تنتهي بانتظار القمة المرتقبة الفلسطينية -الاسرائيلية -الامريكية وما سيتمخض عنها من نتائج وقرارات.

وفي الخلاصة، فإن قرار المجلس المركزي بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية في موعد انتهاء المرحلة الانتقالية شكل في ذات الوقت تمديدا للمرحلة الانتقالية ذاتها. والمرجح أن

Digitized by Birzeit University Library

هذا التمديد لن يكون الأول ولن يكون الأخير. فالتمديد ينطوي على استعداد لتمديد آخر طالما أن إعلان الدولة ليس مشروعا استراتيجيا للسلطة الفلسطينية، بل ورقة تكتيكية ضاغطة للتأثير على مجرى المفاوضات. وانطلاقا من هذا الفهم ستفتح الأبواب أمام خيارات أخرى منها التحرك من جديد لفتح المفاوضات حول قضايا المرحلة الانتقالية، لأن زمام المبادرة سيكون بيد من يستطيع الإمساك بها. فالرابع من أيار لا يعود ولن يتكرر.

استمرار معركة الدولة أساس الاستنهاض الجماهيري

حقق مطلب إعلان سيادة الدولة الفلسطينية إجماعا وطنيا واسعا فقد أيدته جميع القوى الفلسطينية المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. كما أيدته حركة حماس وشكل دافعا قويا لاستنهاض الجماهير الفلسطينية وزجها في معركة التحرير والبناء. والتخلي عن هذا التوجه او استمرار التعامل معه ببعد تكتيكي استخدامي سيعني استمرار الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية، واستمرار حالة التراجع الجماهيري، بسبب فقدان الشعارات الكبيرة التي باتت تطرح للاستهلاك كبالونات اختبار أو لأغراض تكتيكية، مما سيترك أثره المستقبلي على درجة التعبئة الجماهيرية لتحمل أعباء الخيار الوطني. وهذا ما بينته استطلاعات الرأي العام والتي أشارت إلى أن نسبة المؤيدين لإعلان الدولة في شهر حزيران لعام ١٩٩٨ قد بلغت ٥٨٪، بينما انخفضت في شهر حزيران ١٩٩٩ إلى ٤٣٪.

وفي ظل هذه الوضعية فإن خوض معركة الدولة واستكمال بناء عناصرها، وفي القلب منها إعادة بناء الحركة الجماهيرية التي تشكل عمود الخيمة الاساسي في هذا التوجه، لا بد وأن تستند إلى رؤية وطنية شعبية ديمقراطية تستند الى انتخابات حرة ديمقراطية لكل المؤسسات والاتحادات الشعبية، وانتخابات شاملة للمجالس البلدية والقروية، وانتخابات مباشرة لأعضاء المجلس الوطني في الوطن. ويقترن هذا التوجه مع بناء هياكل شعبية (لجان شعبية) متعددة الأغراض والمهمات، تشكل بمجملها بشكل عملي نقل خيار الدولة من مجرد خيار فوقي إلى خيار يتجسد على الأرض بخطوات صغيرة ومتصاعدة ولكنها ثابتة الاتجاه والتوجه. وعلى كل القوى التي تؤمن بهذا الخيار أن تمسك به بقوة وثبات لتواجه الخيارات الأخرى غير المرغوبة.

Digitized by Birzeit University Library

حول تأجيل إعلان الدولة في الرابع من أيار

د. سميح شبيب*

لم يترافق التلويح بإمكانية إعلان الدولة في الرابع من ايار ١٩٩٩، بأية اجراءات عملية تشير إلى جدية هذه الخطوة، الأمر الذي ترك في حينه انطباعاً واسعاً بأن هذا التلويح يأتي في سياق العمل التكتيكي - التفاوضي الفلسطيني - الاسرائيلي، وبأن المقصود من وراء طرحه هو تحقيق مكاسب سياسية في أتون الصراع القائم.

إلى ذلك، لم يجر التفكير جدياً بمرحلة ما بعد الرابع من ايار، كمرحلة لانتهاء المرحلة الانتقالية، بما يترتب على ذلك من الشروع في وضع مسودات الدستور، وحل الهيئات الادارية والسياسية المنبثقة عن الاتفاق المرحلي، ومنها بالطبع الحكومة والوزارات والمؤسسات والدوائر، بما فيها المجلس التشريعي، ووضع صورة للبدائل المحتملة. ولعل الهدف الأساسي والمركزي من وراء التحرك الدبلوماسي النشط يكمن في محاولة الزام الطرف الاسرائيلي بجداول زمنية محددة للمفاوضات، بعدما تجاوزت اسرائيل روزنامات الزمن المطروح في اتفاق أوسلو وما بعده "واي ريفر".

ولعل ما يؤكد هذه الرؤية أن الفلسطينيين لم يقرروا اعلان دولتهم رسمياً في الرابع من أيار (مايو) الماضي. هم تحدثوا عن موعد مقدس، وتاريخ مهم وحاسم، ذلك أن أجندة الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، وما تضمنته من تواريخ محددة كان من المفترض أن تفضي إلى اتمام الخطوات العملية في مفاوضات المرحلة الانتقالية، وانجاز اعادات الانتشار من الضفة الغربية، وبسط السيطرة الفلسطينية على معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ من مدن وقرى. لكن معظم ما اتفق عليه لم ينفذ

* د. سميح شبيب: صحفي ومحاضر في دائرة الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

Digitized by Birzeit University Library

وتوالت الجداول الزمنية من دون أن تجد لها تجسيداً وتنفيذاً على الأرض، بعدما قال رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، وقبله بزمن قصير، اسحق شامير، بأن لا "أزمنة مقدسة" في المفاوضات ومقتضيات الأمن الاسرائيلي. وإلى ذلك، يمكن للمتابع لشؤون المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، ومنذ بدء تنفيذ اتفاق أوسلو، أن يلحظ وبوضوح أن نقطة "عدم قدسية الزمان التفاوضي"، هي نقطة مشتركة ما بين العمل و الليكود، وغيرهما من القوى الفاعلة الاسرائيلية، وأن الأزمنة الفعلية لتنفيذ هذا الاتفاق أو ذاك لا تحددها الا الاعتبارات السياسية والأمنية الاسرائيلية أولاً وقبل أي شيء آخر. وتأسيساً عليه، يمكن تفسير تأكيد حكومة الليكود وقبلها "العمل" على إطالة أمد المفاوضات، وخلق المزيد من الآليات والاطارات والخطوط المتشابكة والمعقدة، دون تحديد مسبق لأية آفاق محتملة، ومن ثم القدرة على تجاوز خطوط الزمن التفاوضي دون أن يشكل ذلك هاجساً حقيقياً قد تترتب عليه نتائج سلبية على اسرائيل. وفيما إذا حاولنا قراءة الصورة السياسية الناجمة عن مسار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية وتجسيداتها العملية خلال السنوات الخمسة الماضية، فإننا نجد أن التكتيك الاسرائيلي القائم على جعل المفاوضات مفاوضات الزمن المفتوح هو تكتيك مثمر ومفيد للاسرائيليين و يحمل المزيد من النقاط السلبية للجانب الفلسطيني. ولعل أبرز تلك النقاط:

- تكريس مقولة "عدم قدسية الزمن" كمقولة اسرائيلية قابلة للتنفيذ، دون أن يلقى ذلك استنكاراً جدياً، خاصة من الولايات المتحدة كراعية للاتفاقات المعقودة.

- تهرب اسرائيل من تنفيذ استحقاقاتها المنصوص عليها بأوسلو، والاتفاقات التالية له، وصولاً إلى استهلاك الفترة الزمنية (٥ سنوات)، المنصوص عليها.

- عدم اعتبار ما قامت به اسرائيل من استهلاك للزمن التفاوضي، عملاً انفرادياً، مقابل اعتبار النية الفلسطينية بإعلان الدولة في نهاية المرحلة الانتقالية، عملاً أحادي الجانب.

- تمكن الجانب الاسرائيلي من التملص من نصوص اتفاق أوسلو، والهروب منه، عبر جسر "الزمن غير المقدس" إلى اتفاقيات جزئية.

وباختصار، حمل تكتيك مفاوضات الزمن المفتوح، والقفز عن أجندة الأزمنة، على اعتبارها أزمنة غير مقدسة، المزيد من المخاطر ومراهنات القوي على الضعيف،

Digitized by Birzeit University Library

واحتمالات دفعه عبر سياسات الباب الـدوار في أروقـة المفاوضـات الفلسـطينية-الاسرائيلية، إلى القبول بالاشتراطات الاسرائيلية، تحت وطأة الضغوط.

إزاء هذا التكتيك الاسرائيلي الخطر، تكتيك الزمن التفاوضي المفتـوح، وجـدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام استحقاق تاريخي، وهو انتهاء المرحلة الانتقالية، واقـتراب موعد دخول المرحلة النهائية دون تحقيق انجازات ميدانية موعودة. وبمواجهة التكتيـك الاسرائيلي ومخاطره، كان لا بد من اشهار سلاح مقابل قادر على وضع حـد عملـي للتكتيك الاسرائيلي ومخاطره، وعدم الرضوخ للارهانات القائمة والمستقبلية على حـد سواء. وعبر ذلك، يمكن فهم اعلان الدولة المستقلة، وقدسية تاريخ الرابع من ايار (مايو) المقبل، في سياق المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، وما تحمله من تحديـات تاريخيـة عميقة الدلالات. ولعل أبرز دلالاتها، اضافة لبعدها التكتيكي القـائم علـى ضـرورة اجهاض التكتيك الاسرائيلي الخاص بالزمن التفاوضي المفتوح، هو أن ثمة مرحلة شارفت على الانتهاء فعلياً وعملياً، بكل ما حملته تلك المرحلة الانتقالية من نقاط سلبية وايجابيـة لسنا بصدد عرضها في هذا السياق، وبأن بدايات مرحلة أخرى قد أخـذت بالتشـكل الميداني. وهي في مجموعها وقوامها العام تشكل كياناً فلسطينياً باعتراف واقرار القـوى الاسرائيلية كافة، ومنها الليكود. ولم تعد القوى الاسرائيلية الأساسية تنكر هذا الوجود، لكنها تختلف وتتباين في تحديد ماهيته المستقبلية، وحدود التعامل الاسرائيلي مع أبعـاده الفعلية. وعلى الرغم من التباعد الكبير ما بين الرؤيتين : الفلسطينية والاسرائيلية لطبيعـة الكيان الفلسطيني وماهيته المستقبلية، فإن ذلك لا يعني مطلقاً قدرة الاسـرائيليين علـى إعادة عقارب الزمن إلى الوراء، وإلغاء ما تم انجازه ميدانياً. كما وأنه لا يعني بـالضرورة، قدرة الفلسطينيين، استناداً على حقوقهم التاريخية ومقررات الشرعية الدولية، على بسـط سيادتهم على الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولتهم المستقلة على كافة ترابهم الوطـني وفق تاريخ محدد سلفاً. إن ما يجري ميدانياً داخل أروقة المفاوضات وخارجـها، هـو عملية تجاذب وتنابذ شديدة الحساسية والتعقيد، يحاول كل طرف فيها تجسيد مشـروعه التاريخي المتناقض مع مشروع الآخر. وتتداخل في عملية التنابذ والتجاذب تلك عوامـل اقليمية دولية معقدة. وعبر ذلك، يأتي مشروع بناء الوطن الفلسطيني كمشروع تـاريخي لا تمكن اقامته إلا لبنة لبنة، عبر مسار شائك وشديد الخطورة.

إن أبرز استحقاقات ومستلزمات ما بعد الرابع من ايار المقبل، ليس إعلان الدولـة بقدر ما هو الشروع الجاد في اقامتها وبنائها، بعد خمس سنوات، من مشروع السـلطة الفلسطينية ومفاوضاتها وفق اتفاق أصبح في ذمة الماضي. وبالتالي، أصبح من الضـرورة

Digitized by Birzeit University Library

بمكان إعادة قراءة الحدث عبر منظور وطني عام، بعدما وقع على "فتح" قيادة المشروع السلطوي في ظل غياب الفصائل والقوى الفلسطينية ومعارضتها المشاركة في إقامة السلطة وقيادتها.

إن ما تمليه مرحلة ما بعد الرابع من ايار، هو بلورة مشروع وطني فلسطيني شامل، وتحديد قضايا العمل الوطني الجوهرية، وبشكل قادر على مواجهة المشروع الاسرائيلي المتبلور في برامج ودعاوي الأحزاب الاسرائيلية المتنافسة، والتي تشكل في قواسمها المشتركة تحديات مصيرية تطال المشروع الفلسطيني في الصميم، وترمي إلى اجتهاض أي مكسب وطني قائم.

ولعل نقطة البدء الجوهرية في هذا المشروع تكمن في تحديد ماهية الأرض المحتلة، وإعلان الصفة الوطنية الفلسطينية عليها كاملة غير منقوصة، وبعد ذلك تغدو اجراءات بسط السيادة ووضع الدستور والقوانين الاجرائية والانتخابات نقاطاً تفصيلية تأتي في سياق تكريس الهوية الوطنية للأرض الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

لماذا يستبعد واقع يستحيل فيه التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل

صالح نعامي*

من ناحية نظرية، من الطبيعي أن يسود شعور بالارتياح لدى أولئك الذين وقفوا وراء قرار المجلس المركزي بتأجيل البت في مسألة الاعلان عن الدولة الفلسطينية الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. فقد اسفرت هذه الانتخابات عن سقوط نتنياهو الذي يئست القيادة الفلسطينية من امكانية التوصل الى حلول وسط معه في كل ما يتعلق بشأن انجاز ما تم الاتفاق عليه في أوسلو وما تلاه من اتفاقيات، وخرج ايهود باراك زعيم حزب العمل منتصراً. وهذا الحدث وفق حسابات دائرة صنع القرار الفلسطيني يشكل تطوراً ايجابياً، اذ أن حزب العمل لا يرفض من حيث المبدأ التسويات الاقليمية بخلاف اليمين الاسرائيلي. ومن هنا، إن رصد التطورات على المسار الفلسطيني ستكون محكومة من الآن وصاعداً بالسياسات التي ستتبعها حكومة باراك مع الاخذ بعين الاعتبار تراث رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد كعسكري سابق وسياسي يصنف دوماً ضمن صقور حزب العمل.

وعليه، فإن رسم سيناريو مستقبلي لمستقبل القضية الفلسطينية في السنوات الاربعة المقبلة يجب أن يرتكز على جملة الخطوات التي سيقدم عليها باراك والتي ستكون نابعة من برنامجه السياسي أو بسبب ضغوطات ستمارس عليه من الاحزاب الاسرائيلية التي ستشكل حكومته. ومن خلال استقراء نتائج الانتخابات الاسرائيلية فإنه يمكن القول أن هناك ساعات عصيبة جداً تنتظر السلطة الفلسطينية، وفي اعتقادي أن ذلك يرجع في الاساس الى:

١- عزم باراك كما يؤكد جميع المقربين منه، على بعث الحياة في المسار السوري-الاسرائيلي اثر تعهده للناخب الاسرائيلي بسحب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في غضون عام. وبالطبع، يدرك باراك أن هذا مقترن بتسوية سياسية حول الجولان مع كل ما

* صالح نعامي: كاتب وصحفي فلسطيني، يعمل في صحيفة الرسالة.

Digitized by Birzeit University Library

يترتب على ذلك من تفرغ اسرائيلي للتفاوض مع سوريا. وحسبما يؤكد المراقبون في اسرائيل فإن هناك احتمالاً كبيراً لأن يهمل باراك عن قصد المسار الفلسطيني، وليس بالضرورة أن يكون ذلك على شكل رفض علني للبحث في مسائل المرحلة الدائمة، بل إن باراك قد يلجأ الى التسويف في تطبيق اتفاقية "واي" وتمديد المرحلة الانتقالية حتى انتهاء فترة حكمه الحالية، لا سيما وأن يوسي بيلين، أحد قادة حزب العمل، كان ينصح السلطة الفلسطينية بالموافقة على تمديد المرحلة الانتقالية حتى العام ٢٠٠١، وذلك في عهد بنيامين نتنياهو. ومن هنا، فإن باراك وبيلين ورفاقهما سيجدون كل المبررات لتمديد المرحلة الانتقالية حتى الموعد الذي يرونه ملائماً مع العلم أن انجاز اتفاق على المسار السوري الاسرائيلي، قبل البدء ببحث مسائل المرحلة النهائية، سيكون بمثابة ورقة ضغط كبيرة على الجانب الفلسطيني.

ولذا، فإن هناك الكثير من دواعي القلق التي يجب أن تساور الجانب الفلسطيني من امكانية الاهمال المتعمد من قبل باراك للمسار الفلسطيني.

٢- لاءات باراك ومواقفه المستقبلية تجاه قضايا المرحلة الدائمة تشكل بحد ذاتها عائقاً حقيقياً امام فرصة انجاز تسوية سياسية تضمن الحد الادنى من الحقوق للجانب الفلسطيني وحسب باراك فالقدس ستبقى عاصمة اسرائيل الابدية والموحدة، معظم المستوطنات اليهودية ستبقى في اماكن تواجدها، ناهيك عن غور الاردن ومصادر المياه والاماكن المقدسة لليهود والمواقع السياحية فضلاً عن قمم الجبال التي تشكل ذخراً استراتيجياً للدولة العبرية. و حسب سياسة حزب العمل، فإن بقاء السيادة الاسرائيلية على الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي أساس راسخ لأي حل مستقبلي مع الجانب الفلسطيني وبالاضافة الى ذلك فإن مواقف باراك الشخصية ترسم علامات استفهام كبيرة على مستقبل التفاوض مع السلطة الفلسطينية. ففي مقابلة اجرتها صحيفة معاريف مع باراك بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢١ يدافع رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد حتى عن بقاء الجيوب الاستيطانية اليهودية في قلب الخليل تحت السيادة الاسرائيلية. وباراك هو من الزعماء الاسرائيليين الذين يرفضون التقليل من أهمية الارض في زمن الصواريخ، وبالتالي فهو يرى استمرار السيطرة على الارض واحدة من مركبات الايديولوجية الامنية التي يرى أن اسرائيل يجب أن تهتدي بها مستقبلاً. ولا ننسى أن باراك هو الذي عارض اوسلو عندما كان رئيساً لأركان الجيش، وهو الذي امتنع عن تأييد اتفاقية طابا عندما كان وزيراً في حكومة رابين-بيرس. وهو صاحب الفضل في تصنيف مناطق الضفة الغربية الى أ، ب، ج. ولا غرو أن تبنى باراك التصنيف الرابع الذي ادخله ارئيل شارون الى مناطق الضفة الغربية، منطقة "د" أو المحميات الطبيعية. وسيستغل باراك جملة

Digitized by Birzeit University Library

التنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية لسلطة نتنياهو والتي عبر عنها اتفاق "واي" الذي عكس قدرة رئيس وزراء اسرائيل الليكودي على تخفيض سقف آمال وتوقعات السلطة الفلسطينية بصورة حادة . وفي نفس الوقت فإن انضمام أحزاب دينية أو يمينية لحكومة باراك الآن وفي المستقبل سيكون عاملاً آخر لاضفاء مزيد من التشدد على مواقف باراك حيال قضايا الحل الدائم، سيما وأن باراك اكد أنه لن يتوصل الى اتفاق بشأن قضايا الحل الدائم الا في ظل حكومة موسعة تعتمد على اغلبية يهودية كبيرة.

وحتى ندرك مدى المأزق الذي ينتظر الجانب الفلسطيني فإن بنيامين بن اليعازر الشخصية القيادية في حزب العمل يؤكد أن باراك يقدر أن على اسرائيل أن تحتفظ بـ ٥٥٪ من مساحة الضفة الغربية في أية تسوية مستقبلية ، مع العلم أن الاحزاب التي تمثل اقصى اليسار الصهيوني تتخذ مواقف متشددة تجاه قضايا يتوجب على الجانب الفلسطيني الا يبدي أية درجة من درجات التساهل تجاهها، فحركة ميرتس ترفض تضمين برنامجها السياسي بندا يدعو الى تقسيم القدس في أية تسوية مستقبلية مع الجانب الفلسطيني ، فما بالك اذا انضم لحكومة باراك حزب المفدال الذي يرى تعاظم التوسع الاستيطاني أهم بند في برنامجه السياسي.

وباختصار، يمكن القول أنه حتى في حالة عدم تأثير استئناف المسار السوري- الاسرائيلي على وتيرة المسار الفلسطيني - الاسرئيلي فإن مواقف باراك وحكومته العتيدة ستكون ابعد ما تكون عن التجاوب مع الحد الادنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فأكثر ما يصبو اليه باراك هو انجاز الفصل الديمغرافي بين الفلسطينيين والاسرائيليين في حين يتم التلاعب بالحقائق الجغرافية لخدمة اهداف اسرائيل الامنية ومصالحها الاستراتيجية.

٣- إن كان بنيامين نتنياهو قد نجح في تجميد العملية السياسية وحرص على عدم تمخضها عن أية نتائج تذكر لصالح الجانب الفلسطيني ، فإن مواقفه الغوغائية واجراءاته التظاهرية قد قادت اسرائيل الى عزلة دولية حقيقية . وفي المقابل ، فقد حظي الطرف الفلسطيني بتفهم من قبل الاتحاد الاوروبي ، كما تجلى التضامن العربي مع السلطة الفلسطينية وخصوصا من قبل مصر ، في حين تراجعت الدول العربية عن التطبيع مع الدولة العبرية . وفي المقابل، فقد تقلصت قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الدفاع عن سياسات حكومة نتنياهو.

Digitized by Birzeit University Library

وقد رأى الكثيرون حتى داخل الليكود أن استمرار العزلة الدولية يمس بقدرة حكومة نتنياهو على مواصلة تعنتها السياسي. كما اظهرت هذه العزلة نتنياهو أمام الشارع الاسرائيلي كزعيم منبوذ على الساحة الدولية.

وجراء ذلك عبرت دول العالم، باستثناء امريكا، عن دعمهما المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته، لكن بصعود باراك فإن الامور قد تنقلب رأسا على عقب. فهو تعلم من بيرس ورابين كيفية التعاطي السياسي وفق قاعدة تقول" احمل عصا غليظة وتحدث بصوت منخفض"، ولذا لا يستبعد أن تصدر عن باراك مواقف يمكن تفسيرها كديماغوجيا سياسية ذات طابع تظاهري، بل اغلب الظن أن رئيس وزراء اسرائيل الجديد سينجح في تغليف مواقفه المتشددة في ثوب يتجاوز الرموز ويشدد على الجوهر.

وما الترحيب العالمي الواسع الذي استقبل به فوز باراك إلا دليل على الانطباع المتبلور في العالم بأن حكومة" سلام "ستدير شؤون اسرائيل حاليا. وهذا كله سيساعد باراك على تطبيق سياساته في ظل تعاطف دولي خصوصا اذا ترافق ذلك مع حدوث تطورات على المسار السوري- الاسرائيلي، الامر الذي يعني في النهاية خضوع السلطة الفلسطينية لضغوط دولية وحتى عربية كبيرة لدفعها للتوافق مع مطالب حكومة باراك. وأما فيما يخص الموقف الامريكي، فإن على السلطة الفلسطينية أن تنتظر الأسوأ. فمعلوم أن الجانب الفلسطيني إبان حكم نتنياهو قد راهن على موقف الادارة الامريكية بشكل كبير، على اعتبار أن امريكا هي القادرة على التأثير على الحكومة الاسرائيلية مع أن هذا الافتراض لم تثبت صحته حتى الآن. وحتى نتصور مدى بؤس الرهان الفلسطيني على موقف أمريكا في عهد حكومة باراك، فإن ما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن الولايات المتحدة قد ارغمت السلطة الفلسطينية على الموافقة على مطالب نتنياهو التي وصفها معلقون اسرائيليون بأنها كانت "ضرباً من ترف التطرف السياسي". وقد تجلى ذلك في مذكرة" واي بلانتيشن"، فكيف ستتصرف امريكا ما دام على رأس الحكم في اسرائيل زعيم تعتبره الادارة الأمريكية الأفضل من اجل ضمان تحقيق مصالحهما في الشرق الاوسط ؟ بلا شك ستلعب الادارة الامريكية الحالية والمستقبلية دورا حاسما في ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية.

ومن هنا، فمن غير المستبعد أن تجبر امريكا السلطة الفلسطينية على الموافقة على تأجيل المرحلة الانتقالية حتى ينجز باراك التسوية على المسار السوري، ناهيك عن مساندة امريكا المعلنة لمواقف اسرائيل حيال قضايا خلافية هامة.

Digitized by Birzeit University Library

وفي هذا السياق يأتي موقف نائب الرئيس الامريكي آل غور الذي عبر فيه عن رفض الولايات المتحدة لاعتماد قرار مجلس الامن ١٨١ كأساس لحل القضية الفلسطينية ، وهو احد قرارات الشرعية الدولية التي يستند اليها الجانب الفلسطيني في تشديده على حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

وخلاصة القول هنا أن السلطة الفلسطينية في ظل حكومة باراك ستكون في الاغلب مجردة الى حد ما مما اصطلح قادة السلطة على تسميته " دعم الدول الشقيقة والصديقة."

وغني عن التعريف أن العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية ستشهد مزيدا من التدهور. فمطالب حكومة اسرائيل في ظل عهد باراك بالحاق مزيد من القمع بالمعارضة الفلسطينية وخصوصاً الاسلامية ستكون اكثر صدقية في نظر الولايات المتحدة واوروبا ، الامر الذي سيترتب عليه بالضرورة مزيد من التدهور في سجل حقوق الانسان الفلسطيني، فضلاً عن أن هذا سيكرس ظاهرة العسكرة في المجتمع الفلسطيني وتلاشي دور مؤسسات المجتمع المدني بصورة تتجاوز بكثير التردي الحاصل الآن . وسيتم دفع السلطة الفلسطينية لتكون طرفاً اساسياً في أقلمة الحرب ضد الحركات الاسلامية. ومن غير المستبعد أن يتم عقد مزيد من لقاءات القمة على غرار قمة شرم الشيخ في العام ١٩٩٦، التي اعقبت سلسلة التفجيرات التي قامت بها حماس.

ومن هنا ، فإنه من المتوقع أن تنضم سنوات حكم باراك الاربعة المقبلة الى السنوات العجاف التي عاشها الشعب الفلسطيني في ظل اوسلو منذ العام 1994. ولهذا، فإنه تبين للقيادة الفلسطينية بؤس الرهان على الانتخابات الاسرائيلية. فهذه الانتخابات تسير وفق بوصلة الرأي العام الاسرائيلي ، ولا يمكن التأثير في الشارع الاسرائيلي الا إذا شعر الاسرائيليون أن عدم التعامل بجدية مع المطالب الفلسطينية لن يكون في صالحهم ، وهذا الذي يفسر تزايد التأييد الجماهيري في اسرائيل لفكرة الانسحاب من جنوب لبنان حتى لو كان ذلك مقروناً بتسوية سياسية مع سوريا تشمل انسحاباً اسرائيلياً من هضبة الجولان. وعليه، فإن ما تقدم يفرض على القيادة الفلسطينية:

١- اعتماد خطوط حمراء حقيقية في التفاوض مع اسرائيل والالتزام بها امام الشعب الفلسطيني وجعل اسرائيل وامريكا والعالم على يقين بأنه من غير الوارد في الحسبان التراجع عن هذه الخطوط مهما استخدمت من ضغوط . اما اذا استمر مسلسل التراجع كما هو عليه الحال فإن الموقف التفاوضي الفلسطيني سيتآكل بحيث لا يخرج في النهاية عما يقبل به الائتلاف الذي يدير شؤون الدولة العبرية.

Digitized by Birzeit University Library

٢- من الاخطاء الكارثية اعتبار التفاوض الوسيلة الوحيدة لاسترجاع الحقوق الفلسطينية، لأن ذلك يجعل الجانب الفلسطيني يقبل بحدود ما تمليه موازين القوى المائلة بشكل جارف لصالح اسرائيل. إن المشكلة تكمن في استبعاد القيادة الفلسطينية لواقع يكون فيه من المتعذر التوصل لاتفاق يضمن الحد الادنى من الحقوق الفلسطينية . ومن هنا فإن من يكرر أن السلام خيار استراتيجي للشعب الفلسطيني يعطي المبرر لاسرائيل لتفضيل المسارات التفاوضية التي ترى أن بقاءها معلقة سيسترف قوتها العسكرية ويمس بمعنويات جمهورها ، مع العلم أن مسؤولا اسرائيليا بارزا واحدا لم يعلن أن السلام خيار اسرائيلي استراتيجي . هناك مصالح اسرائيلية استراتيجية يتوجب أن يتم الوفاء بها عند التوقيع على أي اتفاق مع الاطراف العربية.

٣- على السلطة أن تتوقف عن تجاهل الشعب الفلسطيني في اتخاذها القرارات المصيرية المتعلقة به وبمستقبله . فإذا كان باراك يشترط اجراء استفتاء على اي اتفاق بخصوص التسوية الدائمة ، فإنه من الاحرى بالقيادة الفلسطينية أن تشرك الشعب ممثلا بقواه الحية وممثليه في المجلس التشريعي والنخب المثقفة في عملية اتخاذ القرار.

٤- احداث انقلاب في العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية ، وعدم حصر تعاطي السلطة مع الشعب وقوى المعارضة وخصوصا الاسلامية في الهامش الذي تمليه الملاحق الامنية لاتفاقياتها مع اسرائيل المسؤولة بشكل مباشر عن تدهور سجل حقوق الانسان الفلسطيني وانفراد الاجهزة الامنية بعلاج قضايا الخلاف بين السلطة والمعارضة ، مع كل ما يتطلبه ذلك من سيادة القانون حتى تشعر الجماهير الفلسطينية بصدقية تمثيل السلطة لها.

٥- على السلطة أن تحاول الوصول الى الحد الادنى المطلوب من قواسم الاجماع الوطني بخصوص مستقبل التفاوض مع اسرائيل ، وعلى المعارضة الفلسطينية وخصوصا حماس ابداء مرونة. فمعارضتها للاتفاقيات السياسية لا تعني بالضرورة أن تعمل على احباطها لا سيما وأن هناك واقعا دوليا وعربيا جديدا قد يزيد من الخناق على هذه الحركة ويقلص من قدرتها على المناورة.

واذا كان العمل المسلح هو نقطة الخلاف الرئيسة بين حماس والسلطة فإنه من الضرورة التوصل لتفاهم حول هذه القضية ، في ضوء قيام حماس بإعادة تقييم دور العمل المسلح في النهوض بالقضية الوطنية من ناحية . ومن ناحية ثانية ،فإنه يتوجب طرق ابواب اخرى للنضال ، مثل محاربة الفساد وتدهور حقوق الانسان، وتجاوز القانون، وغياب النهج

Digitized by Birzeit University Library

الديمقراطي في عملية صنع القرار الفلسطيني . وفي نفس الوقت، فإنه من حقها تجنيد الجماهير الفلسطينية ضد الاتفاقيات التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب وحقوقه.

وخلاصة القول ، أن الواقع الذي تشهده القضية الفلسطينية حاليا يفرض استحقاقات هامة حاولنا ابرازها سابقا. وفي اعتقادي، أن تجاهلها لن يسهم الا في مزيد من التفتت في الموقف الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

الدولة الفلسطينية بين الإعلان والتأجيل: مزايا ... إشكاليات ... ومقترحات

د. كمال الأسطل

لقد دار حديث كثير وصدرت تصريحات عديدة حول موضوع إعلان (أو عدم) قيام دولة فلسطين يوم الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩. والواقع أن هذا الموضوع يعتبر من الموضوعات التي ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل الشعب الفلسطيني. وحتى ندخل في تناول هذا الموضوع الشائك فإنه لابد وأن نبدأ بطرح مجموعة من التساؤلات التي تشكل إشكاليات جوهرية تحتاج إلى إجابة واضحة ليس من القيادة الفلسطينية - وخاصة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية- فحسب بل إن كثيرا من هذه التساؤلات يحتاج إلى إجابة من الجانب الإسرائيلي ممثلا في الحكومة الإسرائيلية.

إن الإجابة على التساؤل: ما هو الهدف النهائي لعملية التسوية السياسية التي تسمى بالعملية السلمية يوضح لنا ما إذا كان الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية من عدمه ذا أهمية خاصة أم لا. والواقع أن هناك عدة سيناريوهات يمكن أن تحل بها القضية الفلسطينية. ويعتبر اختيار الطرف الفلسطيني (وحتى الإسرائيلي) وبعض الأطراف العربية، وخاصة مصر والأردن، محددا من محددات موضوع الدولة الفلسطينية ومغزى الإعلان عن قيامها أو تأجيل قيامها.

السيناريو الأول، إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تضم المسلمين واليهود والمسيحيين وهذا التصور قد يقود إلى واحد من مسارين: الأول، تأسيس دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني يعيش فيها الجميع على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات. والثاني، العمل على اتباع نموذج دولة جنوب إفريقيا أو تعايش المستوطنين مع أصحاب البلاد الأصليين في حل ديمقراطي. واضح أن اختيار أطراف

د. كمال الأسطل: رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة.

Digitized by Birzeit University Library

الصراع العربي-الإسرائيلي لهذا السيناريو يعني أنه ليست هناك من حاجة للاعلان عن قيام دولة فلسطينية.

السيناريو الثاني، عودة الوضع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى الأوضاع التي كانت عليها يوم الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهذا معناه إعادة الضفة للأردن وقطاع غزة للإدارة المصرية. وهذا الخيار لم يعد مطروحا، ولو تم الافتراض جدلا أن هناك من يطرحه ويقبل به فمعنى ذلك أنه ليست هناك حاجة للاعلان عن قيام دولة فلسطينية أيضا.

السيناريو الثالث، القبول بمبدأ إقامة دولتين على ارض فلسطين بمعنى تقاسم فلسطين بين إسرائيل وفلسطين. وهذا هو الخيار المطروح حاليا ومن هنا يكون هناك مجال للبحث في مدلولات الآثار المترتبة على عدم إعلان الدولة الفلسطينية.

إننا سنفترض أن الهدف الفلسطيني والإسرائيلي مما يسمى بعملية السلام هو التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وقبول إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على جزء من الأرض الفلسطينية بجانب إسرائيل.

وانطلاقا من هذه الفرضية التي تقول بأن الهدف النهائي لعملية السلام هو إقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل على أرض فلسطين غرب نهر الأردن، فإننا سنبدأ بتناول هذا الموضوع وفقا للتسلسل الآتي:

(أ) الآثار المترتبة على تأجيل الاعلان.

(ب) الاشكاليات التي يطرحها عدم الاعلان أو الإعلان.

(ج) مقترحات للأسس التي يقوم عليها الاعلان.

الآثار المترتبة على تأجيل الاعلان

جاء الاعلان الفلسطيني عن عدم إعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩ بصورة ضمنية وغير صريحة. ويمكن استقراء الموقف الفلسطيني كما ورد في البيان الصادر عن جلسة المجلس المركزي التي عقدت في غزة بتاريخ ٢٧ إبريل/نيسان ١٩٩٩ بأنه قد تجاهل موضوع الاعلان من جانب وفي نفس الوقت أكد على ضرورة المضي قدما في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة

Digitized by Birzeit University Library

ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع دستور الدولة. ولو تم تحليل العوامل التي كان لها التأثير المباشر في عدم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية يوم الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩ لوجدنا أنها تنحصر في عوامل خارجية وأخرى داخلية. ويمكن القول أن تفاعل هذه العوامل قد شكل حالة أمام صانع القرار الفلسطيني مضمونها بأن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني تقتضي بأنه من الحكمة تأجيل الاعلان عن قيام دولة فلسطين في التاريخ المحدد لنهاية المرحلة الانتقالية (١٩٩٩/٥/٣). وقد يختلف المحللون حول الوزن النسبي لكل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية في إقناع صانع القرار الفلسطيني بعدم الإعلان. ولكن نحن نتفق مع الطرح القائل بأن العوامل الخارجية كان لها ثقل كبير، كما أن الوضع الداخلي الفلسطيني والأوضاع على الأرض لم تكن في خدمة الاعلان. ويمكن أن نقول بأن المجلس المركزي المنعقد في غزة يوم ٢٧ إبريل/نيسان ١٩٩٩ عندما بحث قضية الاعلان أو عدم الاعلان كان يضع في اعتباره عدة أمور هامة هي:

١- التهديدات الجدية التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي والنصائح التي طالبت القيادة الفلسطينية بضرورة تأجيل هذا الاعلان إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية.

٢- الضغوط العربية والأمريكية والأوروبية والنصائح التي طالبت القيادة الفلسطينية بضرورة تأجيل هذا الاعلان إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية.

٣- رسالة الضمانات الأمريكية التي أرسلها الرئيس كلينتون إلى الرئيس ياسر عرفات والتي يعترف فيها بحق الشعب الفلسطيني في أن يعيش حرا على أرضه.

وعدم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الموعد المعلن، وهو الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩، قد يدفع البعض لطرح العديد من التساؤلات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- هل كانت هناك علاقة ترابطية ما بين الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ولرئيس الوزراء والتي جرت يوم السابع عشر من مايو/أيار ١٩٩٩ وقرار القيادة الفلسطينية بعدم الاعلان عن قيام الدولة؟ وإذا صح هذا التساؤل فهل يمكن إقامة علاقة ترابطية بين حدث تاريخي استراتيجي للشعب الفلسطيني، أي الاعلان عن ولادة الشعب الفلسطيني ودولته المستقلة كاملة السيادة، وبين حدث عرضي تكتيكي هو الانتخابات الإسرائيلية؟ هل يمكن أن يصبح مصير الشعب الفلسطيني رهينة للتقلبات السياسية داخل إسرائيل؟ ومن الذي يضمن

Digitized by Birzeit University Library

لنا أنه لو حدث تأجيل لاعلان الدولة لمدة محددة فإن الحكومة الإسرائيلية لا تكرر ما حدث وتقوم بحل الكنيست والدعوة لانتخابات جديدة؟ فهل سيتم تأجيل جديد لإعلان الدولة الفلسطينية في هذه الحالة؟ وبتعبير أبسط، لماذا يصبح موضوع الدولة الفلسطينية رهينة للسياسة الداخلية الإسرائيلية؟ وهل هناك فارق جوهري بين سياسة نتنياهو وباراك خاصة وأن هناك تصوراً مشتركاً ما بين اليمين واليسار الإسرائيلي حول عدم التنازل عن أكثر من ٥٠٪ من مساحة الضفة الفلسطينية في حالة أي حلٍ سلمي، وعدم التنازل عن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وعدم تفكيك التجمعات الاستيطانية، وعدم العودة "لحدود" عام ١٩٦٧؟ هل باراك قادر على تنفيذ التزامات إسرائيل إزاء عملية التسوية السياسية أم أنه سيكرر تجربة شمعون بيرس في اتفاق الخليل؟ هل سيحتاج باراك إلى حكومة وحدة وطنية أم أنه قادر بمفرده على أن يتخذ قرارات استراتيجية فيما يتعلق بمصلحة السلام والمصالحة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي؟ هذه التساؤلات وغيرها ستجيب عنها الأسابيع المقبلة.

٢-التساؤل الثاني يدور حول رد الفعل الإسرائيلي على القرار الفلسطيني بتأجيل إعلان الدولة. فقد تميز الموقف الإسرائيلي بالازدواجية، موقف الحكومة وموقف المعارضة. كان موقف الحكومة برئاسة نتنياهو يفتخر ويتبجح بأن تأجيل الاعلان تم بفضل سياسة نتنياهو لأنه اتخذ موقفا حازما من السلطة الفلسطينية. ووعد نتنياهو الناخبين بأنه لن تقوم دولة فلسطينية وعاصمتها القدس طالما بقي كرئيس للوزراء. أما موقف المعارضة الإسرائيلية فيرى أن الدولة الفلسطينية أصبحت حقيقة واقعة على الطريق وهذا نتيجة لتصرفات نتنياهو الذي، أثناء محادثات "واي ريفر"، دعا الرئيس كلينتون إلى زيارة غزة وأنه في غزة قامت الدولة الفلسطينية.

٣- لو افترضنا أن القيادة الفلسطينية توصلت، في ضوء الاتصالات التي جرت على الساحة العربية والدولية، إلى نتيجة مفادها ضرورة التأجيل لإعلان الدولة مقابل ثمن سياسي وضمانات معينة، فكيف سيتم التأجيل؟ هل سيتم بقرار فلسطيني فقط؟ وكيف سيكون تمديد المرحلة الانتقالية؟ هل الطرف الفلسطيني لوحده وبصورة منفردة وأحادية الجانب مخول بتمديد المرحلة الانتقالية التي هي نتيجة لاتفاق دولي؟ أم أن تمديد المرحلة الانتقالية يتوقف على اتفاق ثنائي فلسطيني-إسرائيلي بضمانة الدول راعية عملية السلام وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والشهود الآخرين؟ وهل سيرتبط تأجيل الاعلان عن الدولة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية المستقلة بتمديد المرحلة الانتقالية؟ وكيف سيتم الربط بين قرار فلسطيني أحادي الجانب وهو التأجيل، وبين قرار دولي فلسطيني-إسرائيلي-أمريكي- روسي، وهو تمديد المرحلة الانتقالية لفترة محدودة؟ وهذا معناه أن تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية مقابل ضمانات معينة يعني أن هناك ضرورة لعقد اجتماع فلسطيني-إسرائيلي-أمريكي-روسي-أوروبي-عربي لاتخاذ قرار تمديد المرحلة الانتقالية لفترة متفق عليها.

٤- إن من شأن تأجيل الاعلان عن قيام الدولة أن تكون له آثار سلبية وآثار إيجابية. فقد يكون من سلبيات ذلك أن تخسر القيادة الفلسطينية بعضا من المصداقية أمام شعبها وأمام العالم، لأنها كانت تصرح مرارا وتكرارا بأن يوم الرابع من مايو/أيار هو موعد مقدس، وأن الدولة الفلسطينية ستعلن في هذا التاريخ. ولكن من الناحية الإيجابية فإن التأجيل هو لإتاحة الفرصة للشروع أولا في بناء "بيت" هذه الدولة، ثم بناء مؤسساتها،واختيار الرجال الذين يستطيعون تحمل مسؤولية دولة جديدة في مطلع القرن الواحد والعشرين بما لهم من تاريخ نضالي سواء في الميدان العسكري أو في العلوم والثقافة والفكر وسائر اختصاصات العصر يضاف إلى ذلك النزاهة والشفافية والوفاء لدماء شهداء فلسطين. ونحن نعتقد جازمين أنه لا يحتاج أحد إلى دروس في موضوع فلسطين، لكن لابد من الاستناد دائما إلى الأسس والثوابت التي حفظت فلسطين حية في ضمير أبنائها وأبناء الأمة العربية والإسلامية وضمير العالم المسيحي الملتزم بمساندة الحقوق الطبيعية المشروعة للفلسطينيين.

الإشكاليات التي يطرحها عدم الإعلان أو الإعلان

هناك عدد من الإشكاليات التي يمكن أن تبرز في حالة لو تم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وتتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هي العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الدولة الفلسطينية المعلنة؟ هل ستكون م.ت.ف مرجعية عليا لحكومة دولة ذات سيادة؟ هل ستستمر العلاقة بين حكومة فلسطين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على نفس النمط الذي يحكم العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية؟ وهل ستكون الدولة الفلسطينية، في حالة إعلانها، ممثلة للفلسطينيين في الشتات أم أنها ستمثل الفلسطينيين في الضفة والقطاع وشرقي القدس فقط؟ وبعبارة أخرى هل سيكون نطاق صلاحيات الدولة الفلسطينية شاملا لإدارة مصالح

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيين في كل مكان أم فقط مصالح جزء من الفلسطينيين المقيمين على جزء من أرض فلسطين؟ إننا نقترح أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية بعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين ويكون نشاطها مشابها لنشاط المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية بعدما تم إنشاء إسرائيل. وهذه الصيغة للعلاقة ما بين المنظمة والدولة الفلسطينية سوف تحل إشكالية وجود جسد تمثيلي للشعب الفلسطيني موازي للدولة الفلسطينية.

٢- هل ستنقل صلاحية الإشراف الكامل على السفارات الفلسطينية في الخارج إلى حكومة الدولة الفلسطينية؟ أم سيظل الإشراف على السفارات الفلسطينية مسؤولية الدائرة السياسية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب الأخ الرئيس أبي عمار؟

٣-المقولات الإسرائيلية والأمريكية حول إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد ينبغي على صانع القرار السياسي الفلسطيني عدم الوقوع في فخ المقولات الدعائية الإسرائيلية وغير الإسرائيلية التي تعتبر الاعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد خرقا لاتفاقيات المرحلة الانتقالية. هذا الموضوع هام، وهنا لابد وأن نبدأ بمسلمة عالمية تتمشى مع مبدأ حق تقرير المصير ومع حق الشعوب في تجسيد وممارسة هذا الحق بدون تدخل خارجي.

إن المبدأ المتعارف عليه دوليا هو أن الدول في العادة تعلن استقلالها بقرار شعبي وبصورة أحادية الجانب ولا تحتاج الدول حتى تعلن استقلالها إلى الحصول على إذن أو موافقة ملك إنجلترا على ذلك. وإسرائيل نفسها أعلنت استقلالها بصورة أحادية الجانب على أرض فلسطين وكان عدد المستوطنين في كل فلسطين لا يتجاوز الستمائة ألف مستوطن في عام ١٩٤٨.

إن موضوع الدولة الفلسطينية لا يشكل بندا في مفاوضات الوضع النهائي، فبالعودة لإعلان المبادئ يتضح لنا أنه ليست هناك حاجة لمناقشة الموضوع مع إسرائيل أو غيرها باعتباره شأنا سياديا فلسطينيا وتجسيدا وممارسة فلسطينية لحق تقرير المصير لا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تتفاوض عليه مع أحد سوى مع الشعب الفلسطيني نفسه (مثل إجراء استفتاء شعبي بالاعلان أو التأجيل). وهنا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تقرر القيام باستفتاء شعبي حول إعلان الدولة أو تأجيل الاعلان بقرار شعبي فلسطيني. ولابد هنا من الإشارة إلى أن الطرف الإسرائيلي هو الذي أقدم دائما على إجراءات وخطوات أحادية الجانب

Digitized by Birzeit University Library

(احتلال أرض فلسطين بصورة أحادية، ضم شرقي القدس بصورة أحادية تعليق تنفيذ الاتفاقيات المرحلية بصورة أحادية الجانب). فهل يمكن لأحد أن يتهم الشعب الفلسطيني بأنه يريد أن يمارس سيادته على أرض آبائه وأجداده بصورة أحادية الجانب؟ وهل يمكن أن نتهم بأننا نريد التخلص من الاحتلال بصورة أحادية الجانب؟ ومتى كانت ممارسة حق تقرير المصير خاضعة للمفاوضات في العرف الدولي؟ إن من السذاجة الانجرار وراء المقولة الإسرائيلية التي تدعي بأن الاعلان عن قيام دولة فلسطينية من جانب واحد يعتبر خرقا للاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فما هو البند الموجود في تلك الاتفاقيات الذي ينص على عدم جواز قيام دولة فلسطينية من جانب الشعب والقيادة الفلسطينية في الوقت المناسب الذي يتلاءم مع المصالح العليا للشعب الفلسطيني؟ إن الموضوع الجوهري هنا يجب أن يتمحور حول هل إعلان الدولة الفلسطينية يوم الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩ كان سيخدم المصالح الفلسطينية أم سيضر بها؟ وهل سيكون التأجيل لمدة محددة أم لمدة غير محددة؟ وكيف سيتم الاعلان؟ وكيف سيتم التأجيل؟.

٤- ومن الإشكاليات الأخرى في نهاية المرحلة الانتقالية تشخيص الوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية وفروعها المختلفة من مجلس تشريعي وغيره. ذلك أن الولاية القانونية للسلطة الوطنية تنتهي بإنتهاء المرحلة الانتقالية، وهنا يطرح التساؤل نفسه: ما هو التكييف القانوني للسلطة الوطنية بعد أن تم تأجيل الاعلان عن الدولة الفلسطينية؟ هل سيتم تمديد ولاية المجلس التشريعي ومن هو المخول بتمديد الولاية؟ هل هو السلطة التنفيذية، أم عن طريق استفتاء شعبي، أم عن طريق المجلس التشريعي نفسه، أم بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل في حالة التمديد سيكون ذلك متمشيا مع نصوص الاتفاقيات الانتقالية التي يفترض أن تكون قد انتهت يوم الثالث من مايو/أيار ١٩٩٩؟ هذه الأمور بحاجة إلى توضيح حتى لا تأتي إسرائيل أو غيرها بعد الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩ لتقول بأن المجلس التشريعي الفلسطيني أصبح وجوده غير قانوني لأن الاتفاقيات المرحلية التي نشأ بموجبها قد انتهت.

ومهما يكن من أمر، فإن الإشكاليات ستظل موجودة سواء توصل الجانب الفلسطيني إلى قرار بإعلان الدولة أو بتأجيل ذلك الاعلان. وهنا لابد من الإشارة إلى بعض النقاط التي تتعلق بالاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية أو عدم إعلانها في الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩:

Digitized by Birzeit University Library

أ- هل نحن مع الاعلان أم مع التأجيل؟ الإجابة ليست بالبساطة التي قد يتصورها البعض خاصة وأن الأخ الرئيس أبو عمار قد طاف حول العالم للتشاور وحشد التأييد للشعب الفلسطيني.

ب- صباح الرابع من مايو/أيار ١٩٩٩ هو يوم انتهاء الاتفاقيات المرحلية التي لم تلتزم إسرائيل بتنفيذها. وبرغم ذلك، سيظل القانون الدولي يحكم العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

ت- انه إذا نفذ خيار "عدم عمل شيء" أو تم تأجيل الاعلان عن قيام دولة فلسطينية بدون ضمانات دولية تضمن على الأقل عدم التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والاعتراف بالدولة في حالة الاعلان فإن معنى ذلك سيعني فعليا تسليم عملية تحقيق الحقوق الفلسطينية لإسرائيل وحدها دون أي جدول زمني، وعلى أحسن الأحوال سوف يقود هذا إلى مرحلة انتقالية غير محدودة.

ث-وفي حالة اتباع خيار "عدم عمل شيء" فإن المؤسسات الفلسطينية القائمة والمرتبطة بالمرحلة الانتقالية سوف تنتهي بانتهاء هذه المرحلة، وسوف يخلق ذلك فراغا قانونيا وسياسيا، وهذا قد يسبب مشاكل للسلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل التي قد تدّعي عدم "شرعية" استمرار مؤسسات السلطة التي نشأت وفقا لاتفاقات انتقالية مرحلية قد انتهى مفعولها. وقد يسبب ذلك الوضع مشاكل للسلطة الفلسطينية مع شعبها الذي يتوقع أعمالا معينة كان قد وعد بها.

ج- إن الخبرة التاريخية الدولية تعلمنا بأن كثيرا من الدول قد أعلنت الاستقلال ومعظم أراضيها كانت خاضعة للاحتلال الأجنبي. فمثلا مصر أعلنت الاستقلال في عام ١٩٢٣ ولكنها لم تنجز مفاوضات جلاء القوات الأجنبية إلا عام ١٩٤٧، ولم تنسحب القوات البريطانية إلا عام ١٩٥٤. كما أن غينيا بيساو كانت قد أعلنت استقلالها عام ١٩٧٣ ولم تكن قوات الثورة تسيطر إلا على حوالي ٧٪ من مساحتها من المحتل البرتغالي، ولم تكمل سيادتها إلا في عام ١٩٧٥.

Digitized by Birzeit University Library

مقترحات للأسس التي يقوم عليها الإعلان

إن إعلان الدولة الفلسطينية هو تعبير عن الحق الطبيعي والقانوني للشعب الفلسطيني وهو قرار لا يتحنى فيه أو بموجبه أي فلسطيني على حقوق الآخرين، خصوصا إذا ما عدنا إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ الذي صوتت إلى جانبه ٣٣ دولة مقابل ١٣ دولة ضده مع امتناع ١٠ دول عن التصويت. إن هذا القرار (١٨١) يحفظ حق الفلسطينيين في قيام دولتهم ولا تستطيع أية دولة في العالم أن تنكر هذا الحق إلا إذا كانت تنكر كل قرارات الأمم المتحدة وتقف ضدها أساسا. وبموجب هذا القرار وبموجب الخارطة المرفقة بالقرار رقم ١٠٣ ب للأمم المتحدة (وثيقة الأمم المتحدة رقم ٥٩٩ ب الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧)، فإن ربع النقب وكذلك نصف الجليل سوف يكونان من حق الشعب الفلسطيني لإقامة دولته،وسوف تكون مدينة القدس ذات نظام دولي خاص ومنفصل تحت إدارة دولية يكون فيها الحق لكل الطوائف الدينية بزيارة الأماكن المقدسة وفق دياناتها.

إن على إسرائيل أيضا أن تنفذ القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين لأراضيهم وتعويضهم أيضا.

ومن الضروري أن تتذكر الحكومة الإسرائيلية أن سياساتها تتناقض تماما مع ما صرحت به قبل دخولها عضوا في الأمم المتحدة، ذلك أن قرار قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة كان بعد القرارات المشار إليها، وخاصة القرارين ١٨١ و ١٩٤، والسابق ذكرهما في قرار رقم ٢٧٣ في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١١ مايو/أيار ١٩٤٩، والذي قرر قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بعدما قبلت إسرائيل قرار التقسيم ١٨١ وقرار عودة اللاجئين رقم ١٩٤.

الخلاصة

إن قرار التأجيل أو قرار الاعلان له محاذير لا يمكن تجاهلها ولابد من حسابها بدقة. وفي كافة الأحوال نحن نعتقد أن على الطرف الفلسطيني أن يكتفي بإعلان الجزائر والعمل على ترسيخ مؤسسات الدولة على أرض الواقع. ولابد من أن نكون حذرين حتى لا نعطي الجانب الإسرائيلي ذريعة للقيام برد فعل عنيف. هناك فرص ومخاطر ولابد من الحساب الدقيق للفرص المتاحة وعدم تضييع أية إنجازات. وإننا ننصح القيادة الفلسطينية بأن لا تقع مرة أخرى في "فخ" المواعيد المقدسة وأن تباشر بترسيخ

Digitized by Birzeit University Library

الوجود الجغرافي للحقيقة السياسية الفلسطينية في عملية تراكمية كمية ونوعية. كما أننا لا نرغب في دولة سريعة الزوال مثل "دولة ترنسكاي" أو "دولة بوتسوانا". وأخيرا نقول: إن الدولة الفلسطينية قادمة لا محالة ولكن الصراع حول شروط إقامة الدولة وحدودها الجغرافية ومدى سيادتها سيستمر في المدى المنظور.

Digitized by Birzeit University Library

الدولة الفلسطينية بين سباق التمديد والإعلان

هاني المصري*

في أواخر نيسان الماضي قرر المجلس المركزي تعليق اتخاذ قرار حول تمديد المرحلة الانتقالية والاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية وبسط السيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس إلى شهر حزيران .

وخلافا للتوقعات حسمت الانتخابات الاسرائيلية من الجولة الأولى. وتحقيقا للتوقعات انتصر باراك ممثل الوسط واليسار وبعض قطاعات اليمين، وهزم نتنياهو ممثل اليمين واليمين المتطرف السياسي والديني شر هزيمة، وبفارق ١٢٪ مما أعطى باراك انتصارا حاسما وحرية حركة كبيرة. انتصار باراك أعاد إلى الواجهة مجددا مسألة النقاش حول تمديد المرحلة الانتقالية واعلان الدولة. فالمواقف الفلسطينية عادت إلى صورتها الأولى قبل التئام المجلس المركزي. هناك من ينادي بتمديد المرحلة الانتقالية وتأجيل الاعلان عن الدولة ولكن بصوت أقوى عما كان الحال عليه قبل عدة أسابيع. وهناك من يرفض التمديد والاعلان فورا عن قيام الدولة الفلسطينية وبسط السيادة على الأرض معتبرا أن باراك ونتنياهو "وجهان لعملة واحدة".

الحجة الرئيسية التي يسوقها المتشددون لرفض تمديد المرحلة الانتقالية هي أن انتهائها يعطي فرصة نادرة قد لا تتكرر للتخلص من اتفاق أوسلو بكل قيوده واجحافه على الجانب الفلسطيني. وتعقيبا على هذه الحجة نشير إلى أن اتفاق أوسلو، بكل شروره، وما له وما عليه، وبغض النظر عن الرغبات والآراء، قد أصبح أمراً واقعا نعيشه، ولا يعقل أن يطالب أحد حريص على فلسطين وشعبها وقضيتها، وبعد أن نفذ الجانب

* هاني عدنان المصري: مدير عام دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الاعلام.

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني كل التزاماته، بأن تقوم السلطة والمنظمة بخطوة تجعلها تتحمل المسؤولية عن موته بدلا من استمرار حشر إسرائيل في الزاوية جراء عدم تطبيق مستحقات المرحلة الانتقالية. العالم كله يدين إسرائيل ويحملها المسؤولية عن الجمود الذي تعيشه مسيرة التسوية. هل نرفض تمديد المرحلة الانتقالية ونفك العزلة عن إسرائيل حتى إذا توفرت الشروط اللازمة لهذا التمديد؟ وذلك بأن يكون تمديدا محددا بفترة زمنية قصيرة وعلى قاعدة التعهد بتنفيذ التزامات المرحلة الانتقالية خلال عدة شهور، مع التزام بوقف الاستيطان وتهويد القدس، والامتناع عن أية خطوات أحادية الجانب والاتفاق على الشروع بمفاوضات الوضع النهائي وانهائها خلال عام.

هل نرفض ذلك لكي نعفي إسرائيل من هذه الالتزامات حتى يرتاح ضمير البعض؟ ما أسهل أن نعلن رفض تمديد المرحلة الانتقالية ونقدم هدية ثمينة لحاكم إسرائيل الجديد تساعده على القفز مباشرة إلى مفاوضات الوضع النهائي كما يحب ويتمنى. ما سبق لا يعني أن أوسلو ينبغي التشبث به، بل يجب الاسراع لتوفير كافة المقومات الكفيلة بكنس أوسلو وشطبه من ارض فلسطين وذلك بالتقدم على طريق اقامة وتجسيد الدولة الفلسطينية. كما لا يعني أننا ندعو الى التمديد من جانب واحد وبدون مقابل.

لقد أصاب المجلس المركزي بتعليق القرار حول التمديد والاعلان عن الدولة، حتى لا يعطي اليمين المتطرف الفرصة النموذجية، وبالوقت المثالي، للانقضاض على الأرض الفلسطينية وضم المزيد منها وإلغاء بعض المكتسبات المتحققة، بدون أي رادع دولي، لأن العالم لن يكون متحمسا لمساعدة الطرف الذي لم يستجب لنصائحه.

الحجة الأخرى التي يسوقها المتشددون هي أن التمديد، في كل الظروف والأحوال، يعطي سابقة قابلة للتكرار، مما يجعل مفاوضات الوضع النهائي مفتوحة إلى ما شاء الله. وهي حجة وجيهة لا يمكن انكار أهميتها ولكن ربط التمديد بالاشتراطات المذكورة يقلل من ضررها ويجعل التمديد يوفر امكانية لاحراز مكاسب مادية بتحرير مناطق واسعة، مما يجعل الموقف الفلسطيني على طاولة مفاوضات الوضع النهائي أقوى بما لا يقاس بما هو عليه الآن.

يضاف إلى ذلك أن المفاوض الفلسطيني يجب أن يأخذ العبرة من تجاربه السابقة ويبلور موقفا لا يقبل النقاش ويكون شعاره: لا مفاوضات في ظل الاستيطان وتهويد القدس. وإذا تم الالتزام بذلك قولا وفعلا يتم تجنب مخاطر أن يتحول التمديد إلى سابقة قابلة للتكرار.

Digitized by Birzeit University Library

وهناك حجة ثالثة يقدمها المتشددون هي أن التمديد يحول دون انجـــاز الوحـــدة الوطنية ويحول دون المقاومة الوطنية للاستيطان والاحتلال. وهذه حجة لا تصمد أمـــام الواقع الذي يشير إلى بقاء ميدان المقاومة مفتوحا على مصراعيه ولا يملك أحد أن يغلقه. فالمقارنة حق طبيعي لأي شعب محتل تكفله الأديـــان والشـــرائع الدينيـــة والســـماوية والدنيوية، ومنصوص عليه بكافة المواثيق الدولية. الحوار يجب أن يدور حول أي شكل من المقاومة مناسب في هذه المرحلة لا حول الحق المبدئي بالمقاومة. استخدام الكفـــاح المسلح أو غيره من أشكال النضال أمر لا يقرره فريق أو فئة لوحدها، بل هو قرار يتخذه الشعب الفلسطيني بغالبيته ممثلا بهيئاته التشريعية والتنفيذية القائمة في المنظمة والســـلطة، وبالاستناد إلى قراءة الظروف الراهنة والمصلحة العليا، وحسابات الربح والخسارة.

لقد كان الكفاح المسلح رافعة النهوض الوطني الفلسطيني منـــذ انطلاقـــة ثورتنا المعاصرة، ولقد تغيرت الظروف بما يستوجب وضع هذا السلاح جانبا واعطاء فرصـــة كافية لخيار السلام. وإذا لم تحقق مسيرة السلام تطلعات وحقوق الشـــعب الفلســـطيني ستكون العودة إلى الكفاح المسلح أحد الخيارات الممكنة.

أما الوحدة الوطنية، فلا يمكن أن تستمر قائمة على أساس فصائلي، بل يجب بناؤها على أسس جديدة تنسجم مع الواقع المحلي والعالمي الجديـــد، وبالاســـتناد إلى حقـــوق ومصالح الشعب الفلسطيني سواء بالنسبة لانجاز قضيته الوطنية أو فيما يتعلـــق بتوفيـــر متطلبات البناء والتنمية واقامة نظام سياسي يحقق سيادة القـــانون ويضمـــن حقـــوق الانســـان وحرياته الأساسية، ويوفر مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ تداول الســـلطة، ويحدد الأولويات والاحتياجات الوطنية ويقيم هيكلية وظيفية إدارية قانونية تحـــول دون تعدد وتشابك السلطات والصلاحيات والوظائف، ويظـــهر في اطـــاره حكومـــة ذات شخصية مستقلة ودور محدد وعلى أساس الفصل بين السلطة والمنظمـــة . إن الفصـــائل الـــتي قامت على شعار الكفاح المسلح لم تستطع التحول إلى أحزاب سياسية كونهـــا لم تغير خطابها الفكري والسياسي وبنيتها وأشكال عملها بما يناسب المتطلبات الجديـــدة، الأمر الذي جعل برامجها لا تستجيب للهموم المباشرة والبعيدة، وللمصالح المختلفة لفئات الشعب على تعددها وتنوعها. هذا الواقع أدى إلى تراجع وزن الفصائل أو على الاصح وزن معظمها بشكل لا يؤهلها لتجاوز نسبة الحسم في أية انتخابات يتم اجراؤها. هـــذا إذا كانت نسبة الحسم ١,٥٪. أما اذا كانت ٥٪ فلا يتجاوزها الا فصيلان على احسن تقدير. أما من حيث فاعلية ودور الفصائل في صناعة القرار الفلسطيني فقد أصبحـــت ضعيفة جدا، حتى عندما يجري الحديث عن حركتي فتح وحماس.

Digitized by Birzeit University Library

الوحدة الوطنية تترسخ عبر الدفاع عن الاهداف الوطنية وبناء نظام ديمقراطي عصري، واقامة اطواق مانعة تحول دون سيادة منطق التفريط والتهافت والاستسلام أو منطق التطرف والعدمية. أما نظام الكوتا، نظام الحصص الفصائلي فلقد حان الوقت لدفنه. الاستجابة إلى الدعوات المطالبة باحيائه لا تؤدي إلى حماية "الثوابت الوطنية" و "البرامج الوطنية" و "الوحدة الوطنية" وانما إلى حفظ الحصص للفصائل حتى التي لم تعد تستحقها. ورغم اختلاف الحال والزمان، فإن دور كل فصيل وفعاليته يكفله وزنه الفعلي الذي يمكن معرفته فقط من خلال الانتخابات لا الادعاءات. وإذا لم تتحول الفصائل إلى أحزاب سياسية تطرح برامج اقتصادية-اجتماعية -فكرية-ثقافية، اضافة للمهمات الوطنية، فإنها ستحكم على نفسها بالموت عاجلا أم آجلا.

قضية اخرى يتمسك بها المتشددون وهي مسألة الاعلان فورا عن إقامة الدولة وبسط السيادة على الأرض، وكأن مقومات الدولة قد اكتملت ولا ينقصها سوى اتخاذ قرار بحيث ننام ونصحو لنجد أن السيادة الفلسطينية قد تم بسطها مثلما نبسط السجاد على الأرض.

إن إقامة الدولة ليست بمثل هذه البساطة ، بل بحاجة إلى مقومات متعارف عليها مثل الأرض والشعب والسيادة. الأرض المتواصلة والمترابطة وليست المتناثرة والمتقطعة الأوصال والمسيطر على سطحها وباطنها واجوائها. تقام الدولة على هذه الأرض بصورة حرة بحيث يمكن التفاعل والتواصل والتنقل والاقامة ونقل البضائع داخل هذه الدولة دون مواجهة بالحواجز الإسرائيلية على أبواب المدن، الأمر الذي يجعل المناطق الفلسطينية معزولة في كانتونات منفصلة عن بعضها البعض. والسيادة تعني وجود نظام فكري سياسي ديني تشريعي قانوني اقتصادي اجتماعي تستند إليه الدولة ويتمتع بصلاحيات ورموز السيادة، سواء كانت سيادة كاملة أو منقوصة كما عاشت اليابان وألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية.

والسيادة ليست مجرد عامل من عدة عوامل، بل هي العنصر الكفيل بإعطاء معنى لكافة العوامل الأخرى. فلا معنى للحديث عن دولة قائمة لا ينقصها السيادة. والسيادة تعني السيطرة على حدود معترف بها واضحة المعالم وعلى المعابر والحدود وباطن الأرض، وتعني حرية تنقل الأفراد والبضائع داخل حدود الدولة وما بينها وبين الدول الأخرى.

Digitized by Birzeit University Library

إن السيادة الفلسطينية الفعلية لا يمكن أن تقوم إلا برحيل المستوطنين أو خضو من يبقى منهم لها. ولكن بقاء المستوطنات والمستوطنين والطرق الالتفافية والمعسكرات والمناطق الأمنية والحيوية لاسرائيل تحت السيادة الاسرائيلية يحول دون قيام الدول الفلسطينية. فبدلا من الانشغال بمسألة إعلان رمزي آخر عن الدولة يجب التركيز على رحيل المستوطنين وتطوير الموقف الدولي إلى حد دعم الحق الفلسطيني باقامة الدول على كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وبلورة وترسيخ الحقائق والرموز على الأرض التي تجعل خيار الدولة الفلسطينية لا يمكن تجاوزه.

لا أحد يناقش في حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته، والقرارات الدولية توفر الأساس القانوني والشرعي لاقامة الدولة. ولكن لا أحد يجب أن يناقش في أننا لا نملك القوة الكافية لاجبار إسرائيل على الانسحاب بالحرب، مما يفتح طريقا واحدا أمامنا هو مراكمة الانجازات الصغيرة واقناع إسرائيل بالموقف الحازم على طاولة المفاوضات وبالاستعداد لكل الخيارات الاخرى إذا فشل خيار السلام، والدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في الواقع وعبر خطة وطنية شاملة ثابتة وليس من خلال هبات موسمية أو متفرقة. هذا هو الطريق الذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وحدود عاصمتها القدس.

أما الحديث اللامسؤول عن عدم أخذ الموقف الاسرائيلي بالحسبان في الاعلان عن الدولة من جانب واحد فهو لا ينتمي إلى الجدية وانما إلى المناكفة السياسية، لأن إسرائيل في يدها ورقة استخدام القوة وورقة فرض الحصار وتستطيع قطع التواصل الجغرافي والبشري، وتهيمن على الاقتصاد الفلسطيني.

ما تقدم لا يمنع، بل يستوجب، اتخاذ كل الاجراءات والقرارات والاستعدادات الضرورية لتجسيد السيادة على الأرض مثل إعداد دستور فلسطيني، والتحضير لاجراء انتخابات برلمانية داخل الوطن وخارجه حيثما يمكن ذلك، واجراء انتخابات محلية للمجالس البلدية والقروية. كما يستوجب البدء بعملية إصلاح ديمقراطي شاملة للسلطة والبيت الفلسطيني.

إن تطبيق التزامات المرحلة الانتقالية هدف ممكن التحقيق، وهو يعني عندما ينجز أننا سنباشر مفاوضات الوضع النهائي ونحن نتحكم بـ ٥٠٪ من الأراضي المحررة. وهذا يجعلنا في موقف تفاوضي أقوى بما لا يقاس من وضعنا الحالي الذي نسيطر فيه على ٥٪ سيطرة كاملة و ٢٣٪ سيطرة جزئية.

Digitized by Birzeit University Library

إن تطبيق مستحقات المرحلة الانتقالية ليس محسوما عند باراك ويبدو أننا سنكون بحاجة الى صراع حتى نحققه. فقد يلزم الأمر اندلاع انتفاضة نفق جديدة أو أكثر، الأمر الذي يجعل باراك يغادر سياسة التوازن ما بين الأرض والسلام التي ينتهجها ويكف عن مغازلة المتطرفين ومنافستهم في تطرفهم.

إن الصراع سيدور منذ الآن وحتى فترة قد تطول أو تقصر حول توقيت اقامة الدولة ومضمونها وحدودها ودرجة السيادة التي تتمتع بها، ونوع العلاقات والتحالفات التي ستقيمها مع إسرائيل والدول العربية، أي أن إسرائيل تريد اعطاء يافطة دولة بدون مضمون ولا سيادة فعلية.

إن مدى تمسكنا بأهدافنا والاصرار عليها، والتحلي بالواقعية الوطنية والمرونة اللازمة، والمحافظة على السلام الدولي بالغ الأهمية، سيجعلنا قادرين على إقامة دولة نفخر بالانتماء إليها. أما اتباع سياسة أخرى فسيجعلنا نندم ساعة لا ينفع الندم.

إذا كنا بحاجة إلى "انتفاضة الأقصى" لتطبيق اتفاق الخليل "وهبة الأسرى" والمواجهات التي سبقتها لتوقيع واي ريفر، فإننا قد نكون بحاجة إلى مواجهات أخرى لفرض الدولة على مقاس الشروط الفلسطينية، دولة ذات سيادة، وللفلسطينيين أينما كانوا، وعاصمتها القدس العربية وحدودها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

إن الاعلان عن الدولة وبسط السيادة الفلسطينية على الأرض كان قبل الانتخابات، ومثلما هو الآن، مجرد حبر على ورق إذا لم يترتب عليه فرض السيادة فعلا. وهذا لن يكون بضربة عصا سحرية واحدة وإنما بالانجازات المتراكمة، ومحاربة الفساد والتسيب المالي والاداري، واصلاح الخلل في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوفير كافة العوامل الكفيلة بنهوض سلطة القضاء من الشلل الذي تعيشه، لأن الاصلاح الديمقراطي الشامل للسلطة الوطنية، هو مفتاح اصلاح البيت الفلسطيني كله في جميع أماكن تواجده، وهو طريق إحياء م. ت. ف لتعلب دورا جديدا يتناسب مع المهمات والتحديات الجديدة.

كما أن الاعلان وبسط السيادة على الأرض، قد يساعد إسرائيل، بل هو يساعدها حتما، على جعل الواقع الذي نعيشه حاليا الحل النهائي، واعتبار الأراضي المحررة هي أراضي الدولة الفلسطينية. وبهذا نكون بحسن نية، قد ساهمنا باقامة دويلة أبعد ما تكون عن السيادة والدولة المتعارف عليها بين الأمم.

Digitized by Birzeit University Library

والمفارقة هي أن المعارضين الأشداء لأوسلو والمسيرة السلمية، هم أنفسهم الأعلى صوتا بالمطالبة ببسط السيادة على الأرض. فهل المقدمات الخاطئة تقود إلى نتائج جيدة؟ أم أن هناك نوعا من الاعتراف بأن التطرف والسلبية والعبارات الثورية اللفظية لا تنفع لتغيير الواقع ولا لتحقيق الأهداف الوطنية ولا أي شيء آخر سوى الخسارة.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

وأخيراً، هزم نتنياهو وائتلافه اليميني الحاكم في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة للكنيست الخامسة عشرة، وصعد باراك منافسه الأساسي ليترأس الحكومة الاسرائيلية الجديدة. على ضوء التغيير الواضح والهام في الخارطة السياسية الاسرائيلية، هل يتحتم على القيادة الفلسطينية وضع استراتيجية جديدة للتفاوض مع إسرائيل؟ وما هو الواقع الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية والدور الذي ستلعبه في مفاوضات الوضع النهائي في المستقبل؟

هذه التساؤلات كانت موضوع لقاءات اجرتها مجلة **السياسة الفلسطينية** مع كل من : د. حيدر عبد الشافي رئيس حركة البناء الديمقراطي الفلسطيني وعضو الوفد الفلسطيني المفاوض إلى مدريد، والسيد مروان كنفاني عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، والسيد عبد الوهاب دراوشه رئيس الحزب الديمقراطي العربي في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع د. حيدر عبد الشافي

● **ما هي، برأيك، الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة فيما يتعلق بالعملية السلمية، على ضوء تولي باراك رئاسة الحكومة الاسرائيلية؟**

– أصبح من الواضح جداً لمن تابع العملية السياسية التفاوضية بشكل موضوعي أن القيادات الاسرائيلية على اختلافها ما زالت متمسكة بما ادعته القيادة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الاول عام ١٨٩٧ بأن فلسطين بكاملها أرض يهودية ومن حق اليهود إقامة دولة عليها. كما قرروا أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بالقوة. ومنذ ذلك الحين التزموا بهذا المبدأ، فأقاموا، بداية، تحالفاً مع بريطانيا لتساندهم في إدعائهم ثم عملوا على إقامة قدرة عسكرية ذاتية. وقد حققوا ذلك بسرعة خصوصاً بعد قيام دولتهم في أيار ١٩٤٨. كما قرروا عدم الاعتراف بكيان وطني فلسطيني وتبنوا مبدأ السلام من خلال القوة وليس على اساس الحق والعدل. يتضح هذا من موقفهم الرافض للحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإصرارهم على الهيمنة السياسية والاقتصادية. وأن ما أقامته اسرائيل من حقائق مادية في الضفة الغربية بشكل خاص، ولا سيما في القدس وما حولها وفي الخليل وعلى رؤوس الجبال التي تقطع الضفة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وفي الاغوار، والإصرار على التمسك بها يؤكد الموقف الاسرائيلي العدواني. وفي مواجهة هذه الحقيقة يرد التساؤل: ما جدوى المفاوضات الجارية وما هو هدف الاستمرار بها، خصوصاً وأنه بات من الواضح أنه لا أمريكا ولا المجموعة الأوروبية تنوي اتخاذ خطوات عملية، أو على الأقل التلويح باتخاذها، كي ترغم إسرائيل على التخلي عن موقفها العدواني؟

Digitized by Birzeit University Library

● **على ضوء هذا الواقع كيف نفسر نهج القيادة الفلسطينية باستمرار التمسك بمسيرة المفاوضات؟ وما هي النتائج المرجوة من استمرارها في ظل الظروف الموضوعية التي أشرت إليها؟**

- أولاً ، يجب التأكيد ثانية بأن إسرائيل تحقق ما تريد بفضل قدرتها العسكرية بانتهاك صريح لمبادىء القانون وقرارات الأمم المتحدة والرأي العام. كذلك، من الواضح أنه ليس لنا ، في الوقت الحاضر فلسطينياً وعربياً، القدرة على هذا التحدي الاسرائيلي. في ظل هذا الواقع، لا نستطيع فهم نهج القيادة الفلسطينية إلا بأنه يصدر عن ضعف الثقة بإمكانية تجسيد الحق الفلسطيني في إطار حقائق الوضع العالمي القائم، وأن ما هو متاح يقتضي العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه. لعل في هذا قدر من القسوة في الحكم على نهج القيادة (فأرجو أن أكون مخطئاً) رغم الحقائق الموضوعية التي تقود إلى مثل هذا الاستنتاج. فاستمرار الالتزام بنهج المفاوضات الجارية حالياً إنما يعطي الانطباع للعالم بأن المفاوضات ما زالت واعدة بتحقيق السلام المنشود وبذلك تعفي القوى العالمية من التدخل لنصرة السلام القائم على الحق والعدل. وتستمر إسرائيل في استغلال مسيرة المفاوضات لمزيد من العدوان على الارض الفلسطينية، لتثبيت موقفها بمواجهة العالم بالحقائق المادية على الأرض.

على ضوء هذا الواقع أرى أن تتخذ القيادة الفلسطينية الموقف الآتي:

١- الاعلان عن نهاية المرحلة الانتقالية، كما ينص على ذلك اتفاق اوسلو ، الفقرة الرابعة من المادة الثالثة-إتفاق أوسلو:" المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس يتم انتخابهم مباشرة من قبل الجمهور ولفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاق غزة-اريحا في ٤ مايو ١٩٩٤".

٢- تأكيد الالتزام بمبدأ السلام.

٣- التوقف عن المفاوضات وعدم استئنافها إلا بناء على الشروط الآتية:

أ- التزام إسرائيل بالتوقف عن اغتصاب الأراضي والاستيطان.

ب- عدم توسيع المستوطنات القائمة، أو إقامة البنى التحتية والمشاريع الانتاجية عليها.

ت- إخضاع هذا التعهد للمراقبة الدولية.

Digitized by Birzeit University Library

ث- اعتراف إسرائيل الرسمي والعلني بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وقيام دولتهم المستقلة بموجب القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ج- الاعتراف بحق الفلسطينيين في القدس وإخضاع مستقبلها ووضعها النهائي للتفاوض.

٤- دون انتظار الرد الاسرائيلي تعكف القيادة على مهمة ترتيب البيت الفلسطيني وهذا يتطلب:

أ- إجراء انتخابات مجددة للمجلس التشريعي ولرئاسة السلطة.

ب- أن تكون أول مهام السلطة الجديدة تبني قانون أساسي ينظم شؤون السلطة على أسس ديمقراطية، وعلى أن يتم إقرار دستور فلسطيني من قبل المجلس الوطني يوضح الطريق لقيام دولة فلسطين.

ت- تعمل السلطة الجديدة، وعلى أساس قومية التحدي، على الاتصال المتواصل والمكثف مع دول المشرق العربي -خصوصاً دول الطوق- للاتفاق والالتزام باستراتيجية واضحة تجاه اسرائيل.

ث- إجراء انتخابات للفلسطينيين في مواقع الشتات لفرز ممثلين يتحدثون باسمهم مع الدول المضيفة ويمثلون فلسطينيي الشتات في المجلس الوطني، حيث يصبح المجلس بكامله منتخباً إنتخاباً ديمقراطياً.

٥- إن التحدث عن الديمقراطية والاصرار على ممارستها إنما يستهدف الاستجابة للحاجات المشروعة للانسان الفلسطيني في المجالات القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية ومجالات حقوق الانسان كي يحقق ثباتاً أفضل على الأرض وقدرة أكبر على الصمود الطويل والاستعداد لما يقتضيه المستقبل. إن من شأن كل هذا أن يعكس صورة أفضل للمجتمع الفلسطيني تبعث على احترامه ومناصرته في مواجهته الطويلة مع المعتدين.

● **ماذا سيكون دور وواقع منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة؟**

- إن قيام مجلس وطني منتخب سيكون عامل إحياء لمنظمة التحرير الفلسطينية وسيكسبها المرتبة اللائقة والتي ستمهد الطريق لنشاط أوسع وأفضل على المستويين العربي

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع مروان كنفاني

● ما هي برأيك الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة فيما يتعلق بالعملية السلمية، على ضوء تولي باراك رئاسة الحكومة الإسرائيلية؟

– شهدت الاستراتيجية الفلسطينية التفاوضية مرحلتين هامتين منذ أن بدأت الاتصالات والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة في نهاية العقد الماضي. ولقد تركت تجربة المرور بتلك المرحلتين تأثيرها المباشر على نهج التفاوض الفلسطيني برمته رغم أنها لم تحظ بالاهتمام والملاحظة اللازمين من قبل المراقبين لتطورات هذه المفاوضات.

كان الطابع المميز للمرحلة الأولى، والتي امتدت حتى قبيل مفاوضات طابا عام ١٩٩٥، هو الاصرار الإسرائيلي (والامريكي إلى حد ما) على عدم قبول مبدأ تفرد منظمة التحرير الفلسطينية بمهمة التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني. وكان القراران الإسرائيلي والأمريكي في عام ١٩٨٨ لا يتعديا القبول بدور ما للمنظمة في هذا التفاوض على أن يكون جزءا من دور إقليمي (وفد مشترك مع المملكة الأردنية الهاشمية بعد رفض مبدأ الوفد العربي المشترك) أو جزءاً من دور ائتلافي، إذا جاز التعبير، يمثل ما اتفق على اعتباره في ذلك الوقت قيادة الداخل وقيادة الخارج. وبالرغم من قبول منظمة التحرير في ذلك الوقت لهاتين الصيغتين، لأسباب لا تحتاج للتوضيح، إلا أن الرؤية الشمولية للقيادة الفلسطينية لدور منظمة التحرير الفلسطينية التاريخي، كقائد لمسيرة التحرير وللعمل الفلسطيني على مختلف الجبهات، حتمت أن الهدف الأول للاستراتيجية الفلسطينية التفاوضية العليا في تلك المرحلة سوف يكون، وقد كان، العمل بكل الوسائل والطرق الممكنة لإعادة المفاوضات إلى جهة الولاية الأصلية وهي منظمة التحرير بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ولقد شهدت تلك الفترة جهدا إضافيا من قبل منظمة التحرير، والرئيس عرفات بالذات، للمواءمة بين المصالح التفاوضية العليا للشعب الفلسطيني من جهة وبين إعادة تجميع كافة الصلاحيات والمرجعيات التفاوضية لصالح المنظمة من جهة أخرى. واستغرق هذا الجهد وقتا طويلا استمر إلى ما بعد العودة إلى أرض الوطن وكانت باكورته الأولى هي اتفاق طابا.

تركت تلك المرحلة طابعها الذي أصبح السمة المميزة لنهج وأسلوب التفاوض الفلسطيني في مرحلة التفرد التي تلت ذلك وتمثلت في المركزية الصارمة في تحديد الأولويات والأهداف وأسس ومفهوم الصيغ النهائية المقبولة، فيما أصبحت كافة الأنشطة التفاوضية الأخرى، من اجتماعات ولقاءات ومشاريع اتفاقات وجان، مجرد تهيئة للأرضية التي تخدم عملية بلورة القرار على صعيد المركز. إن تلك المركزية، في ظل ضعف وعدد طواقم وأشخاص وتصريحات فريق المفاوضات الفلسطيني، هي التي ضمنت عدم زيادة تردي مردود المفاوضات في واقع عدم التكافؤ المخيف في كافة المجالات بين طرفي المفاوضات.

ومع إبقاء هذه السمة في الذهن دائما، فإن أداء فريق التفاوض الفلسطيني، وخاصة في فترة حكومة رئيس الوزراء نتنياهو، كان مميزا ومتميزا في ملامح أساسية مفصلية أهمها نجاح الفريق في التركيز على الأهداف المطلوب تحقيقها استراتيجيا لخدمة المصالح العليا للشعب الفلسطيني وأهمها الأرض الفلسطينية ورفض الدخول في تفاصيل قد تمس المبدأ الأساسي لعملية المصالحة السياسية الفلسطينية-الإسرائيلية، الا وهو مبدأ الأرض مقابل السلام. وإنه من الإنصاف القول بأن تمسك الجانب الفلسطيني بضرورة تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية ترافق مع وعيه وإصراره على حتمية التمسك بالهدف الأساسي المنشود من عملية التفاوض وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كافة الأراضي الفلسطينية وإعادتها إلى مرجعية وولاية السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى، قد لا يكون للفريق المفاوض تأثير مباشر عليها. فلقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية التي يقوم بها الرئيس عرفات شخصيا في الحفاظ على الحد الأعلى الممكن من التنسيق والتأييد العربي للأهداف الفلسطينية للتفاوض والدعم للاتفاقيات التي تم التوصل إليها. كما أن تواصله مع الأصدقاء التاريخيين لقضية الشعب الفلسطيني ونجاحه في خلق رأي عام عالمي وسياسي للموقف الفلسطيني خاصة في أوروبا، وإلى حد ما في الولايات المتحدة، زاد من قاعدة وقوة التوافق الدولي الذي بدأ خلال السنة الأخيرة من حكم رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق نتنياهو وهذا التوافق بدا وكأنه متقبل، ولأول مرة

Digitized by Birzeit University Library

منذ ظهور المشكلة الفلسطينية، لفكرة إعادة خلق كيانية سياسية واجتماعية فلسطينية في المنطقة، الأمر الذي كان بعيدا عن التصور والتخطيط قبل سنوات قليلة.

ويتحتم علينا أن نضيف إلى ذلك كله تلك الإسهامات المجانية التي قدمها رئيس الوزراء نتنياهو بسياساته المعروفة على مختلف الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية والتي أبرزت، عن غير قصد منه وربما منا أيضا، عقلانية ومسؤولية الموقف الفلسطيني وأدت بالتالي إلى هزيمته المخجلة في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

نتيجة لهذه العوامل وجد الفريق الفلسطيني المفاوض نفسه، من الناحية النظرية، في موقف تفاوضي يعتمد على الشرعية الدولية والأسس التي تم الاتفاق بين جميع الأطراف على أنها هي الوحيدة الممكنة التطبيق. وكان هذا موقفا مقبولا يمكن الدفاع عنه. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن كافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تم التأكيد عليها، بشكل أو بآخر، من دول عربية وأوروبية ومن الولايات المتحدة نفسها، فقد تمكن المفاوض الفلسطيني من الربط الذكي بين مطالبه التفاوضية من جهة وبين الشرعية الدولية من جهة أخرى. وأصبح ترداد تعبير "تطبيق الشرعية الدولية وقراراتها" هو المطلب التفاوضي الفلسطيني النظري الشامل الذي يحتمل القبول ببعض التنازلات التكتيكية بين فترة وأخرى.

ولقد كان هذا ممكنا في ظل العوامل الموضوعية التي أحاطت بعملية المفاوضات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة على الأقل. فهل يمكن للجانب الفلسطيني الاستمرار بتبني هذه الاستراتيجية في حالة التغيير المتوقع في نهج واستراتيجية الجانب الإسرائيلي؟

وعلى الرغم من أنني لست من أنصار التخمين والاستنتاج المسبق في العمل السياسي، إلا أنني أجرؤ على القول الآن أن نفس الأسباب التي أدت إلى فشل سياسة نتنياهو وفشله هو أيضا هي التي سوف يحاول رئيس الوزراء باراك تجنبها، خاصة وأنها أيضا هي نفس الأسباب التي أدت إلى النجاحات النسبية للدبلوماسية والجهد التفاوضي الفلسطيني اللذين سبقت الإشارة إليهما.

وباختصار شديد، فإنه من المتوقع، على صعيد الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، أن يعمل رئيس الوزراء الجديد على زعزعة الترابط بين تسلسل البرنامج الزمني لكل من قضايا المرحلتين الانتقالية والنهائية. وهذا يكمن في محاولة تجاوز تنفيذ اتفاق واي بكامله مقابل وعود بالتسريع في بدء التفاوض على قضايا المرحلة النهائية. إن ذلك يعني باختصار أن ينفذ الجانب الإسرائيلي التزامات المرحلة الانتقالية كمقابل لإنجاز اتفاق حول قضايا المرحلة النهائية. ومن الأولويات التي يمكن أن يتبعها باراك هي محاولة الحصول على دعم

Digitized by Birzeit University Library

أمريكي وأوروبي لفكرة عدم جدوى عملية السلام الحالية وتشجيع الاتجاه نحو التوصل إلى اتفاق شامل جديد والخروج عن ولاية ومرجعية وأولويات اتفاقيات السلام الموقعة (ليس بشكل علني ومفضوح على الأقل) حتى يمكن التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الجانب الفلسطيني. إن هذه الفكرة قد لا تكون مستبعدة تماما إذا تمكن رئيس الوزراء الجديد من القيام بتحريك جدي للمسارين التفاوضيين مع كل من سوريا ولبنان.

وإن الحقيقة الوحيدة التي يتحتم على الجانب الفلسطيني أن يأخذها بعين الاعتبار منذ الآن هي أنه قد ولى زمن إسهامات نتنياهو المجانية في مجالات تسميم علاقات إسرائيل الخارجية، الأمريكية والأوروبية وربما العربية أيضا. إن عهدا جديدا للدبلوماسية الإسرائيلية النشطة والمرنة سوف يبدأ. وأعتقد أن رئيس الوزراء الجديد باراك يعرف جيدا، كما تعلمنا نحن من التجربة، أن قوة إسرائيل الحقيقية هي علاقاتها الخارجية وقدرتها على التأثير على الرأي العام العالمي، وبالتالي على دوائر صنع القرار السياسي الدولي. لقد كان ذلك صحيحا منذ بداية هذا القرن ولا يزال صحيحا في وقتنا الحاضر.

Digitized by Birzeit University Library

حوار مع عبد الوهاب دراوشه

● **ما هي برأيك الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة فيما يتعلق بالعملية السلمية على ضوء تولي باراك رئاسة الحكومة الإسرائيلية؟**

– الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة في هذه المرحلة يجب أن تنطلق من الواقعية والعقلانية ومن الحرص على المصلحة الوطنية الفلسطينية التي تندرج مع الرغبة بتقدم مسيرة السلام في المنطقة. في هذه المرحلة يجب التريث أولا دون إصدار أحكام مسبقة. وباعتقادي يجب عدم الإفراط بالتفاؤل أو التشاؤم.

يمثل إهود باراك التيار المركزي في الحركة الصهيونية. ويمثل حزب العمل السياسة التقليدية التوسعية والاحتلالية. وقد جنح حزب العمل، منذ عهد رابين، إلى السلام. ولذلك، أتوقع أن يجدد باراك المسيرة السلمية التي توقفت عمليا منذ ثلاث سنوات، وسيكون بالإمكان تجديد المفاوضات حول الحل الدائم. يرافق ذلك تنفيذ تدريجي للاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، منها اتفاق الخليل واتفاق واي بلانتيشن. لكن الشعب الفلسطيني سيواجه مفاوضات قاسية حول الحل الدائم. ومن المتوقع أن يطرح المفاوض الإسرائيلي سياسة تقليدية تضع لاءات باراك كمواقف تفاوضية. وستواجه المفاوضات صعوبة كبيرة في محاولة لإيجاد صيغة تكون مقبولة لدى الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من الاحتجاج الفلسطيني المتوقع على المواقف الإسرائيلية المتشددة إلا أن ذلك لن يجد آذانا صاغية في الأروقة الدولية والعربية. وسيكون من الصعب على الطرف الفلسطيني إقناع العالم بتبني وجهة النظر الفلسطينية، حيث يعتقد الجميع بأن باراك رجل

Digitized by Birzeit University Library

سلام بينما كان الأمر مختلفا زمن حكومة نتنياهو، حيث كان بالإمكان إقناع العالم بأن نتنياهو عدو للسلام.

هذا الوضع الجديد يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية العمل المكثف على توحيد الصف العربي وإعادة صيغة "دول الطوق". وكذلك، يتطلب العمل على الساحة الدولية لتجنيد الدعم للمواقف الفلسطينية. وستكون هذه المهمة صعبة وقد تواجه بالمعارضة أحيانا وبالتشكيك بالموقف الفلسطيني أحيانا أخرى.

من جهته سيستغل باراك هذا الوضع لصالحه وسيمارس بدوره الضغط على المفاوض الفلسطيني لابتزاز تنازلات أكبر تصب في المصلحة التوسعية الإسرائيلية.

في محاولة لاستدراك هذا الوضع المحرج، مطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية التحرك في كل الاتجاهات عربيا، دوليا وإسرائيليا. إسرائيليا، بتجنيد أوسع قطاع ممكن من معسكر السلام في إسرائيل. ويقع ضمن هذا المعسكر فلسطينيو عام ١٩٤٨ الذين يعتبرون جزءا هاما من الخارطة السياسية في إسرائيل، وكذلك حزب ميرتس وشاس وحمائم حزب العمل، وذلك في محاولة لخلق التوازن مقابل ضغط اليمين الإسرائيلي ومقابل ضغط صقور حزب العمل وفي مقدمتهم باراك ذاته والجنرالات من حوله.

أتوقع تنفيذ المرحلة الانتقالية بشكل تدريجي وبطء كبير. لكن المفاوضات حول الحل الدائم ستواجه صعوبات كبيرة لن يكون بالإمكان حلها في زمن حكومة باراك ومنها قضية القدس العربية، الحدود النهائية، المستوطنات، غور الأردن، المياه، اللاجئون، وغيرها من المشاكل المستعصية. والجيل الحالي من الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية غير قادرين وغير راغبين في الوصول لحل سلمي عادل وشامل في المنطقة. وليس لديهم أي استعداد لقبول صيغة الحد الأدنى من الحل السلمي المقبول فلسطينيا وعربيا، وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية. تستمر المفاوضات على مدار عقد أو عقدين وربما أكثر حتى الوصول لاتفاق سلام يكون مقبولا لشعوب المنطقة. وهذا الحل يمكن تحقيقه بعد نشوء قيادات جديدة لدى إسرائيل والعالم العربي، قيادات تكون قادرة وراغبة في اتخاذ قرارات صعبة وحاسمة للوصول إلى حل سلمي يضمن الحرية والاستقلال والتعاون والتعايش الحقيقي بين شعوب المنطقة.

- **ماذا سيكون دور وواقع منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة؟**

– دور منظمة التحرير في هذه المرحلة هو التأثير بشكل أوسع وأشمل على القرار الإسرائيلي وخلق جو من الثقة داخل الرأي العام في إسرائيل، وذلك لتقصير المدة المطلوبة

Digitized by Birzeit University Library

لتحقيق السلام. كما أن بناء سلطة فلسطينية ذات هيبة ونهج ديمقراطي سليم يعجل في بناء الثقة ويمنح الدعم العربي والدولي الذي تحتاجه السلطة الوطنية لإكمال مشوار بناء الحرية والاستقلال لشعبنا الفلسطيني.

وأعود وأؤكد على ضرورة التنسيق العربي، وخاصة بين دول الطوق، لأن المفاوض الفلسطيني وحده لن يكون قادرا على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

Digitized by Birzeit University Library

الموقف في فلسطين

طاهر المصري*

بعد جوله عالمية شملت قرابة ست وخمسين دولة، عاد الرئيس عرفات الى غـزة وفي جعبته مجموعة من الآراء والمواقف لقادة الدول الذين التقاهم، حيث كان الهدف مـن هذه الجولة العالمية هو استشراف الآراء قبل انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني المقـرر أن يناقش استحقاقات المرحلة الانتقالية التي ستنتهي في الرابع من أيار ١٩٩٩، وموضـوع بسط سيادة الدولة الفلسطينية على الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

جددت الدول العربية والأجنبية دعمها للحقوق المشروعة للشـعب الفلسـطيني وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وبسط سيادته عليها، ولكن قلة من هـذه الـدول أبدت استعدادها للاعتراف بهذه الدولة إذا ما اعلنت في الرابع من ايار ١٩٩٩. وظـهر ذلك بوضوح في رسائل وجهت إلى القيادة الفلسطينية من أهمها: الاعـلان الياباني، والبيان الاوروبي، ورسالة الرئيس كلينتون إلى عرفات التي وجهها عشية انعقاد المجلـس المركزي الفلسطيني في غزة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٧.

رسالة الرئيس كلينتون الى عرفات

تضمنت الرسالة التي وجهها الرئيس كلينتون إلى رئيس السلطة الفلسطينية سـتة بنود تفصيلية تعهدت الادارة الأمريكية من خلالها بالعمل لضمان التنفيذ الفوري لكـل التعهدات الاسرائيلية التي تم التوصل إليها في اتفاقيتي اوسلو وواي ريفر، كذلك التجديد

* طاهر تيسير المصري: حاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي الخاص. باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الفوري للمفاوضات حول التسوية النهائية بهدف انجازها، وأن هدف المفاوضات بشأن التسوية الدائمة هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام. وأكدت الرسالة على أن يقرر الفلسطينيون مستقبلهم على أرضهم. وحثت على الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب هدفها تغيير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أكدت الرسالة ادراك الولايات المتحدة لمدى الأثر التدميري للنشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي على مسعى التوصل للسلام الفلسطيني-الاسرائيلي.

وفي وقت لاحق أنكر آل غور، نائب الرئيس الامريكي وجود القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. ودعا الى مواصلة المفاوضات على اساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ (كما جاء في نص رسالة كلينتون إلى عرفات) واللذين كانا "اساسا للتقدم الذي احرزناه حتى الآن" كما قال غور. ويبدو أن هذا الموقف الذي أدلى به نائب الرئيس الامريكي بات موقفا رسميا للادارة الامريكية اذ عاد المنسق الامريكي لعملية السلام، دينس روس، لتأكيده أمام الجمعية اليهودية الامريكية (ايباك) ، حيث قال بأن قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ هما اساس المفاوضات وأن "أي اساس آخر هو غير مقبول" (**الايام**، ١٩٩٩/٥/٢٥).

بيان الاتحاد الاوروبي "اعلان برلين"

عبر الاتحاد الاوروبي، في بيان صدر عقب قمة برلين في ٢٦ اذار ١٩٩٩، عن دعمه لحل تفاوضي يعكس مبدأ الارض مقابل السلام، كما عبر الاتحاد عن قلقه بسبب المأزق الحالي في عملية السلام. ودعا الطرفين إلى تطبيق مذكرة واي ريفر بالكامل وفوراً. وحض الاعلان على الالتزام بالمبادىء الاساسية لعملية السلام وعلى تمديد المرحلة الانتقالية المحددة في اتفاق اوسلو. ودعا أيضاً إلى استئناف مبكر لمفاوضات الوضع النهائي وعدم اطالتها والانتهاء منها في غضون سنة كهدف. وأكد الاتحاد الاوروبي على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار الدولة، ودعا الاطراف إلى السعي بحسن نية إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقات الحالية، من دون إخلال بهذا الحق الذي لا يخضع لأي فيتو. وأعرب الاتحاد عن استعداده لدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب وفقاً للمبادىء الأساسية المشار إليها في البيان.

الاعلان الياباني

أكدت حكومة اليابان في اعلانها الذي صدر في اوائل نيسان ١٩٩٩ على المبادىء الرئيسية لعملية السلام وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨،

Digitized by Birzeit University Library

٤٢٥، مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو ودعت الاطراف إلى إبقاء الاتفاقات سارية المفعول بعد الرابع من ايار ١٩٩٩. كما عبرت عن أملها في استئناف مفاوضات الحل النهائي بأسرع وقت ممكن، بحيث يتم الانتهاء منها في اطار زمني محدد لا يتجاوز العام. ورأى الاعلان أنه من غير المرغوب فيه أن يتم الاعلان عن الاستقلال في الرابع من ايار، وتمنت حكومة اليابان على عرفات أن لا يفعل ذلك.

اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت التحضيرات لاجتماع المجلس المركزي من أجل اتخاذ قرار بشأن إعلان الدولة وبدأت المؤسسات الفلسطينية المختلفة، بمناقشة استحقاقات الرابع من أيار، ومنها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس التشريعي الذي أعلن في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٦ عن انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من ايار ودعا إلى المضي قدما لاقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والشروع باتخاذ الاجراءات والخطوات اللازمة دون أن يحدد موعدا نهائيا لذلك.

استمرت اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني من ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩. واستمع المجلس إلى عدة خيارات حول هذا الموضوع تمحورت حول:

أ- إعلان الدولة وتجسيدها في الرابع من ايار ١٩٩٩.

ب-تمديد العمل بالمرحلة الانتقالية لفترة زمنية محددة وأن يتم ذلك بالتزامن مع انتهاء مفاوضات الحل النهائي.

ج- تأجيل اعلان الدولة من دون تحديد سقف زمني أو تمديد المرحلة الانتقالية على أن يقرر المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سقفها الزمني فيما بعد.

د- ابقاء المجلس المركزي في حالة انعقاد دائم إلى ما بعد إجراء الانتخابات الاسرائيلية.

شارك في اجتماعات المجلس المركزي ولأول مرة وفد من حركة المقاومة الاسلامية "حماس" ممثلا بالشيخ احمد ياسين وكان حضورهم بصفة مراقب. كما حضر الاجتماع ممثلو الجبهة الديمقراطية والجبهة العربية بعدما كانتا قد قاطعتا اجتماعات سابقة للمجلس المركزي، فيما بقيت الجبهة الشعبية على موقفها السابق من مقاطعة اجتماعات

Digitized by Birzeit University Library

مؤسسات م. ت. ف. ورفض حزب الخلاص الاسلامي وحركة الجهاد الاسلامي المشاركة في اجتماع المجلس المركزي .

دارت النقاشات داخل أروقة المجلس المركزي وشهدت الجلسة الختامية مشادة سياسية حادة بسبب تغييرات جوهرية ادخلت على مشروع البيان الختامي الذي نص على أربعة نقاط رئيسية هي:

١- تأكيد انتهاء المرحلة الانتقالية.

٢- إبقاء جلسات المجلس المركزي مفتوحة.

٣- تشكيل لجان لوضع الاجراءات الضرورية لتجسيد السيادة.

٤- دعوة المجلس بكامل هيئته للالتئام في النصف الاول من شهر حزيران لاتخاذ القرار النهائي.

أعد البيان الذي يتضمن هذه النقاط لجنة مشكلة من حركة فتح، الجبهة الديمقراطية، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال، حزب "فدا" وعضو مستقل هو اسعد عبد الرحمن.

بعد الاطلاع على هذا البيان طلب الرئيس عرفات سحبه من التداول ودعا اللجنة المختصة بالصياغة الى اجتماع دار فيه حوار تركز على طلب "عدم التركيز على انتهاء المرحلة الانتقالية"، لأن ذلك يعني انتهاء مؤسسات الحكم الذاتي ويجبر القيادة الفلسطينية على تقديم البديل عن ذلك وهي غير جاهزة الآن لذلك. وبعد هذا اللقاء عدل البيان الختامي حسب الصيغة التي صدر بها (**الحياة اللندنية**، ١٩٩/٤/٣٠). واقر البيان بالتوافق وليس بالتصويت من قبل الاعضاء.

بيان المجلس المركزي الفلسطيني

أصدر المجلس المركزي بياناً مكونا من سبع نقاط اعتبر فيه اجتماعات الدورة الحالية للمجلس المركزي مفتوحة على أن يعود إلى الالتقاء في جلسة عامة خلال شهر حزيران ١٩٩٩. ودعا البيان الى المضي قدما في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها ووضع دستور فلسطيني. وأكد البيان على الأهمية المركزية لمدينة القدس واعتبر جميع الاجراءات الاسرائيلية المتخذة بحق المدينة إجراءات باطلة. كما دعا الشعب الفلسطيني إلى التصدي لسياسة الاستيطان وهدم البيوت الجارية في القدس

Digitized by Birzeit University Library

وسائر الاراضي الفلسطينية. وشدد البيان على ضرورة تكريس سلطة القانون والممارسة الديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع المدني. وكلف البيان المجلس المركزي واللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

ردود الفعل على قرارات المجلس المركزي

لم يدل الرئيس عرفات بأية تصريحات اثناء جلسات المجلس أو بعدها، ورفض سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الاجابة على اسئلة الصحفيين واكتفى بما ورد في البيان الصادر عن المجلس المركزي. كما رفض حسن عصفور، وزير الدولة، وكذلك محمد دحلان، رئيس جهاز الامن الوقائي، التعليق على بيان المجلس وقراراته. ويبدو أن القيادة الفلسطينية قد فضلت أن يجيب صائب عريقات على جميع الاسئلة حيث وصف عريقات البيان بأنه واضح ومحدد جداً، ويرتقي إلى مستوى التحديات المطلوبة. ورفض عريقات ما قاله مراقبون من أن صيغة البيان جاءت فضفاضة وقال بأن البيان وضع علاجات للمسائل المطروحة، حيث أن الاعلان عن الدولة هو شأن فلسطيني داخلي غير خاضع للمفاوضات والمساومات، وأن المجلس في حالة انعقاد سيعود بعدها للاجتماع في حزيران. وأضاف بأن اللجنة التنفيذية قد خولت بدراسة الاقتراحات الواردة من الدول الراعية والتعامل معها بمقتضيات المصلحة الفلسطينية العليا. واعتبر عريقات أن سريان المرحلة الانتقالية هو للتأكد من عدم افلات اسرائيل من تنفيذ ما اتفق عليه، خاصة وأن هناك ٣٢ استحقاقاً للاتفاقيات لم تنفذها اسرائيل بعد (**الحياة اللندنية**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

واعتبر زكريا الاغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن اعلان الدولة تم عام ١٩٨٨ في الجزائر وأن اجتماعات المجلس المركزي تتعلق بتجسيد الاعلان واتخاذ خطوات نحو تثبيت السيادة على الارض. وأضاف أن اللجان التي شكلها المجلس ستتابع القضايا المكلفة بها وأن جلساته المفتوحة ستعالج كل الامور التي تتعلق بموضوع السيادة مشيراً إلى أن الأمر لا يحتاج لاعلان جديد (**القدس**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

وقال عبد الله الافرنجي، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أن موضوع اعلان الدولة سيظل مطروحا "لأننا لا نريد أن نتخذ قراراً يستفيد منه رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو أو أي من القوى التي تحارب عملية السلام". وأضاف أن تشكيل لجنة لصياغة مشروع الدستور وتعميق الوحدة الوطنية وإزالة التوتر بين الفصائل تعتبر من أهم انجازات المجلس (**الحياة اللندنية**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

Digitized by Birzeit University Library

أما جمال زقوت، عضو المكتب التنفيذي لحزب "فدا"، فاعتبر ما جرى هو توافق وطني وعكس الواقعية السياسية الفلسطينية عندما أبقى كل الخيارات مفتوحة مشدداً على المغزى الذي تحمله عملية ابقاء جلسات المجلس مفتوحة (**القدس**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

ووصف عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، عبد الرحمن عوض الله، البيان الختامي للمجلس المركزي والاجتماعات الخاصة بإعلان الدولة بأنها مهمة للغاية كونها شددت على حق الشعب الفلسطيني المطلق في إقامة دولته المستقلة. وأضاف بأن البيان جاء متوافقاً مع وجهة نظر الحزب، لكنه أشار إلى بعض النواقص التي لم يأت البيان على ذكرها ومنها ما يتعلق بعدم تنفيذ قرارات سابقة للمجلس تدعو إلى الحوار الوطني الشامل وإلغاء جميع القيود السياسية والاقتصادية والامنية (**الحياة اللندنية**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

أما البيان السياسي الذي وزعته الجبهة الديمقراطية بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٩ فقد رأى أن نتائج اجتماع المجلس المركزي تترك الباب مفتوحا لمواصلة الحوار والتفكير المشترك بهدف تدارك الاخطار التي تنطوي عليها مواقف بعض الاتجاهات التي تدعو لتمديد رسمي للمرحلة الانتقالية استجابة للضغوط الاسرائيلية والامريكية.

واعتبر تصريح صحفي للجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٩ أن بيان المجلس المركزي قد استجاب للضغوط المسلطة عليه وعلى القيادة الفلسطينية المتنفذة. ووافق ضمناً على تمديد اتفاقات اوسلو بشقيها الانتقالي والنهائي. وحملت الجبهة الشعبية "اصحاب هذه السياسة" مسؤولية إقرار تمديد اتفاق اوسلو وتأجيل إعلان قيام الدولة المستقلة وما يترتب على هذا من نتائج سياسية ضارة.

واعترضت حركة المقاومة الاسلامية "حماس" على اعتبار البيان للشرعية الدولية المرجعية الاساسية واعتبر د. الزهار أن الشرعية الدولية لم تخدم يوما مصلحة الشعب الفلسطيني. وانتقد عدم تطرق البيان إلى انتهاء المرحلة الانتقالية رغم أن معظم المتحدثين أكدوا على ضرورة عدم تمديدها. وانتقد ايضاً اعتبار البيان للسلام خيارا استراتيجياً في الوقت الذي تسمى فيه حكومة نتنياهو هذا السلام بـ "سلام الردع" (**الحياه اللندنية**، ١٩٩٩/٤/٣٠).

وسجل محمد الهندي، احد قيادي الجهاد الاسلامي في فلسطين عدداً من "السلبيات "في البيان معتبرا صياغته عامة ومشككا في وجود الدولة التي اعلن البيان عن استكمال بنائها.

Digitized by Birzeit University Library

انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء في اسرائيل

جرت الانتخابات الاسرائيلية في السابع عشر من شهر ايار من هذا العام ولم يكن فوز حزب العمل برئاسة باراك في هذه الانتخابات مفاجئا كثيرا، خاصة وأن استطلاعات الرأي كانت تظهر فروقات كبيرة بين نتنياهو وباراك. ومن جهة أخرى، ظهر هناك تحول داخل المجتمع الاسرائيلي لفت انتباه القادة الفلسطينيين الذين لم يبدوا متفائلين كثيرا بهذا التغيير على صعيد المرحلة النهائية، خاصة وأن باراك جدد وكرر اللاءات المشهورة: لا للعودة الى حدود العام ١٩٦٧، لن يكون هناك جيش غريب متمركز غرب نهر الاردن، لا لتقسيم القدس، لا لتفكيك المستوطنات "ستظل معظم المستوطنات تحت لواء اسرائيل" (**الايام**، ١٩/٥/١٩٩٩).

من جهتها دعت السلطة الفلسطينية رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب، ايهود باراك، بالاقرار بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة، على اعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل الى سلام حقيقي في المنطقة، وطلبت السلطة من حزب العمل وقف النشاط الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية.

وتوالت ردود الفعل الفلسطينية على فوز باراك برئاسة الوزراء، حيث اعتبر احمد عبد الرحمن، الامين العام لمجلس وزراء السلطة، أن المهم بالنسبة للفلسطينيين هو سقوط برنامج الاستيطان والتوسع ورفض السلام. واضاف "لا نقول أن باراك هو طوق نجاة لنا لكنه اختير ليمثل مصلحة اسرائيل وليس مصالح شعبنا... ولا سبيل امام باراك سوى الانسحاب الكامل واقتلاع الاستيطان" (**الحياة اللندنية**، ١٩/٥/١٩٩٩).

وفي بيان وزعته حركة المقاومة الاسلامية عقب الانتخابات الاسرائيلية اعتبر باراك "ارهابي جديد يتسلم قيادة الكيان الصهيوني". وحذر البيان من "الاندفاع باتجاه العدو الصهيوني والتطبيع معه على حساب أمن شعبنا وحقوقه".

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فأعلنت في بيان وزعته في دمشق أنها "تنبه إلى عدم الوقوع في مستنقع الاوهام والمبالغات في المراهنة على استعدادات باراك للسير في طريق سلام قائم على أساس الاقرار بحقوق الشعب الفلسطيني". وذكر البيان أن باراك "يرفض حق العودة والتخلي عن القدس وإزالة المستوطنات".

وأصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا تعقيبيا على نتائج الانتخابات الاسرائيلية قالت فيه أن "باراك يتمتع بصقرية تضاهي صقرية نتنياهو حيال القضايا

Digitized by Birzeit University Library

الرئيسية على المسار الفلسطيني- الاسرائيلي. وتوقعت الجبهة أن تشهد مسيرة مدريد "زحفاً بطيئا على المسارين السوري واللبناني، مع استعصاء كامل على المسار الفلسطيني".

ومن جانبه اعتبر عبد الرحمن عوض الله، أحد قياديي حزب الشعب، أن تطوراً مهما طرأ على برنامج حزب العمل من مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة وتنفيذ استحقاق الاتفاقات الموقعة بين الجانبين. أما المراهنون، كما يقول عوض الله، على أن باراك سيعطيهم كل ما يحلمون به فسيكتشفون انهم واهمون.

ويعتقد محمد الهندي، احد قياديي حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، أن ما جرى في الانتخابات الاسرائيلية لا يعد انقلابا في المجتمع الاسرائيلي، وأن برنامج باراك لا يختلف عن برنامج نتنياهو في قضايا المفاوضات.

من السابق لأوانه توقع السياسات التي سيتبعها حزب العمل والاحزاب المتحالفة معه ولكن من الواضح جداً أن أي قرار سيتخذه باراك سوف يخضع لنقاشات معمقة داخل الاروقة السياسية الاسرائيلية وسوف يطرح للاستفتاء الشعبي ليتم اتخاذ القرار الذي سيخدم مصلحة اسرائيل أولاً وأخيراً.

يوم الغضب ضد الاستيطان

انطلقت مسيرات شعبية سلمية في العديد من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تلبية لنداء "يوم الغضب" احتجاجاً على مواصلة الحكومة الاسرائيلية سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات.

ورغم مشاركة الآلاف من الفلسطينيين في هذه المسيرات التي توزعت على تسع مناطق في الضفة وغزة الا أن الاحتجاجات ظلت محدودة نسبياً بالمعايير المحلية، خصوصاً عند مقارنتها بأحداث مشابهة مثل "مسيرة المليون" أو "أحداث النفق".

وتضاربت التفسيرات لحالة الاسترخاء في صفوف الفلسطينيين. فرأى مراقبون أن السلطة أرادتها هكذا لأنها سعت فقط لإيصال رسالة تحذيرية إلى الرئيس الاسرائيلي الجديد، فيما اعتبر آخرون أنها تعكس فشل القيادة في حشد تأييد الشارع الفلسطيني بسبب ضعف الثقة بينهما.

Digitized by Birzeit University Library

وشهدت الفترة التي أعلنتها السلطة الفلسطينية "يوم غضب" (٣-١٩٩٩/٦/٥) مواجهات عنيفة ، وخاصة في قطاع غزة، اسفرت عن استشهاد مواطن في منطقة الخليل واصابة العشرات من الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي.

وكان عدد من المسؤولين الفلسطينيين قد اعتبروا تظاهرات "يوم الغضب" رسالة موجهة إلى باراك بعدم مواصلة ما بدأته الحكومة السابقة.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية

حسن لدادوة*

احتل مشروع القانون المنظم لعمل الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية مكانة محورية في النقاش الدائر بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. فقد أثار مشروع القانون جدلا واسعا لدى هذه المنظمات منذ طرح أول مسودة له تحت عنوان "قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة" الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل الفلسطينية وصدر عن دار الفتوى والتشريع في وزارة العدل الفلسطينية عام ١٩٩٥، وذلك "لأهميته في تنظيم العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والمنظمات الأهلية الفلسطينية من جهة ثانية، وبين الأخيرة والمجتمع الفلسطيني من جهة ثالثة" [١]. وسيعرض التقرير المراحل المختلفة التي مر فيها مشروع القانون حتى إقراره، بالقراءة الثالثة، من قبل المجلس التشريعي في ٢١ كانون أول ١٩٩٨.

ويذكر أن السلطة التنفيذية أعادت في آذار ١٩٩٩ مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية إلى المجلس التشريعي من جديد، معترضة على الجهة التي يخولها مشروع القانون تسجيل أو ترخيص الجمعيات والهيئات الأهلية [٢]. وكان مشروع القانون قد خضع لنقاش وحوار مطولين خارج وداخل المجلس التشريعي. وأخذت المادة التي تريد السلطة التنفيذية تعديلها، وهي المادة المتعلقة بجهة التسجيل، قسطا وافرا من النقاش والجدل. وكان خيار التسجيل في وزارة العدل قد حاز على أغلبية كبيرة في

---

* حسن لدادوة: باحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

Digitized by Birzeit University Library

المجلس التشريعي الفلسطيني عند إقرار مشروع القانون بالقراءة الثانية، في حين تريد السلطة التنفيذية تسجيل الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الداخلية.

رد المجلس التشريعي التعديل المقترح من السلطة التنفيذية على مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بأغلبية ٣٨ عضوا، وأيد التعديلات ١٢ عضوا في جلسة ٢٥ أيار ١٩٩٩ . وأدخلت نتيجة التصويت المجلس التشريعي إشكالية نظامية (**الأيام**، ١٩٩٩/٥/٦). فقد اعتبرت الأقلية أن رد التعديل المقترح يتطلب رفضها من قبل ٤٥ عضو مجلس تشريعي على الأقل وفقا للمادة ٦٨ من نظام المجلس التشريعي. بينما ترى الأغلبية أن نتيجة التصويت كافية لإقرار مشروع القانون. وقدمت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، بالتنسيق مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رأيا قانونيا أكد على سلامة تصويت المجلس التشريعي برد التعديلات المقترحة، معللة ذلك بأن المادة ٦٨ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي لا تنطبق على هذه الحالة. فالمادة ٦٨ تفترض أن يقوم الرئيس برد مشروع القانون للمجلس، وأن يتم ذلك خلال شهر من رفع مشروع القانون إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذان الشرطان غير متحققان، فقد قدم التعديل باسم مجلس الوزراء، وبعد انقضاء مدة الشهر. وهذا يعني، وفقا للنظام الداخلي للمجلس التشريعي، أن القانون يعتبر نافذا، والمقترحات المقدمة لتعديله تعامل بوصفها مشروع قانون جديد لتعديل قانون سار، والمصادقة عليه تتطلب الأغلبية العادية (أغلبية المشاركين في التصويت). ولم يحسم المجلس التشريعي في هذا الأمر حتى بداية شهر حزيران ١٩٩٩ .

وذكرت مجلة **النشرة** "أن الرئيس ياسر عرفات أصدر تعميما على الوزارات المختصة أبلغها فيه ضرورة حصول الجمعيات غير الحكومية على الموافقة الأولية والتصريح بالعمل من وزارة الداخلية الفلسطينية قبل ممارسة أعمالها" (**النشرة**، نيسان ١٩٩٩). حاسما بذلك تضارب الصلاحيات في الوزارات المختلفة، ومستبقا نتيجة تصويت المجلس التشريعي حول مرجعية العمل الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إشكاليات العمل الأهلي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية :

تواجه المنظمات غير الحكومية ثلاث إشكاليات رئيسية فيما يخص علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وهي:

Digitized by Birzeit University Library

أولا، دور المنظمات غير الحكومية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

شكلت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أحد ركائز مقاومة الاحتلال. وقام معظمها كامتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، وقامت بأدوار مركبة ومتداخلة في مجالات السياسة، والعمل الخيري والخدماتي، وبخاصة الخدمات الصحية والزراعية والتعليمية.

ولد قيام سلطة وطنية حاجة إلى تحديد موقف من عدد من القضايا منها: العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي، والدور السياسي للمنظمة غير الحكومية بالعلاقة مع مهماتها الأخرى. وتعددت المواقف في هذا المجال في أوساط السلطة الوطنية الفلسطينية وفي أوساط المنظمات غير الحكومية، ويلاحظ في الخطاب المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، سواء من قبل السلطة أو من قبل نشطاء المنظمات غير الحكومية، ميل إلى إقامة تعارض بين مهنية هذه المنظمات وارتباطها بالأحزاب الفلسطينية، وكذلك التشديد على دورها الخدماتي في بناء "المجتمع المدني"، والإحساس بضرورة إحداث تغييرات على آليات عملها تتجاوب والتطورات الناشئة عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويشدد خطاب السلطة التنفيذية والمنظمات الأهلية، على أهمية دور الأخيرة، الراهن والمستقبلي. لكن هذا الخطاب يتباين تجاه القضايا التي يشدد عليها. ويمثل موقف أنيس القاق، وكيل مساعد وزارة التعاون الدولي، نموذجا للموقف الغالب في السلطة الوطنية الفلسطينية. فهو يشدد على "أنه لا توجد نية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية للسيطرة على المنظمات غير الحكومية. لكن يجب خلق الثقة بين المتبرع للمؤسسة وبين المؤسسة ليطمئن أن أمواله لم تذهب إلى جيب المسؤول" (٣).

لكن بعض أطراف السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتوان عن توجيه النقد الشديد إلى المنظمات غير الحكومية. فقد تم اتهام المنظمات غير الحكومية "بأنها صارت في معظمها تجارة رابحة، وصار المستفيدون منها طبقة، وهم يتلقون ملايين الدولارات، و"يتفننون" في إيجاد أفضل السبل لإنفاقها بطريقة تعود عليهم بالفائدة الكبيرة". ويصل الأمر إلى التشكيك في وطنية هذه المؤسسات، واتهامها بأنها تخدم الجهات الممولة التي "تطلع دولها على تفكير واتجاهات ومشاريع المجتمع الفلسطيني، وتستفيد من ذلك سياسيا واقتصاديا" (٤).

Digitized by Birzeit University Library

وتشير الندوة الصحفية التي نشرت في جريدة الأيام بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني ١٩٩٨ إلى تنوع تقييم القائمين على هذه المنظمات لأدائها. فقد رأى خليل الزبن، المنسق العا لمجلس اتحاد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة ورئيس الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان في قطاع غزة، أن المنظمات الأهلية، بشكل عام، "تتميز بالفوضى غير المسؤولة وهي تتزايد بشكل مرعب إذ وصل عددها إلى ١٧٠٠ مؤسسة، وتتشابه في المها والبرامج وقد تكون المسميات، وهناك تسخير لكافة الطرق والوسائل البهلوانية لاستقطاب التمويل لاستخدامه في ندوات ومؤتمرات وورش تصب كلها في اتجاه تسطيح معاناتنا والبعد عن عمق إشكالياتنا واحتياجاتنا" (٥). يرفض راجي الصوراني مدير المرك الفلسطيني لحقوق الإنسان ومن الأعضاء المؤسسين لشبكة المنظمات غير الحكومية، هذ التقييم مبديا رضاه عن أداء المنظمات الأهلية، مشيرا إلى التجربة الغنية التي اكتسبتها ف قطاعات التنمية الإدارية والزراعية والطبية والتربوية والقانونية التي ساهمت في عمليتي البناء والاعمار. مؤكدا أن التنوع يستجيب لاحتياجات المجتمع الفلسطيني.

ثانيا، العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية

يمكن ملاحظة ثلاثة اتجاهات داخل المنظمات غير الحكومية:

- اتجاه وضع نفسه في صف السلطة، بل وقام بحل المنظمة المدنية التي يقودها، أو حولها إلى ملحق للسلطة، وتحديدا في الحالات التي تولى فيها مسؤولو هذه المنظمات مواقع متنفذة داخل السلطة.

- اتجاه اتخذ خط المعارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية مطالبا بالاستقلالية الذاتية معتمدا على استقلاله المالي عبر التمويل الخارجي. وينقسم هذا الاتجاه إلى قسمين:

- الأول مستعد للتعاون والتقاطع والتشابك مع السلطة في موضوعات محددة في إطار احترام استقلالية المنظمات غير الحكومية.

- والثاني يرفض التعاون والعلاقة بأي شكل من الأشكال مع السلطة، معتبر نفسه جزءاً من المجتمع المدني الذي عليه أن يراقب ويتابع السلطة. فعلى سبي المثال قال باسم عيد رئيس الهيئة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في أحد التحقيقات الصحافية "لا أريد علاقة مع الأجهزة الأمنية، بل يهمني أن أتابع تطلعات المجتمع ومتطلباته".

Digitized by Birzeit University Library

- اتجاه ثالث يمكن وصفه بـ "المحايد". فقد انضمت غالبية منظمات هذا الاتجاه للمجالس التي شكلتها "الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية" في محافظات الضفة الفلسطينية المختلفة، وهي الهيئة المرتبطة "بمكتب المؤسسات الوطنية" التابع لمكتب الرئيس مباشرة [٦].

تتباين مواقف أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها من المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، أقامت وزارة الصحة الفلسطينية علاقات مشاركة مع منظمات غير حكومية فلسطينية صحية من النشيطين في شبكة المنظمات الأهلية، كلجان الإغاثة الصحية ولجان العمل الصحي. وتحاول وزارة الشؤون الاجتماعية إشراك بعض منظمات العمل الأهلي في رسم سياساتها وتطوير خدماتها. وقيمت مؤسسة القانون إيجابا تعاون جهاز الأمن الوقائي معها في تقريرها الثاني لعام ١٩٩٧. ويشير التقرير السنوي للجنة الإغاثة الزراعية لعام ١٩٩٧ إلى "تحسن واستقرار في العلاقة مع السلطة الوطنية". وأشار التقرير إلى تنفيذ أنشطة مشتركة خلال العام ١٩٩٧ مع إحدى عشرة وزارة مختلفة. في المقابل منعت وزارة الداخلية شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة من عقد اجتماعها العام بدعوى أنها غير مرخصة [٧].

شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية مكتب المؤسسات الوطنية وهو يتبع مباشرة إلى مكتب رئيس السلطة الوطنية. ويعتبر المكتب أن من مهماته تنظيم قطاعات المجتمع غير المؤطرة، ومتابعة وتوجيه المنظمات غير الحكومية والإشراف عليها. واعتبر مكتب المؤسسات في بيان نشره في جريدة الأيام بتاريخ ٧ كانون ثاني ١٩٩٧ أن السلطة الوطنية الفلسطينية "تهدف إلى النهوض بالمؤسسات الأهلية"، وأنها تحرص على أن تكون لها هيئتها العامة، وهيئتها الإدارية المنتخبة ديمقراطيا، ونظامها الداخلي وبرامجها، وأن تكشف للدوائر ذات الاختصاص في السلطة عن مصادر تمويلها وطرق إنفاق هذه الأموال.

وزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية

تعتبر رئاسة السلطة التنفيذية أن وزارة الداخلية الفلسطينية هي الجهة المخولة بالإشراف على العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية. ومن هنا يكتسب موقف الوزارة من العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية أهمية خاصة.

Digitized by Birzeit University Library

لا يعترف مدير دائرة الجمعيات في مديرية الشؤون العامة في وزارة الداخلية الفلسطينية، يونس أبو الندى، بوجود شبكة منظمات أو اتحاد عام للمنظمات غير الحكومية أو مجلس اتحاد المنظمات. ويقول أن العلاقة بين الطرفين (وزارة الداخلية والمنظمات الأهلية) تقوم وفق "قانون الجمعيات المعمول به في داخل الوطن" (علما بأن القانون لم يصادق عليه الرئيس بعد). ويحدد مهام الوزارة في هذا المجال بالترخيص ومتابعة ومراقبة الأداء الإداري والمالي للجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية. ويشير إلى أن الوزارة تلمست عددا من الخروقات والتجاوزات في عمل المنظمات الأهلية، مما دفعها للتعامل بصرامة معها، فتم إغلاق حوالي ١٠٠ مؤسسة في قطاع غزة. ويذكر أن عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تعمل حاليا في قطاع غزة ٣٧٨ مؤسسة مسجلة في وزارة الداخلية. ويعتبر أن "صرامة الإجراءات جعلت الكثيرين يسحبون تراخيصهم ويتوجهون إلى وزارة العدل" [٨].

ثالثا، التمويل الخارجي

يعتمد عدد من المنظمات غير الحكومية، وتحديدا الجديدة منها [٩]، في تمويل نشاطاتها على ممولين من الخارج. ويرى جورج كرزم (أحد العاملين في المنظمات غير الحكومية) أن هذه المنظمات نشأت نتيجة التزاحم الفصائلي، وليس نتاجاً لاحتياجات مجتمعنا، وتمولت فصائلياً، ثم من مصادر خارجية، وأصبحت بهذه الطريقة أدوات للاختراق الغربي للمجتمع الفلسطيني، ولتعزيز التطبيع مع إسرائيل.

الانتقادات الموجهة للمنظمات غير الحكومية

يدور الجدل حول قضايا العمل الأهلي بين بعض المنظمات الأهلية (تحديدا شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية) وبين أوساط داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض المهتمين من رجالات فكر وقانون وعمل عام. ورصد تيسير محسن (وهو عضو لجنة التنسيق لشبكة المنظمات غير الحكومية) في مقال في جريدة القدس بتاريخ ١٦ كانون ثاني ١٩٩٧ بعنوان "المنظمات الأهلية بين الرفض والقبول"، أهم المسائل التي دار حولها النقاش بين الطرفين في الفترة السابقة (١٩٩٥-١٩٩٦) كالتالي:

١. تعمل واجهات سياسية.
٢. كثرة وتكرار البرامج والمشاريع.

Digitized by Birzeit University Library

٣ . اختلاس الأموال التي هي من حق الشعب الفلسطيني.

٤ . غياب الشفافية والطابع الديمقراطي والجماهيري في بنائها وعملها.

٥ . اتخاذ موقف معاد من السلطة الوطنية الفلسطينية.

٦ . غياب مبرر استمرارها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

٧ . ضرورة خضوعها لمرجعيات قانونية محددة لضبط عملها.

يحدد تيسير محسن أن السبب الكامن وراء الخصومة بين أوساط في السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية يرتبط بتزوع ما لدى جهات رسمية تجد صعوبة في التحول من إطار ممركز مقاتل عالي التنظيم والدقة إلى بنية حكومية متعددة". ويضيف البعض، أن هذا يحتاج إلى استكمال بالاشارة الى اتخاذ بعض المنظمات غير الحكومية موقفا رافضا لأية علاقة مع السلطة، وفي نفس الوقت توثيق صلاتها مع جهات التمويل الخارجية. فقد استخدمت الشبكة علاقاتها الدولية للضغط بشأن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية، لذا اضطرت السلطة، كما يقول دنيس سوليفان، لسحب مسودة مشروع قانون الجمعيات الخيرية الثانية من التداول قبل يوم واحد من اجتماع الدول المانحة في باريس في أكتوبر ١٩٩٥، وذلك بعد تحذير من الدول المانحة من مغبة الاستمرار في طرح هذه المسودة [١٠].

العلاقة ما بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

تتوزع الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية على خمسة اتحادات: الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وهو أقدمها ويضم في صفوفه جميع الجمعيات الخيرية، وكانت هذه الجمعيات تنظم في اتحادات مناطقية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ويضم الاتحاد في صفوفه ما يقارب ٣٦٥ جمعية (وفقا لأرقام وزارة الشؤون الاجتماعية)، ويتابع من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. وقد أسس مكتب المؤسسات الوطنية في السلطة الوطنية الفلسطينية إطارين تمثيليين للمنظمات غير الحكومية هما: الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية في الضفة الفلسطينية والتي تضم، وفق بيانات هذه الهيئة، ١٢٠٠ منظمة، ومجلس اتحاد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة.ويضم ٢٠٠ منظمة. و "الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة" والذي يضم في صفوفه ٩ منظمات. وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتضم في صفوفها ٧٠ منظمة وجمعية [١١].

Digitized by Birzeit University Library

وبرر خليل الزبن المنسق العام لمجلس اتحاد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، ورئيس الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان في قطاع غزة تشكيل اتحاد المنظمات غير الحكومية بأن "الأحزاب اليسارية تنبهت وبدأت تؤسس مؤسساتها قبل غرق المركب، وقامت باستثناء الكثير ممن يختلفون معهم في التوجه. لذلك ظلت شبكة المنظمات ناديا فنوياً مغلقاً يكاد يكون حزبا سياسيا غير معلن يضم مجموعة تسمي نفسها يسارية تعمل على تسيس العمل الأهلي الإنساني لصالحها. لذلك توجب القيام بعملية تصحيح وتصويب شعارها إخراج عملنا الإنساني التطوعي من دائرة القولبة والاستخدام السياسي". ويذكر أن تمويل مجلس اتحاد الجمعيات الأهلية الذي يرأسه من السلطة الوطنية الفلسطينية ليس تهمة أو إدانة، بل محاربة للذين غيروا العمل التطوعي الخيري إلى احتراف نخبوي (١٢).

ومن جهته يوضح ناصر الكفارنة عضو الهيئة التنسيقية للشبكة ورئيس الاتحاد الزراعي أن "الشبكة لا تطرح نفسها كجهة تمثيلية، وهي جهة تنسيقية تعمل على نسج علاقات مفيدة داخل وخارج المنظمات الأهلية في إطار التنمية المستدامة وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني دون تمييز في تقديم الخدمات."

بينما نشطت شبكة المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في العمل مع السلطة التنفيذية، وبتركيز خاص مع المجلس التشريعي، لإقرار قانون متوازن ينظم قطاع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخيري، وحققا نجاحا ملموسا في هذا المجال، ظلت الاتحادات التي شكلها مكتب المؤسسات الوطنية بعيدة عن الجدل الذي رافق مراحل إقرار القانون طوال خمس سنوات، رغم أنها هيئات تمثيلية للقطاع الأهلي وفقا لأنظمتها الخاصة.

مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

طرحت ثلاث مسودات من مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للنقاش العام خارج المجلس التشريعي. وعكست هذه المسودات وجهات نظر الجهات التي أصدرتها في فهم العمل الأهلي وآليات تنظيمه. كان أولها المسودة التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية وقد صدرت عن ديوان الفتوى والتشريع وأثارت في حينه جدلا واسعا وحاميا بين شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية من جهة وبين السلطة التنفيذية من جهة أخرى. ورافقتها حملة اعلامية اتسمت بالحدة. وأعدت وزارة الداخلية الفلسطينية بدورها مسودة خاصة بمشروع

Digitized by Birzeit University Library

القانون تلزم المنظمات غير الحكومية بالتسجيل في وزارة الداخلية. ويعكس تقديم السلطة التنفيذية مسودتين لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وجود أكثر من رأي داخلها حول موضوعة العمل الأهلي. وتقدمت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بمسودة بديلة تحت عنوان "قانون الجمعيات والهيئات الأهلية" في تشرين ثاني عام ١٩٩٦.

وتوج النقاش بين الجهات المعنية بعقد ورشة عمل لنقاش مسودة جديدة لتنظيم عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، بمشاركة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ولجنة وزارية من خمس وزارات هي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، ومكتب المؤسسات الوطنية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بهدف بلورة إجماع حول القانون المقترح يراعي احتياجات المجتمع الفلسطيني [١٣].

اعتبارات السلطة الوطنية الفلسطينية في التعامل مع العمل الأهلي الفلسطيني

حسب رأي الدكتور ذياب عيوش وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية فإن السلطة التنفيذية الفلسطينية تقر بأهمية العمل الأهلي، وبدوره المكمل لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية. ويحدد الدكتور عيوش الأغراض التي توخى مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الخاصة تحقيقها في "توفير مرجعية قانونية رسمية واحدة لعمل الجمعيات والهيئات والمؤسسات المعنية، والالتزام بأن تكون الوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) هي المرجع الرسمي والمسؤول عن العمل الاجتماعي في أرجاء الوطن، وإضفاء الصفة القانونية على عمل الجمعيات والهيئات والمؤسسات التي يشملها القانون حتى تمارس عملها بحرية وحتى تتمكن من تلقي الدعم الحكومي والأهلي، وتنسيق عمل المؤسسات الاجتماعية ومساعدة هيئاتها الإدارية والعمومية على أن تمارس نشاطا جماعيا ديمقراطيا قائما على التعاون والانتخابات الحرة، وتحقيق التكامل بين خدمات الحكومة والخدمات الأهلية منعا للازدواجية، وممارسة السلطة لحقها في التأكد من أن ما يقدم للجمعيات والهيئات والمؤسسات من دعم إنما يذهب بالطريق الصحيح ويأتي من مصادر غير معادية حفاظا على مصلحة المجتمع وصونا للوطن من التعرض للأخطار، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى، ومنها وزارات الداخلية والتعاون الدولي والتربية والصحة."

Digitized by Birzeit University Library

موضوعات الخلاف كما حددتها شبكة المنظمات الأهلية

حددت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ثلاثة موضوعات أساسية تمثل أوجه الاختلاف بينها وبين السلطة التنفيذية فيما يخص مشروع القانون المقترح، وهي تمثل نقاط الاختلاف بينها وبين السلطة التنفيذية في فهم دور العمل الأهلي وآليات تنظيمه. وهي تكشف عامين من الحوار بين الطرفين (نشرة "رسالة إخبارية" العدد السابع، الصادر في شباط سنة ١٩٩٧):

أولا، رأت الشبكة أن مواد مشروع القانون تعيق من تسجيل الجمعيات وتحد من إنمائها. ومثال على ذلك أن تعريف الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والمؤسسات الخاصة لا يراعي خصوصية نشأة وعمل المنظمات الأهلية الفلسطينية الذي "جعله متعددا تنظيميا ومؤسساتيا، ولا يقتصر التعدد على المفهوم السياسي، (بل يتعداه إلى) المفهوم الفكري والتنموي، وهو ما لا يعترف به مشروع القانون المقترح" (١٤).

ثانيا، استقلال المنظمات غير الحكومية، حيث تحدد النشرة الإخبارية للشبكة الخلاف في هذا المجال كما يلي: "إن المسألة الأكثر أهمية في موضوع الاستقلالية تتعلق بالتعددية البرامجية، ومساءلة هذه الهيئات من قبل مرجعياتها الإدارية والبرنامجية ومن قبل هيئاتها العامة". وترى الشبكة أن عدداً من الفصول (الفصول ٢، ٣، ٤ و٧) من مسودة ديوان الفتوى في وزارة العدل الفلسطينية، تعيق وتحد من استقلالية المنظمات الأهلية الفلسطينية.

ثالثا، المساءلة والمحاسبة، حيث ترى الشبكة أن مشروع القانون ينظر إلى مسألة المساءلة والمحاسبة بشكل إداري بيروقراطي ضيق باعتبارها إجراءات تشدد على المراقبة الحكومية الدقيقة لعمل هذه المؤسسات والتأكد من عدم خروجها عن المسار، مؤكدة في الوقت نفسه على أهمية المساءلة والشفافية في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية أمام السلطة التنفيذية وأمام مرجعياتها.

تقييم المركز الدولي للقانون غير الربحي لمسودتي قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية

ويفيد في هذا المجال استعراض تقييم المركز الدولي للقانون غير الربحي (ICLN)(١٥) لمشروعي قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية المقدمين من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان الفتوى في وزارة العدل الفلسطينية من جهة، وشبكة

Digitized by Birzeit University Library

المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. وتعكس ملاحظات المركز الدولي للقانون غير الربحي المعايير والمبادئ الدولية التي واجهتها (ICLN) خلال عملها في معظم دول العالم، كما يقول المركز في مقدمته للتقييم الذي أعده بناء على طلب فلسطيني.

التعاريف: ويشمل هذا القسم أنماط المؤسسات المشمولة بالقانون وجهة الإشراف على عملها. وتعطي مسودة وزارة الشؤون الاجتماعية الإشراف على عمل الجمعيات والهيئات والمؤسسات لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتنمط المؤسسات إلى: الجمعيات الخيرية، الهيئات الاجتماعية، المؤسسات الخاصة التي تقوم بأعمال خيرية أو رعاية خيرية، منظمات خيرية أجنبية. بينما تعطي مسودة شبكة المنظمات الأهلية الإشراف للوزارة المختصة في المجال الرئيسي لعمل الجمعية أو الهيئة، وتحدد نوعين من المنظمات: الجمعية أو الهيئة التي تهدف إلى القيام بأعمال للصالح العام دون استهداف الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لمنفعة شخصية، ومنظمات أجنبية. ورغم أنها ترى أن بساطة أسلوب مسودة قطاع المنظمات غير الحكومية معقول، إلا أنها ترى أنه غير هام، وتقترح تصنيفا بديلا يتماشى مع ما هو موجود بشكل عام في الدول الأخرى: الجمعيات (مجمعة من الأشخاص وتشكلت من أجل هدف محدد)، المؤسسات أو الصناديق (والتي هي عبارة عن تراكمات لرأسمال ما للالتزام بغاية محددة)، والمؤسسات التي هي أعمال (enterprises) تأسست لغايات المصلحة العامة. وترى "أن مكانة وظائف الإشراف الحكومي العامة هي أقل أهمية من الطريقة التي يتم بها القيام بهذه الوظائف". والأهم من وجهة نظر (ICLN) هو "التنفيذ الفعال للقانون والشفافية في عمل المنظمات غير الحكومية، والتدقيق الإداري العادل من قبل سلطات حكومية مدربة وكفؤة".

جهة التسجيل: ترى (ICLN) أن من الشائع دوليا أن يقدم طلب التسجيل إلى مكان واحد، ويستحسن أن تكون هذه المؤسسة ذات علاقة بالمحكمة، لأن المحاكم تخضع عادة لأحكام التسجيل المنصوص عليها في القانون دون اعتبار عوامل أخرى. وترى أنه يجب أن تكون عملية التسجيل سهلة وقليلة التكلفة، وتستجيب لأقل متطلبات قانونية لتمكنها من أن تكون قانونية.

واجبات وحقوق الجمعيات والهيئات غير الحكومية: ويتعلق الاختلاف هنا في استقلالية المؤسسة، وحقها في الملكية. وتنص مسودة شبكة المنظمات غير الحكومية على حق المؤسسات في الملكية بهدف تنفيذ أهدافها. أما مسودة وزارة الشؤون الاجتماعية فتشترط ذلك بموافقة الوزارة المسبقة. وتنص مسودة السلطة على حق الوزارة في القيام

Digitized by Birzeit University Library

بزيارات تفتيشية لأية جمعية، ومن حقها فحص السجلات من أجل التأكد من الالتزام بالقانون. بينما ترى شبكة المنظمات الأهلية أن يكون التفتيش مرفقا بقرار مبرر صادر عن الوزارة. وترى (ICLN) أن المنظمات غير الحكومية هيئات اعتبارية مستقلة لها الحق في الملكية بدون موافقة أية جهة حكومية. وترى أن الدخول ومراجعة أوراق أية جمعية بصورة اعتباطية من قبل بعض المسؤولين يمس باستقلالية المؤسسة.

دور الهيئة الإدارية والجمعية العمومية: وتشير(ICLN) إلى حكم مزعج في هذا المجال في مسودة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو المتعلق بالسماح لوزير الشؤون الاجتماعية بالتدخل بشكل مباشر بإدارة مجلس الإدارة للمنظمة في ظروف معينة. وتفضل ما جاء في منهج مسودة المنظمات الأهلية الذي يوفر إمكانية معالجة هذه المسائل في الأنظمة الداخلية. وفي حالة كون المشكلة تتعلق بمخالفة القانون أو تتعلق بالثقة فمن الأفضل اللجوء للمحاكم من قبل الجهة التي لها صلاحية فرض النظام.

الأحكام المالية: تقضي مسودة وزارة الشؤون الاجتماعية إعلام وزير الشؤون الاجتماعية عن مكان الأرصدة البنكية وموافقته على الإيداعات التي تزيد عن المصروف الشهري ولجمع التبرعات ونقل الأموال من وإلى فلسطين. وترى (ICLN) أن ذلك يعتبر كقاعدة عامة تدخلا غير ملائم في الشؤون الداخلية للأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية. وترى أن اختيار البنوك وطبيعة وحدود نشاطاتهم البنكية يجب أن لا تكون من شؤون الهيئات الحكومية ما دامت تقدم تقارير دورية وملائمة وما دامت أحكام الأمور المالية مشمولة في القانون.

حل المنظمات والهيئات غير الحكومية: تشير مسودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عمل مباشر من قبل وزير الشؤون الاجتماعية، وتجيز المادة ٤٨ من المسودة إغلاق أية مؤسسة إذا كان هناك شك بمخالفة القانون من قبل أي عضو مجلس إدارة للمنظمة. وترى مسودة شبكة المنظمات الأهلية اتخاذ إجراء قضائي من المحكمة وتعيين مصفٍ في حالة الحل الإجباري. وتعلق (ICLN) على مسودة السلطة الوطنية الفلسطينية بأن التعريف الاعتباطي يكون للوزير فقط إذا كان هناك شك بمخالفة القانون مخالفة صريحة لاستقلالية شخصية اعتبارية، كما أنها تعطي الفرصة لاستغلال سلبي لحقوق المنظمات المعترف بها عموما. وترى أن المنهج العام لمسودة السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالحل الإجباري يظهر على أنه غير حام لحقوق هذه المنظمات. وعلى الأقل يجب أن لا يتخذ قرار كهذا من قبل أية جهة حكومية بدون الاعتماد على نتائج وقرار محكمة ذات صلاحيات وحق الاستئناف من قبل المنظمة المتأثرة.

Digitized by Birzeit University Library

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بالقراءة الأولى بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٩٨. وساهمت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية بدور فاعل في النقاشات التي رافقت إقرار القانون، وشكلا مجموعة ضغط ناجحة في العمل مع المجلس التشريعي. فقد "أدارت شبكة المنظمات الأهلية خلال السنوات الثلاثة التي سبقت إقرار مشروع القانون مجموعة كبيرة من اللقاءات والحوارات وورشات العمل التي ضمت أعضاء المجلس التشريعي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والوزارات الفنية في السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الدولية غير الحكومية الصديقة، وغيرها من الهيئات المعنية بإقرار القانون" [١٦].

أعربت شبكة المنظمات الأهلية عن ارتياحها من نتائج التصويت على مشروع القانون بالقراءة الأولى. وقيمته بأنه "يستجيب لرغبات وتطلعات الأغلبية الساحقة من المنظمات الأهلية الفلسطينية في إقرار قانون ديمقراطي وعادل ينظم الحياة الأهلية الفلسطينية وفق قواعد الحق والعدل والديمقراطية والتجربة التنموية الأهلية الفلسطينية المميزة" وأكدت أنها ستواصل العمل من أجل تطوير القانون في القراءات اللاحقة [١٧].

جاءت مسودة القانون المقرة بالقراءة الأولى توفيقا بين مسودتي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومسودة ديوان الفتوى، وحققت بعض مطالب الشبكة. ومن المفيد المقارنة بين مذكرة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية الثانية المرفوعة لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني حول صيغة مشروع القانون التي قدمت للقراءة الأولى في المجلس التشريعي بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٨ والصيغة المقرة بالقراءة الثالثة، وذلك للوقوف على درجة نجاح شبكة المنظمات الأهلية في تمرير اقتراحاتها لصياغة القانون.

أولا، الاقتراحات التي قبلها المجلس التشريعي

١- جهة التسجيل، حيث اقترحت المذكرة أن تقوم وزارة العدل الفلسطينية بمتابعة شؤون الجمعيات. ويذكر أن الاقتراح الأولي للشبكة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية كان التسجيل لدى كاتب عدل. لكن مع استثناء هذه الإمكانية وحصر الاختيار بين وزارة العدل ووزارة الداخلية اختارا وزارة العدل.

٢- تعريف الجمعية أو الهيئة: الجمعية أو الهيئة الأهلية هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف

Digitized by Birzeit University Library

مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة خاصة.

٣- تعريف النشاط الأهلي: أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعا أو اختياريا ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعيا أو صحيا أو مهنيا أو ماديا أو روحيا أو فنيا أو رياضيا أو ثقافيا أو تربويا.

٤- تسجيل الجمعيات والهيئات: تنشئ الوزارة دائرة تعنى بشؤون تسجيل الجمعيات والهيئات بالتنسيق مع الوزارة المختصة لغايات تنفيذ هذا القانون. وقد شطب البند الثاني من هذه المادة وأدمجت معها المادة التالية والتي لا اعتراض عليها من قبل الشبكة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

٥- حل الجمعية أو الهيئة: إذا ثبتت مخالفتها لنظامها الأساسي مخالفة جوهرية ولم تصحح أوضاعها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ إنذارها خطيا بذلك من قبل الوزير أو الدائرة.

ثانيا، الاقتراحات التي رفضها المجلس التشريعي

١- لم يستجب لاقتراحات الشبكة فيما يخص عدد أعضاء الهيئة الإدارية، حيث اقترحت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية أن يتراوح عددهم بين ٣ إلى ١٣ عضوا، بينما ينص مشروع القانون على أن يكون عدد أعضاء الهيئة الإدارية بين ٧ إلى ١٣ عضوا.

٢- على الجمعية أو الهيئة أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى مصرف أو مصارف معتمدة من قبلها وعليها أن تخطر الوزارة المختصة عن جهة الإيداع. ولا يجوز للجمعية أو الهيئة الاحتفاظ لديها برصيد نقدي يزيد عن مصروف شهر واحد، حيث رأت الشبكة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية أنه لا ضرورة لإبلاغ الوزارة عن جهة الإيداع كل مرة.

٣- ينص مشروع القانون على "أن تقوم الوزارة بالاستئناس برأي وزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بطلب تسجيل الجمعية أو الهيئة الأجنبية". واقتراح الشبكة لا ينص على الاستئناس برأي وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

يظهر من العرض السابق مدى اقتراب الصيغة المقرة بالقراءة الثالثة لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية من صيغة شبكة المنظمات الأهلية. ومدى تفهم أعضاء المجلس التشريعي لدوافع الشبكة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في اقتراحاتهم لتنظيم العمل الأهلي الفلسطيني على أسس ديمقراطية[١٨] . لكن ما زال لدى الوزير والوزارة صلاحيات "مقيدة" للتأثير في عمل الجمعيات والهيئات الأهلية، من خلال صلاحية رفض التسجيل المبرر (وبإمكان القائمين على الجمعية أو الهيئة الاعتراض على ذلك أمام القضاء)، مراقبة ومتابعة عملها وتمويلها، وصلاحية حل المنظمات أو الجمعيات التي تخرق أنظمتها الداخلية، ولكن بعد إنذار خطي بتصحيح أوضاعها خلال مهلة معقولة.

خلاصة

بعد انقضاء خمس سنوات من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية مازالت العلاقة بينها وبين المنظمات غير الحكومية غير مستقرة. لكنها شهدت، بالإجمال، تحسنا يمكن ملاحظته بازدياد النشاطات المشتركة بين بعض الوزارات وبعض المنظمات غير الحكومية. كما أن بعض الوزارات، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، تشرك القطاع الأهلي في بلورة ومتابعة بعض خططها. وازداد عدد ورش العمل المشتركة وتنوعت. لكنها لم ترسم، بعد، في نهج محدد المعالم، ممأسس، وله تقاليده وأسسه القدرة على فرض نفسها على كل الأطراف المعنية، بغض النظر عن مواقف الأشخاص ذوي العلاقة من موضوعة العمل الأهلي.

وما زالت السلطة الوطنية تفتقد لأساس قانوني ينظم عمل القطاع الأهلي، وينظم العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. فقد أعادت السلطة التنفيذية مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية إلى المجلس التشريعي لإعادة نقاشه من جديد، وخاصة الفقرة المتعلقة بالجهة المخولة بتسجيل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، بهدف تغييرها لتصبح وزارة الداخلية هي الجهة المخولة بمتابعة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

بعد خمس سنوات من العلاقات المضطربة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، ما زالت الاحتمالات مفتوحة لتطورها بأكثر من اتجاه: باتجاه علاقات تكاملية بين الطرفين، أو باتجاه إلحاق العمل الأهلي بالسلطة التنفيذية

Digitized by Birzeit University Library

وتهميش فاعليته. وسيكون للقانون المنظم للقطاع الأهلي وغير الحكومي دور كبير في تحديد الأسس التي ستقوم عليها العلاقة بين الطرفين. وهذا يفترض تكثيف جهود شبكة المنظمات الأهلية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية للحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها في الفترة السابقة وإقرار قانون عادل يضمن حرية الفرد والمؤسسة وديمقراطية المحاسبة.

الهوامش:

١-رسالة اخبارية صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، العدد السابع، شباط ١٩٩٧ .

٢- جريدة الأيام، ١٩٩٩/٣/١٢ .

٣- جريدة الأيام، مقابلة مع انيس القاق، ١ شباط ١٩٩٧ . وصنف القاق، في المقابلة نفسها، المنظمات غير الحكومية وفقا لموقف السلطة التنفيذية منها إلى:

أولا، المنظمات الصحية، والجامعات والمدارس واتحاد الجمعيات الخيرية، ويتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية دعم هذه المؤسسات.

ثانيا، منظمات حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وكل ما يتعلق بالمرأة، وهذا النوع من المنظمات لا تتدخل به السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا تطالب الجهات المانحة بأن تلغي برامج مساعداتها لها. وتقر السلطة الوطنية الفلسطينية بوجوب استقلالية هذه المنظمات. وهي لا تتلقى أي دعم من السلطة.

ثالثا، المنظمات البحثية والبيئية وغيرها التي عليها أن تدرك أنها لا تستطيع أن تعمل وحدها في ظل وجود سلطات رسمية موجودة على الأرض مثل سلطة المياه والطاقة والبيئة. وعليها أن تتعاون مع المؤسسات الرسمية وإلا ستكون هناك ازدواجية في العمل.

رابعا، الدكاكين السياسية لا داعي لوجودها، خاصة مع شرعية العمل الحزبي وحريته.

وأضاف "أن هناك الكثير من سوء الفهم في موضوع التعاون بين الطرفين (السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية)، وهذا يؤدي إلى أن يعكس بعض المسؤولين صورة المؤسسات داخل السلطة بشكل سيء. كما أن هناك بعض المؤسسات تعكس صورة السلطة بشكل سيء في أعين المؤسسات الأخرى".

٤-إبراهيم دعيبس، "بزنس المكاتب والجمعيات غير الحكومية"، جريدة القدس، ٣١ كانون أول ١٩٩٦ .

٥-الأرقام التي ترد حول عدد المنظمات غير الحكومية متباينة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تحديد تعريف للمنظمة الأهلية أو غير الحكومية، وإلى تعدد مرجعيات التسجيل والترخيص، ويعود أيضا إلى عدم وجود تعداد دقيق لها وعادة تعطى أرقام اعتباطية.

Digitized by Birzeit University Library

٦-وليد سالم، **السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات المجتمعية التطوعية**، دراسة تحت الطبع، منشورات منتدى أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

٧- **رسالة إخبارية صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية**، شباط ١٩٩٧ .

٨- جريدة **الأيام** بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨ .

٩- يستخدم هنا تعبير المنظمات الجديدة لتمييزها عن الجمعيات والهيئات المحلية التقليدية التي نشطت في فلسطين واعتمدت في تمويلها وتحديد أولوياتها على المجتمع المحلي، مثل الجمعيات الخيرية. وتنشط المنظمات الجديدة، عادة، في مجالات البحث وحقوق الإنسان وقضايا الجندر والتثقيف المدني والتدريب على الديمقراطية وبناء المؤسسات.

١٠-وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية **والسلطة الوطنية الفلسطينية**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، حزيران، ١٩٩٩ .

١١- **المصدر السابق.**

١٢-جريدة **الأيام** بتاريخ ٢٦ تشرين أول عام ١٩٩٨ .

١٣- **رسالة إخبارية صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية**، شباط ١٩٩٧ .

١٤-قارن ذلك مع ورقة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المشار إليها سابقا حول التعدد غير المجدي.

١٥- المركز الدولي للقانون غير الربحي-واشنطن، **تعليقات على مسودات القوانين التي تحكم قطاع المنظمات غير الحكومية**-فلسطين.

١٦-**رسالة إخبارية صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية**، العدد الثاني عشر حزيران ١٩٩٨ .

١٧-**المصدر السابق.**

١٨-لكن "**النشرة**"، التي يرأس تحريرها المنسق العام لمجلس اتحاد المنظمات الأهلية في قطاع غزة خليل الزبن، لها رأي آخر. فقد نشرت تعليقا على إقرار مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بالقراءة الثالثة في المجلس التشريعي، جاء فيه ما يلي: "لاحظت النشرة أن حماس بعض أعضاء المجلس التشريعي في تبني ملاحظات وإضافات "الشبكة" لمشروع القانون، والتعجيل بإقراره بأن تكون وزارة العدل هي المرجعية لجمعيات العمل الأهلي ومراكز الـ NGOs، كان مرده أن جل هؤلاء هم شركاء في بعض هذه الجمعيات الأهلية، أو أعضاء في مجالس إدارتها. وأن عدداً غير قليل منهم قد سارع إلى تشكيل جمعية خاصة به قبل صدور القانون، وسعيا وراء حصة من مصادر التمويل الأجنبي". وأضافت أن "وزارة العدل لا توجد بها أية دائرة لتسجيل ومتابعة الجمعيات، سوى قسم ترخيص الشركات، وهو القسم الذي تمكن العديد من المراكز والجمعيات الحزبية والعائلية والشخصية من خلاله من الالتفاف على القانون السابق لتسجيل شركات غير ربحية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والصحة والبيئة، .... الخ" (**النشرة** العدد الثاني عشر، السنة الثالثة عشرة، ديسمبر ١٩٩٨).

Digitized by Birzeit University Library

أحداث خانيونس - رفح
تستوجب علاج الأسباب لا النتائج

زياد عثمان*

خلال شهري شباط وآذار الماضيين، شهدت محافظتا خانيونس ورفح اضطرابات وحالة من التوتر الشديد إثر حادثين منفصلين رابطهما المشترك إصدار حكم بالإعدام رمياً بالرصاص على خلفية تهمتين : الأولى، اغتصاب طفل من قبل ضابط عقيد في حرس الحدود الفلسطيني في محافظة خانيونس، حيث طالبت القوى والفعاليات والأهالي بإعدام العقيد.

والثانية، مقتل نقيب في الأمن الوقائي أثناء مطاردة ثلاثة من الشبان لاعتقالهم في محافظة رفح. وبعد اعتقال المتهمين وتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة أصدرت حكمها بإعدام أحد الشبان. وعلى إثرها شهدت المحافظة مظاهرات واضطرابات احتجاجاً على القرار، خلفت وراءها ضحايا وجرحى.

وللمزيد من التفاصيل حول الحدثين اللذين تفاعلا على غير مستوى، نسلط الأضواء في هذا التقرير على تداعياتهما عرضاً وتفصيلاً مروراً بردود الفعل المتولدة عنهما، ومواقف مختلف الأطراف والهيئات الفلسطينية المختلفة.

---

* زياد عثمان: حاصل على درجة بكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية من جامعة بيرزيت عام ١٩٨٣، وله دراسات حول الصراع العربي-الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

أولاً، أحداث محافظة خانيونس

روت مصادر متوافقة صحفية وحقوقية فلسطينية ما حدث للطفل سائد أبوشمالة (٦ سنوات) من مخيم خانيونس على الشكل التالي : كان الطفل المذكور يلعب ظهر يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/٢/١٩ بالقرب من منزله، عندما توقفت سيارة بيضاء بجانبه، ونزل منها شخص يرتدي زياً عسكرياً. وقام بضرب الطفل وإجباره على الصعود الى السيارة، وقد توجه الجاني الى أحد الاماكن في منطقة خانيونس، حيث قام باغتصاب الطفل ومن ثم أعاده الى المكان الذي اختطفه منه.

وفي إفادة أدلى بها والد الطفل للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان في غزة، ذكر أنه فحص الطفل بنفسه وتبين له وقوع جريمة الاغتصاب. ولم يقم بإبلاغ الشرطة لدواعي التكتم على قصة تمس شرف العائلة غير أنه أبلغ الشرطة بالحادث يوم ١٩٩٩/٢/٢١ وتم استجواب الطفل وعرضه على الطبيب الشرعي الذي أكد وقوع جريمة الاغتصاب. وأضاف والد الطفل أنه تعرف على مكان الجريمة والجاني، وهو ضابط برتبة عقيد في القوات الحدودية الفلسطينية ويدعي محمد عطيه أبو مصطفى، وتم ابلاغ الشرطة بذلك. وتم اعتقاله من قبل الاستخبارات العسكرية الفلسطينية. ويوم الاربعاء الموافق ١٩٩٩/٢/٢٤ استدعت الاستخبارات العسكرية الطفل ووالده وتعرف الطفل ثلاث مرات على الجاني في طابور تشخيص (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان - غزة - بيان صحفي ١٩٩٩/٢/٢٥).

ردود الفعل المباشرة

اللواء عبدالرزاق المجايدة مدير الأمن العام في قطاع غزة وفور اعتقال الجاني تعهد بتشكيل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة ضابط اقترف جريمة نكراء بالاعتداء على طفل لا يتجاوز السادسة من عمره. وقال في بيان وزعته وزارة الاعلام في غزة يوم ١٩٩٩/٢/٢٥ : "أنه من واقع صلاحياتنا في الأمن العام الفلسطيني، فإننا حريصون كل الحرص على أن تأخذ العدالة مجراها".

إحتجاج شعبي

فور انتشار خبر الجريمة التي ارتكبها العقيد أبومصطفى بدأت حملة احتجاج واستنكار واسعة لدى المواطنين في قطاع غزة وخصوصاً في خانيونس حيث أحرق

Digitized by Birzeit University Library

المواطنون فيها إطارات السيارات احتجاجاً على الجريمة مطالبين بإنزال أقصى العقوبات بحق المتهم (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

وكانت فعاليات المحافظة قد شكلت يوم ١٩٩٩/٢/٢٥ لجنة لمتابعة التطورات التي حدثت في خانيونس اثر اختطاف الطفل والاعتداء عليه وأكدت اللجنة أنها "ستبقى في حالة انعقاد دائم لمتابعة كافة التطورات المتعلقة بالجريمة النكراء التي اقترفها المدعو أبومصطفى" واستنكرت الفعاليات التي عقدت اجتماعها في البلدية "الجريمة البشعة التي تشكل تهديداً لأمن الوطن والمواطن، معتبرة من يرتكب هذه الجرائم خارجاً عن الصف الوطني والاسلامي ويستحق الاعدام (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

وناشدت لجنة الفعاليات المواطنين التزام السكينة والهدوء والحفاظ على الممتلكات العامة مثمنة موقف عائلة أبوشماله المتزن والمسؤول، وطالبت "بضرورة الاسراع في معالجة القضية قبل تدهور الأوضاع في المدينة وحتى لا يأخذ بعض المواطنين القانون بأيديهم ويقوم بعض المندسين باستغلال الأحداث لشق الصف ا لوطني (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

ندد رئيس بلدية خانيونس حسام الفرا بالجريمة مؤكداً أنها "جريمة بحق كل أطفال خانيونس وفلسطين" مضيفاً أن اللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة القضية ستجتمع مع الرئيس لتضعه في صورة الحدث ليتم إنزال ما يقتضيه الشرع والقانون بهذا المجرم. وستقوم أيضاً بتوجيه رسائل للجنة القانونية في المجلس التشريعي، وللأمن الوطني، وللمفوض السياسي العام لتأخذ العدالة مجراها (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

من جهتها طالبت عائلة الطفل الرئيس ياسر عرفات بإنزال ما يقتضيه الشرع والقانون بحق المتهم الذي وصفت جريمته بأنها "اعتداء على الطفل الفلسطيني بكل ما في الطفولة من براءة وطهارة" وناشدت الرئيس "أن يظل نصيراً للعدالة بكل قدسيتها وحامياً للأعراض والحرمات حتى لا تضطرب القيم ويختل التوازن" (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في غزة أصدر بياناً يوم ١٩٩٩/٢/٢٥ جاء فيه "يستنكر المركز هذه الجريمة النكراء ويدعو السلطة الوطنية الفلسطينية لتقديم الجاني الى محاكمة علنية وإعمال القانون دون تأخير، كما يدعو المركز الفعاليات الوطنية والسياسية

Digitized by Birzeit University Library

والشعبية للتدخل واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء أي تدهور في منطقة خانيونس حتى تأخذ العدالة مجراها".

كما طالبت مؤسسة الضمير لحقوق الانسان في بيان لها في ١٩٩٩/٢/٢٦ "بأن يأخذ القانون مجراه، ويتم تقديم المتهم الى محكمة عادلة تعلن نتائجها على الملأ حتى يطمئن المواطنون على وجود قانون يحمي الجميع".

المحكمة العسكرية تصدر قرارها بالإعدام

في منتصف ليلة ١٩٩٩/٢/٢٥، أصدرت المحكمة العسكرية الخاصة حكمها على المتهم محمد عطية أبومصطفى بالإعدام رمياً بالرصاص.

وجاء في قرار هيئة المحكمة التي شكلت من قضاة عسكريين أن المتهم العقيد محمد عطية حسن "أبومصطفى" الذي يعمل في جهاز القوات الحدودية أدين بتهمة هتك العرض والخطف، وبعد الاطلاع على الأدلة قررت هيئة المحكمة بناءً على المادة ٣٥٠ والمادة ٣٥٦ إدانة وتجريم المذكور بالتهم المنسوبة إليه وتقرر بالاجماع الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة خمسة عشرة عاماً وتجريده من رتبته الى رتبة جندي.

كما أدانته المحكمة المذكورة بتهمة تسببه في إثارة الجماهير ضد السلطة الفلسطينية في الوقت الذي يفترض فيه أن يكون قدوة حسنة للأجيال، وبموجب عطف أحكام المادة ٣٥٠ والمادة ٣٥٦ من قانون العقوبات على المادة ١٥٠، قررت المحكمة الحكم عليه بالاعدام رمياً بالرصاص ليكون عبرة لغيره (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٦).

تنفيذ الحكم

بعد أن صادق الرئيس عرفات على حكم الاعدام تم فجر الجمعة ١٩٩٩/٢/٢٦ تنفيذ حكم الاعدام رمياً بالرصاص بالعقيد أحمد عطية أبومصطفى وقال غازي الجبالي قائد الشرطة الفلسطينية في غزة بأن "حكم الاعدام في أبومصطفى جاء لارتكابه جريمة وحشية" (**القدس**، ١٩٩٩/٢/٢٧).

ردود فعل على تنفيذ الحكم

أشادت عائلة الطفل الذي تعرض للاعتداء بحكم الاعدام، وقال عبدالرحيم أبوشماله "أن القرار أراح نفوسنا وأعطانا حقنا الكامل مشيداً بسرعة الاستجابة لمطالب المواطنين

Digitized by Birzeit University Library

بإعدام الضابط الشاذ ورد الاعتبار والحق للعائلة وسكان المدينة، مثمناً موقف السكان مع العائلة". وقال فايز أبوشماله نائب رئيس بلدية خانيونس" أن القرار أثار الارتياح الكبير لدى السكان والشارع الفلسطيني ودعا كافة المواطنين لضبط النفس والتزام الهدوء خاصة وأن القانون أخذ مجراه في هذه القضية، وتقدم بالشكر للرئيس لمصادقته على تنفيذ حكم الاعدام مثمناً دور قادة الأجهزة الأمنية والفعاليات والشخصيات على وقفتهم مع العائلة وتطبيق القانون" (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٧).

أكدت الفعاليات الوطنية أهمية سيادة القانون وتطبيق العدالة حتى لا يأخذ بعض المواطنين القانون بأيديهم ويقوم البعض الآخر بشق الصف الوطني، ودعت لمحاسبة كافة المخالفين وتطبيق القانون دون تمييز أو استثناء لحفظ أمن وسلامة كافة المواطنين (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٧).

مؤسسة الضمير قالت "مع تقديرنا لفداحة هذه الجريمة فإننا نرى أن عقوبة الاعدام لا تشكل رادعاً، خاصة وأن المطلوب من السلطة إيجاد الاجراءات والتدابير اللازمة لمنع وقوع أو تكرار مثل هذه الجرائم". وعبرت المؤسسة عن رغبتها الكبيرة في تنفيذ القانون والعمل بموجبه على أن تتوافر شروط المحاكمة العادلة التي تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه وإعطائه الفرصة للاستئناف لا أن تتم المحاكمة وتنفيذ الحكم في غضون ساعات قليلة (**الأيام**، ١٩٩٩/٢/٢٧).

المركز القانوني لحقوق الإنسان قال في بيان وزعه يوم ١٩٩٩/٢/٢٦ "رغم بشاعة الجريمة لا يرى المركز في تنفيذ أحكام عقوبة الاعدام رادعاً لمواجهة الجريمة في المجتمع الفلسطيني، ويعرب المركز عن قلقه إزاء تكرار تنفيذ أحكام الاعدام من قبل السلطة الفلسطينية وهي المرة الثانية في غضون ستة أشهر بعد تنفيذ الحكم بحق الأخوين رائد ومحمد أبو سلطان بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣٠. وفي كلتا الحالتين نفذت أحكام الاعدام بعد محاكمات سريعة تفتقر لاجراءات المحاكمة العادلة. وفي الوقت الذي تتجه فيه بلدان العالم لإلغاء عقوبة الاعدام، يبدو أنها تتجه في مناطق ولاية السلطة نحو تكريس هذه العقوبة".

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن أصدرت بياناً أدانت فيه الجريمة البشعة بحق الطفل وأكدت على حق السلطة في محاكمة مخالفي القانون لكنها أكدت أن المحاكمة تمت بسرعة واستمرت أقل من ساعتين و لم يعط المتهم الحق في الدفاع عن نفسه. كما أن المحكمة انتدبت محامياً عسكرياً وليس محامياً مدنياً للدفاع عن المتهم. وقال البيان

Digitized by Birzeit University Library

"إن الحكم لم يخضع للمراجعة ولا للاستئناف من أي مرجع قضائي، وأدانته بإثارة الجماهير على السلطة باعتبارها من أركان التهم، لا يوجد ما يدل على وجود قصد جنائي وغير متوفرة في حالة المتهم". وأعربت الهيئة عن أسفها واستنكارها لطريقة محاكمة المتهم معتبرة السرعة في إصدار الحكم وتنفيذه تمدد أجهزة العدالة الفلسطينية التي باتت تصدر أحكامها بناء على ردود أفعال وضغوطات جماهيرية وليس بناء على حكم القوانين (**القدس**، ١٩٩٩/٢/٢٨).

مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية أدان في بيان له الجريمة البشعة التي تعرض لها الطفل وطالب بإلغاء عقوبة الاعدام وبضرورة محاكمة عادلة مستوفية كافة الشروط والضمانات القانونية السليمة لدى محاكمة أي شخص ارتكب جريمة مهما بلغت درجة خطورتها (**القدس**، ١٩٩٩/٢/٢٨).

بيانات قوى وأحزاب

أصدر حزب فدا بياناً شجب فيه جريمة الاعتداء على الطفل لكنه رفض سهولة إصدار أحكام الاعدام وتنفيذها، ودعا المجلس التشريعي والمؤسسات القضائية والحقوقية إلى رفض عقوبة الاعدام لأنها انتهاك لحقوق الانسان. ودعا البيان الرئيس عرفات للمصادقة على القانون الأساسي والقضائي والعمل على تعزيز القضاء وتعزيز استقلاليته.

اشادت حركة فتح بإجراء السلطة الحازم في تنفيذ حكم الاعدام وحذرت من ارتكاب أفعال وسلوكيات يرفضها الشعب الفلسطيني وتسيء لنضاله. وطالبت بأن يكون الحزم منهجاً واضحاً كما طالبت السلطة بأن تستمر في إعطاء القضاء هيبته وذلك بتنفيذ ما يصدر من أحكام ليسود العدل المجتمع ولقطع دابر الفتنة (**القدس**، ١٩٩٩/٢/٢٨).

ثانياً، أحداث رفح

بداية الأحداث في رفح كانت بإصدار محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٠ حكماً يقضي بإعدام رائد أحمد العطار (٢٥ عاماً) من رفح بعد إدانته بتهمة القتل العمد للنقيب رفعت جودة. كما حكمت على المواطن محمد ابراهيم أبوشماله من رفح بالاشغال الشاقة المؤبدة، وعلى أسامة أبوطه بالسجن خمسة عشرة عاماً مع الأشغال الشاقة على الخلفية نفسها.

Digitized by Birzeit University Library

واستنادا إلى مصادر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان فالشبان الثلاثة الذين صدرت بحقهم الأحكام عرفوا بانتمائهم السابق لكتائب عزالدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، غير أنهم يعملون في جهاز الأمن الخاص الفلسطيني الذي يديره العقيد سامي أبوسمهدانه. وبتاريخ ١٩٩٩/٢/١ طاردتهم قوة من جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني وقتل خلال ذلك النقيب رفعت جوده من رفح الذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي، وفر الشبان الثلاث بعد إصابة أحدهم بجراح، وهو رائد العطار. وبتاريخ ١٩٩٩/٣/١٠ سلم الشبان الثلاث أنفسهم للشرطة الفلسطينية حيث تم تحويلهم الى محكمة أمن الدولة العليا، وعقدت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥ وفي جلستها الخاصة التي عقدت صباح يوم الاربعاء ١٩٩٩/٣/١٠ أصدرت حكمها المذكور.

قرار المحكمة يفجر موجة عنف

على ضوء قرار المحكمة، شهدت مدينة رفح حالة توتر شديدة احتجاجا على قرار المحكمة، حيث تجمع المئات من الأهالي ورشقوا قوات الأمن والشرطة الفلسطينية بالحجارة، وأدت هذه المصادمات الى سقوط شهيدين وإصابة عدد من المواطنين بجراح، وقد اختلفت الروايات حول مصدر الرصاص الذي أطلق على المتظاهرين.

رواية المصادر الأمنية الفلسطينية المأذونة وعلى لسان مسؤول أمني في غزة اتضح في بيان صدر يوم ١٩٩٩/٣/١٠: "أنه وعلى أثر قرار محكمة أمن الدولة العليا بحق قتلة النقيب رفعت جودة في مدينة رفح قامت مجموعة من أقارب المحكوم عليهم بالتظاهر في منطقة مخيم رفح فأحرقت الاطارات المطاطية، كما قامت بإلقاء الحجارة على المارة ورجال الشرطة الفلسطينية وأتلفت بعض الممتلكات العامة". وأضاف المصدر "تحركت قوات من الشرطة والأمن الوطني الى المكان حيث سيطرت على الوضع وعملت على تفريق المتظاهرين. وفجأة قام مجهولون بالاقتراب من برج مراقبة اسرائيلي قريب من المكان والموجود بجوار المخيم على الحدود الفلسطينية المصرية وأطلقوا بعض العيارات النارية باتجاه البرج وذلك للتخطيط لاشتباك مع الجانب الاسرائيلي. وقد فتح الجانب الاسرائيلي النار على المتظاهرين القريبين من المكان بكثافة مما أدى الى استشهاد المواطن علاء الهمص واصابة آخرين برصاص الجيش الاسرائيلي. أما المواطن خميس سلامة فقد استشهد بعد ذلك بساعة نتيجة رصاصة طائشة مجهولة الهوية" (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١١).

وهناك رواية ثانية من شهود عيان والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان مضمونها "أفاد شهود عيان أن المتظاهرين رشقوا أفراد الشرطة الفلسطينية بالحجارة وردت قوات

Digitized by Birzeit University Library

الأمن باطلاق النار بكثافة مما أدى الى مقتل علاء الهمص (١٧ عاماً) وخميس سلامة (١٧ عاماً) واصابة ستة آخرين بجروح بينهم طفل في العاشرة من عمره، وتم تحويل المصابين الى مستشفى ناصر بخانيونس (بيان صحفي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ١٩٩٩/٣/١١).

تجدد الاشتباكات في اليوم الثاني

نتيجة لمقتل الشابين واصابة آخرين، تجددت المواجهات والمظاهرات في مدينة رفح وسجلت عشرات الاصابات بين المواطنين ورجال الشرطة، واغلقت المتاجر أبوابها وجاب الآلاف من المواطنين الشوارع ووضعوا الحواجز ورددوا الشعارات التي تندد بالسلطة وتطالب بالغاء حكم الإعدام بحق رائد العطار. وقامت قوات الشرطة بتفريق المتظاهرين بالهراوات وقنابل الغاز واعتقلت عدداً من المتظاهرين وبعض الصحافيين العاملين مع شبكات ووكالات أنباء صحافية دولية أثناء تغطيتهم الأحداث (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

تحركات رسمية وشعبية لتطويق الأزمة

في مبنى محافظة رفح عقد العديد من المسؤولين لقاءات يتقدمهم الطيب عبدالرحيم أمين عام الرئاسة، واللواء عبد الرزاق المجايدة مدير عام الأمن العام، ووزير التموين أبوعلي شاهين ومحافظ رفح عبدالله أبوسمهدانة، والعميد أبوحميد قائد المنطقة الجنوبية وعدد كبير من المسؤولين. التقوا بمخاتير ووجهاء وأهالي منطقة بينا وذوي الشهداء وآل العطار الذين طالبوا بتشكيل لجنة محايدة والتحقيق في الأحداث التي أوقعت شهيدين والعديد من الجرحى ووقف تنفيذ الحكم بالشبان الثلاث المتهمين بمقتل النقيب جودة. وطالب ممثلو منطقة بينا وذوو الشهداء "بسيادة القانون والمساواة ونشر العدل واحقاق الحق وعدم التعامل بمكيالين ومحاسبة المخطىء حتى تعاد الثقة للمواطن بسلطته الوطنية". واستنكروا اعتقال أفراد من عائلة العطار وطالبوا بالافراج عنهم والعمل على الخروج بقرارات تهدىء من روع الشارع وتنهي حالة الغليان فيه (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

بدوره طالب اللواء المجايدة بوقف كافة المظاهر غير الحضارية للاحتجاج مؤكداً أن السلطة الوطنية، وبتوجيهات من الرئيس، شكلت لجنة وفتحت تحقيقاً للوقوف على أبعاد أحداث رفح. وقال "إذا أراد المواطن سلطة حقيقية فلا داعي للضغط عليها ووضعها تحت ضغط الشارع".

Digitized by Birzeit University Library

وحول قرار محكمة أمن الدولة قال "ما حصل في المحكمة قضاء متكامل من تحقيق وتجريم ومحاكمة وما شابه، وهي أشكال قانونية والمحكمة أخذت قرارها بناء على اجراءات قانونية ويبقى القرار الأخير للأخ الرئيس" (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

القوى الوطنية والاسلامية في رفح أصدرت بياناً ليلة ١٩٩٩/٣/١١ ناشدت فيه أهالي رفح تغليب العقل والحكمة وإعادة الحياة الطبيعية الى المدينة، وناشد البيان السيد الرئيس ياسر عرفات عدم التصديق على قرار المحكمة وإعادة النظر فيه. كما طالب البيان بتشكيل لجنة تحقيق حول استشهاد الشابين الهمص وسلامة ومعاقبة المتسببين بذلك واعتمادهم شهيدين من شهداء السلطة الفلسطينية. وصدر البيان في أعقاب اجتماع للشخصيات والفعاليات السياسية والاسلامية والاجتماعية ورجال الاصلاح في محافظة رفح ووقع على البيان : فتح، حماس، الجهاد الاسلامي، الجبهة الشعبية، حزب الخلاص، حزب الشعب، فدا، النضال الشعبي، الشبيبة الفتحاوية.

وبهدف التهدئة التقى الطيب عبدالرحيم أمين عام الرئاسة بممثلي الفعاليات والقوى والمؤسسات الشعبية واستمع لمطالبهم، وأكد عدالة وجود لجنة تحقيق في أحداث رفح وطالب القوى بتهدئة الأمور مشيراً الى أن مطلب القوى بتخفيف قرار الاعدام بحق العطار وكافة المطالب الواردة في مذكرتهم موجودة على طاولة الرئيس. وشدد على أن "السلطة لن تسمح بأية انتكاسة أو محاولة للي ذراع السلطة، وسيأخذ القانون مجراه في كافة القضايا دون التأثير عليه من أحد ولا أحد فوق القانون والكل أمامه متساوون". وحذر من الاشاعات، مشيراً إلى أن الشرطة لا بد وأن تتواجد في كل مكان ونحن حريصون على أن تمارس السلطة سلطاتها لحفظ الأمن والأمان (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

كما التقى محافظ رفح والعديد من المسؤولين خطباء المساجد ورجال الدعوة وأوضح لهم الأبعاد التي تحيط بالأوضاع التي تعايشها محافظة رفح مؤكداً أنه ليس لمصلحة أحد أن يبقى الوضع على ما هو عليه، ولا بد من وقف الاحتجاجات غير الحضارية وإعطاء السلطة الفرصة الكاملة لاجراء التحقيق الكامل في أية قضية. (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

وعلى ضوء ذلك طالب خطباء المساجد في محافظات غزة المواطنين بضبط النفس وعدم الانجرار وراء مثيري الفتن، وشدد الخطباء على ضرورة تحكيم العقل والمنطق والاحتكام الى لغة الحوار والتفاهم لايجاد حل يرضي الجميع ويقطع الطريق على ما يسميه البعض بالطابور الخامس الذين يأتمرون بأوامر خارجية (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٣).

Digitized by Birzeit University Library

ودعت سكرتاريا الحوار الوطني في المنطقة الوسطى في قطاع غـزة المواطنـين الى ضرورة ضبط النفس والتحلي بالصبر مناشدين الرئيس عرفات التدخل الفوري وعـدم التصديق على قرار الاعدام، وأكدت في بيانها أهمية استقلال القضـاء وتطبيـق مبـدأ الفصـل بين السلطات وممارسة الحريات وصولاً الى المجتمع المدني في فلسطين.

وقد ثمنت القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية جهد القوى الوطنيـة في رفح ودورها في محاصرة الأحداث، مما ساهم في تهدئة النفوس، مطالبة بـالوقوف أمـام أسباب التوتر ومعالجتها بشكل جذري، وبإجراء تحقيق لكشف المسؤولين عن حـوادث إطلاق النار على المدنيين، وإعادة فتح التحقيق في استشهاد النقيب جودة وإعادة محاكمة المتهمين أمام محكمة دستورية عادلة وعلنية. وأوضحت أنه لمعالجة ذلك يجب إعادة الثقـة بالقانون واحترامه من السلطة التنفيذية وإلغاء محكمة أمن الدولة وكل المحاكم العرفية التي تشكل تحت الضغط والابتزاز (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٢).

وفي بيان صحفي أصدره المركز القانوني لحقوق الانسـان يـوم ١٩٩٩/٣/١٠ أشـار إلى أنه إذ يعبر عن بالغ قلقه إزاء الأوضاع في رفح، وينظر بخطورة الى اسـتخدام قوات الأمن الفلسطينية المفرط للقوة وإطلاقها النار باتجاه المواطنين، فإنه يدعو السـلطة الوطنية إلى :

١- عدم تنفيذ حكم المحكمة القاضي بإعدام رائد العطار وذلك بعـدم مصادقـة الرئيس عليه.

٢- إلغاء محاكم أمن الدولة لافتقارها لمعايير المحاكمـة العادلـة وإلغـاء قـانون العقوبـات الثوري لعام ١٩٧٩ باعتباره غير دستوري.

٣- تدعيم القضاء المدني الفلسطيني وإعطاء صلاحيات كاملة كما حدد القـانون وتعيين قاضي قضاة ونائب عام فلسطيني حيث لا يزال منصبيهما شاغرين حـتى الآن.

قرار رئيس السلطة الفلسـطينية

بعد يومين من المظاهرات والمواجهات عاد الهدوء الى المدينة، وتزامن ذلـك مـع وصول الرئيس عرفات، والذي فور وصوله مطار غزة عقد اجتماعاً في قاعة المطار مـع المسؤولين الأمنيين واستمع لشرح منهم عن الأوضاع، بعدها أصدر الرئيس قراراً باطلاق

Digitized by Birzeit University Library

سراح كافة الموقوفين في الأحداث، واعتبر ضحيتي الأحداث شهيدين، وقدم تعازيه لعائلتي الشهيدين.

وجابت المدينة بعد صلاة الجمعة مسيرة انطلقت من أمام منزل الشهيدين علاء وخميس في منطقة بيتا، شارك فيها المئات من المواطنين وممثلو القوى الوطنية والاسلامية. وأكد المتظاهرون خلال المسيرة على مطالبهم القاضية بإلغاء قرار الاعدام بحق المتهم العطار، وإعادة فتح التحقيق في ظروف استشهاد النقيب جودة (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٣).

مؤتمر صحفي للجبالي

قال اللواء غازي الجبالي خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر الشرطة بغزة يوم ١٩٩٩/٣/١٣ أن الشرطة، وبناءً على توجيهات الرئيس، أفرجت عن ٣٠ معتقلاً من رفح باستثناء المشبوهين الأمنيين، وهم خمسة كانوا يقومون بالتحريض. كما أوضح أن الشرطة لم تفرج عن آخرين تسببوا بعاهات لرجال الشرطة. وذكر الجبالي أن الحادث لم يكن مدبراً ولا يتهم أية جهة محددة بالوقوف وراءه، موضحاً أن هناك جهات خارجة عن القانون داعيا الناس لكشفهم وعدم الانسياق وراءهم. وأشار الجبالي الى وجود لجنة تحقيق برئاسة اللواء المجايدة تحقق في قضية إطلاق النار وسيتم نشر النتائج دون خجل. وردا على سؤال حول النية لإعادة النظر في حكم المتهمين الثلاث قال "لن تتم إعادة النظر في المحكمة لأنها أصدرت قرارها وهو حكم نهائي لا رجعة فيه". وأضاف "القضية الآن أمام الرئيس الذي له الحق في أن يصدر الحكم أو يلغيه أو يخفضه". وقال : لا يجوز كلما وقف خمسة أو خمسون أو ألف شخص وطالبوا بإلغاء القضية أن يتم الغاؤها والغاء المحكمة فهذا مخالف للقانون (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٤).

ردود أفعال

بعد أن ساد الهدوء المدينة أعربت الفعاليات الوطنية والمؤسسات الشعبية والمواطنون عن ارتياحهم من قرارات الرئيس القاضية بإعادة النظر في قرار المحكمة واستمرار صرف مخصصاتهم وتشكيل لجنة تحقيق في الأحداث التي أودت بحياة شهيدين؛ والافراج عن المعتقلين.

Digitized by Birzeit University Library

زياد جرغون ممثل الجبهة الديمقراطية برفح دعا الى أخذ الدروس والعبر من الأحداث المؤسفة التي وقعت بين أبناء الشعب الواحد، وشدد على ضرورة فتح حوار شامل أمام كافة الفعاليات لدورها المهم الذي لعبته.

نافذ غنيم، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني أكد على ضرورة إنهاء مظاهر عسكرة المجتمع وتحسس نبض الشارع الفلسطيني والاهتمام بالرأي العام. وطالب السلطة بالنظر بشكل جاد في محكمة أمن الدولة والعمل على الغائها وبناء دولة المؤسسات.

عماد أبورحمة، ممثل الجبهة الشعبية في رفح، تمنى على كافة المسؤولين التعامل بشكل جاد مع مطالب القوى والهيئات والمؤسسات، وشدد على ضبط النفس واتباع أساليب حضارية للاحتجاج والتعبير.

غازي حمد، الناطق الاعلامي لحزب الخلاص الاسلامي، طالب بإعادة الثقة بالقضاء والتعامل بمعيار موحد مع كل الحالات بغض النظر عن الأطراف في أية قضية.

زياد الصرفندي، مسؤول العلاقات العامة لحركة فتح في رفح، أشاد بالجهود المبذولة من أجل تطويق الأوضاع مشيراً الى ضرورة العمل جنباً الى جنب من أجل حماية الانجاز الفلسطيني وبذل كل الجهود لاحترام الرأي العام دون الاستخفاف به أو تهميشه (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٤).

الشيخ سيد أبو مسامح، أحد قادة حماس في رفح، أكد أن الخلاف حول المتهمين بقتل جودة قانوني وليس سياسياً "وقد واجه هذا الحكم انتقاداً من قبل كافة الفلسطينيين ومنظمات حقوق الانسان، وجاء التعبير عن ذلك من خلال الاحتجاجات والمسيرات في رفح" (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٣).

الخلاصة

ما وقع في محافظة خانيونس إبتداءً وتكرر في محافظة رفح بدرجة أكثر مأساوية، لا شك أنه دق ناقوس الخطر لدى المجتمع الفلسطيني بكل قواه ومؤسساته ونظامه السياسي والقضائي، وشد الأنظار الى مجموعة من مظاهر الخلل التي بدأت تتعايش بين ظهراني المجتمع، والتي تعبر عن نفسها بأزمات وأحداث باتت تحتاج الى معالجة شاملة وليس مجرد تسكين مؤقت.

Digitized by Birzeit University Library

سراح كافة الموقوفين في الأحداث، واعتبر ضحيتي الأحداث شهيدين، وقدم تعازيه لعائلتي الشهيدين.

وجابت المدينة بعد صلاة الجمعة مسيرة انطلقت من أمام مترل الشهيدين علاء وخميس في منطقة بينا، شارك فيها المئات من المواطنين وممثلو القوى الوطنية والاسلامية. وأكد المتظاهرون خلال المسيرة على مطالبهم القاضية بإلغاء قرار الاعدام بحق المتهم العطار، وإعادة فتح التحقيق في ظروف استشهاد النقيب جودة (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٣).

مؤتمر صحفي للجبالي

قال اللواء غازي الجبالي خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر الشرطة بغزة يوم ١٩٩٩/٣/١٣ أن الشرطة، وبناء على توجيهات الرئيس، أفرجت عن ٣٠ معتقلاً من رفح باستثناء المشبوهين الأمنيين، وهم خمسة كانوا يقومون بالتحريض. كما أوضح أن الشرطة لم تفرج عن آخرين تسببوا بعاهات لرجال الشرطة. وذكر الجبالي أن الحادث لم يكن مدبراً ولا يتهم أية جهة محددة بالوقوف وراءه، موضحاً أن هناك جهات خارجة عن القانون داعيا الناس لكشفهم وعدم الانسياق وراءهم. وأشار الجبالي الى وجود لجنة تحقيق برئاسة اللواء المجايدة تحقق في قضية إطلاق النار وسيتم نشر النتائج دون خجل. وردا على سؤال حول النية لإعادة النظر في حكم المتهمين الثلاث قال "لن تتم إعادة النظر في المحكمة لأنها أصدرت قرارها وهو حكم نهائي لا رجعة فيه". وأضاف "القضية الآن أمام الرئيس الذي له الحق في أن يصدر الحكم أو يلغيه أو يخفضه". وقال : لا يجوز كلما وقف خمسة أو خمسون أو ألف شخص وطالبوا بإلغاء القضية أن يتم الغاؤها والغاء المحكمة فهذا مخالف للقانون (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٤).

ردود أفعال

بعد أن ساد الهدوء المدينة أعربت الفعاليات الوطنية والمؤسسات الشعبية والمواطنون عن ارتياحهم من قرارات الرئيس القاضية بإعادة النظر في قرار المحكمة واستمرار صرف مخصصاتهم وتشكيل لجنة تحقيق في الأحداث التي أودت بحياة شهيدين، والافراج عن المعتقلين.

Digitized by Birzeit University Library

زياد جرغون ممثل الجبهة الديمقراطية برفح دعا الى أخذ الدروس والعبر من الأحداث المؤسفة التي وقعت بين أبناء الشعب الواحد، وشدد على ضرورة فتح حوار شامل أمام كافة الفعاليات لدورها المهم الذي لعبته.

نافذ غنيم، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني أكد على ضرورة إنهاء مظاهر عسكرة المجتمع وتحسس نبض الشارع الفلسطيني والاهتمام بالرأي العام. وطالب السلطة بالنظر بشكل جاد في محكمة أمن الدولة والعمل على الغائها وبناء دولة المؤسسات.

عماد أبورحمة، ممثل الجبهة الشعبية في رفح، تمنى على كافة المسؤولين التعامل بشكل جاد مع مطالب القوى والهيئات والمؤسسات، وشدد على ضبط النفس واتباع أساليب حضارية للاحتجاج والتعبير.

غازي حمد، الناطق الاعلامي لحزب الخلاص الاسلامي، طالب بإعادة الثقة بالقضاء والتعامل بمعيار موحد مع كل الحالات بغض النظر عن الأطراف في أية قضية.

زياد الصرفندي، مسؤول العلاقات العامة لحركة فتح في رفح، أشاد بالجهود المبذولة من أجل تطويق الأوضاع مشيراً الى ضرورة العمل جنباً الى جنب من أجل حماية الانجاز الفلسطيني وبذل كل الجهود لاحترام الرأي العام دون الاستخفاف به أو تهميشه (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٤).

الشيخ سيد أبو مسامح، أحد قادة حماس في رفح، أكد أن الخلاف حول المتهمين بقتل جودة قانوني وليس سياسياً "وقد واجه هذا الحكم انتقاداً من قبل كافة الفلسطينيين ومنظمات حقوق الانسان، وجاء التعبير عن ذلك من خلال الاحتجاجات والمسيرات في رفح" (**الأيام**، ١٩٩٩/٣/١٣).

الخلاصة

ما وقع في محافظة خانيونس إبتداءً وتكرر في محافظة رفح بدرجة أكثر مأساوية، لا شك أنه دق ناقوس الخطر لدى المجتمع الفلسطيني بكل قواه ومؤسساته ونظامه السياسي والقضائي، وشد الأنظار الى مجموعة من مظاهر الخلل التي بدأت تتعايش بين ظهراني المجتمع، والتي تعبر عن نفسها بأزمات وأحداث باتت تحتاج الى معالجة شاملة وليس مجرد تسكين مؤقت.

Digitized by Birzeit University Library

والمعالجة تستدعي رؤية مكامن الخلل كما هي في الواقع والوقوف أمامها، وهي على مستويين رئيسيين :

أولاً، مكامن خلل في أداء السلطة الوطنية تتمثل في :

١- المحاكمات السريعة أمام محاكم عرفية كمحكمة أمن الدولة، وهذه المحاكمات تفتقر الى الحد الأدنى المطلوب من مستلزمات المحاكمة المدنية الدستورية التي تعطي المتهم الحق في الدفاع عن نفسه وانتداب محاميه والاستئناف على قرار الحكم الى ما هنالك من اشتراطات المحاكمة العادلة النزيهة. وهذا الشكل من المحاكمات والمحاكم عدا عن كونه مثار انتقاد من قبل المؤسسات واللجان الحقوقية الانسانية الفلسطينية، فهو أيضاً موقع انتقاد من قبل قوى المجتمع. وهذه الوضعية شكلت متكأً لبعض القوى العائلية والقرابية لتدخلات غير مفهومة. فهي تتدخل حينا لتخفيف الحكم، ونراها حينا آخر تطالب وتحتج لتصعيد الحكم. وإذا كان من حل لوقف هذه الحالة فإن سيادة القانون واستقلالية القضاء واحترامه واستناده الى معايير دستورية مدنية، والتعامل بمعايير موحدة لدى الجميع، مهما كان موقعهم ونفوذهم الاجتماعي أو العائلي أو الوظيفي، هو الكفيل بوضع حد لهذه الاشكاليات بشكل يضمن عدم تكرارها مستقبلاً وينأى بالسلطة عن أسلوب الابتزاز والضغط الذي تجاوز حدود التعبير ووجهة النظر.

٢- حكم الاعدام، عدا عن كونه يتعارض مع قوانين حقوق الانسان ويسعى المجتمع الانساني للتخلص منه، لا يشكل العلاج الناجع والرادع لتفشي الجريمة في المجتمع الفلسطيني، على قاعدة الاقرار بأن السلوك المنحرف والجريمة لهما منبت اجتماعي قيمي، وعلاجهما الجذري يتطلب الوقوف على مصدرهما الاجتماعي حتى لا نبقى نتعامل مع النتائج بمعزل عن الأسباب.

٣- من حق قوات الأمن الوطني ورجال الشرطة، بل ومن واجبهم، التدخل وإعادة الهدوء وحفظ النظام للفرد والمجتمع. ولكن هذا الدور الحساس في واقعنا الفلسطيني يتطلب الكثير من التعقل والاستخدام المقنن للقوة، خاصة إطلاق النار الذي يخلق مضاعفات أكبر وأخطر في حالة وقوع ضحايا تتسبب في إثارة النفوس. وهناك بدائل تحقق الغاية والهدف مثل الغاز المسيل للدموع والمراوات وخراطيم المياه التي تحدث أضراراً مؤقتة وغير عميقة أو لا تتسبب بعاهات دائمة، فهي الأسلم والأضمن من سواها ولها الأولوية المطلقة في

Digitized by Birzeit University Library

التوجيه المباشر وفي التنفيذ الميداني كمظهر رئيسي في التعامل مع حالات الإخلال بالأمن.

ثانياً، مكامن خلل في المجتمع :

أحداث خانيونس ورفح وقبلها أحداث أخرى مشابهة عكست خللاً خطيراً في بنية الوعي الاجتماعي، وأشرت الى ضعف عام في قيم الانتماء للوطن والمصلحة العامة لصالح نزعات عشائرية جهوية وعلاقات قرابية. وهذا النكوص الاجتماعي الثقافي بدأ يفعل فعله السلبي في وعي الفرد والمجموع وينقله في الاهتمامات والانتماء إلى قضايا أقل شأناً ومستوى تعود بالمجتمع كمحصلة إلى الوراء في محصلة علاقاته ومفاهيمه وبناه ووعيه، الأمر الذي بات يفرض على القوى السياسية والمجتمعية والمؤسسات الثقافية والتربوية الحكومية والمستقلة الوعي الجاد لهذه الظاهرة والوقوف أمامها بمسؤولية كأولوية قصوى غير قابلة للتأجيل، وبما يعني إستعادة الوعي الى المجتمع وإعادة مأسسته على أساس نواظمه الوطنية استنادا الى قوانين وتشريعات واضحة وعصرية تصهر كل طاقات المجتمع وتدفعها نحو تحقيق حالة الاستنهاض وإعادة بناء الذات.

Digitized by Birzeit University Library

قراءة لمسحين حول تفكير الفلسطينيين بالهجرة

أيوب مصطفى*

قامت وحدة استطلاعات الرأي العام في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ضمن استطلاعاتها الدورية لقياس الرأي العام الفلسطيني بطرح موضوع تفكير الفلسطينيين بالهجرة الدائمة إلى خارج البلاد، حيث طرح هذا الموضوع في استطلاعين متفاوتين هما استطلاع رقم (٣٥) الذي أنجز في شهر تموز ١٩٩٨ واستطلاع رقم (٣٩) الذي أنجز في شهر شباط ١٩٩٩، أي بفارق ٦ شهور بين الاستطلاعين تقريبا.

تقدم هذه الورقة قراءة أولية للنتائج الرئيسية للاستطلاعين والتباينات بينهما.

بلغ حجم عينة الاستطلاع الأول (رقم ٣٥) ١٣٢٤ شخصاً، وبلغ حجم عينة الاستطلاع الثاني (رقم ٣٩) ١٣١٦ شخصاً، أي بمجموع ٢٦٤٠ شخصاً ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ عاما فما فوق للاستطلاعين.

النتائج الرئيسية

تظهر النتائج أن حوالي ربع الفلسطينيين تقريبا (٢٤٪) يصرحون بأن الأوضاع في المناطق الفلسطينية بشكل عام تدفعهم للتفكير بالهجرة الدائمة إلى الخارج. وهناك فرق بين الاستطلاعين المذكورين حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٦٪ في استطلاع (رقم

* أيوب مصطفى: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

٣٥) إلى ٢١٪ في استطلاع (رقم ٣٩)، كما يظهر الجدول رقم (١). وقد يعود الفرق إلى خطأ في المعاينة.

جدول رقم (١)

سؤال: هل تدفعك الأوضاع في المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع إلى الهجرة الدائمة إلى الخارج؟

	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)	المجموع
نعم	٪٢٦,٤	٪٢١,٠	٪٢٣,٧
لا	٪٧٢,٥	٪٧٨,٣	٪٧٥,٤
لا رأي/لا أعرف	٪١,١	٪٠,٧	٪٠,٩

التباينات الجغرافية في التفكير بالهجرة

يتبين من نتائج الاستطلاعين أن سكان القطاع هم الأكثر تفكيرا بالهجرة الدائمة بالمقارنة مع سكان الضفة. فقد صرح ٣٠٪ من سكان القطاع بأن الأوضاع في المناطق الفلسطينية تدفعهم للهجرة مقارنة مع ٢٠٪ من سكان الضفة. وقد يعود هذا الفرق إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان هناك مقارنة مع سكان الضفة. ففي قطاع غزة أظهرت النتائج أن الفلسطينيين في منطقة دير البلح هم الأكثر حماسا للتفكير بالهجرة (٣٤٪)، في حين أن الفلسطينيين في منطقة بيت لحم هم الأكثر حماسا في الضفة (٢٦٪). ومن الملاحظ هنا أن انخفاضا واضحا قد حصل في استطلاع (رقم ٣٩) في التفكير بالهجرة مقارنة باستطلاع (رقم ٣٥) على صعيد المنطقة ومكان السكن، كما يوضح الجدول التالي:

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٢) : التفكير بالهجرة حسب المنطقة والمحافظة

	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
حسب المنطقة			
الضفة	٪٢٠,١	٪٢٢,٥	٪١٧,٩
القطاع	٪٢٩,٩	٪٣٣,٢	٪٢٦,٥
حسب بعض المحافظات			
الخليل	٪٢٠,٩	٪١٩,٠	٪٢٢,٧
القدس	٪٢٤,٤	٪٣٠,٠	٪١٨,٨
بيت لحم	٪٢٦,٠	٪٢٦,٢	٪٢٥,٨
مدينة غزة	٪٣,٨	٪٣١,٣	٪٣٠,٢
رفح	٪٣١,٠	٪٣٢,٧	٪٢٨,٩
دير البلح	٪٣٤,٢	٪٤٢,٩	٪٢٥,٣

المخيمات الأكثر تفكيراً بالهجرة

أما بالنسبة لمكان السكن، فقد أظهرت النتائج أن سكان المخيمات في الضفة والقطاع هم الأكثر تفكيرا بالهجرة (٣٠٪) مقارنة مع سكان القرى (١٩٪). ومن الملفت للانتباه انخفاض النسبة في المخيمات من ٣٤٪ في استطلاع (رقم ٣٥) إلى ٢٦٪ في استطلاع (رقم ٣٩)، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٣): التفكير بالهجرة حسب التجمع السكاني (مدينة، قرية، مخيم)

	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
مدينة	٢٦,٦	٪٢٩,١	٪٢٤,٣
قرية/بلدة	٪١٩,١	٪٢١,٥	٪١٦,٨
مخيم	٪٣٠,٠	٪٣٣,٧	٪٢٥,٧

Digitized by Birzeit University Library

النوع الاجتماعي والتفكير بالهجرة

أما فيما يتعلق بمتغير الجندر (النوع الاجتماعي من حيث ذكر أو أنثى)، فإن الرجال هم الأكثر حماسا للتفكير بالهجرة مقارنة مع النساء. فقد صرح ثلث الرجال من الفلسطينيين (٣٣,٢٪) بأن الأوضاع في المناطق الفلسطينية تدفعهم لذلك، ولم تتعد هذه النسبة ١٥٪ عند النساء. وانخفض هذا التفكير عند الجنسين في استطلاع (رقم ٣٩) مقارنة باستطلاع (رقم ٣٥)، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٤): التفكير بالهجرة الدائمة حسب النوع الاجتماعي

	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
ذكر	٣٣,٢٪	٣٥,٨٪	٣٠,٥٪
أنثى	١٥,٣٪	١٨,١٪	١٢,٥٪

الفئات العمرية والتفكير بالهجرة

يزداد التفكير بالهجرة عند فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٢٢ سنة (٣٣٪)، مقارنة مع كبار السن (٥٢ سنة فأكثر) حيث تنخفض النسبة إلى ١٣٪. ومن الملاحظ هنا أنه كلما تقدم السن كلما قل التفكير بالهجرة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (٥): التفكير بالهجرة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية (سنة)	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
١٨-٢٢	٣٣,٣٪	٣٧,٧٪	٢٨,٤٪
٢٣-٢٧	٣١,٠٪	٢٩,٠٪	٣٢,٩٪
٢٨-٣٢	٢٦,٥٪	٣٣,٠٪	٢٠,٥٪
٣٣-٣٧	٢٢,٥٪	٢٦,١٪	١٩,٦٪
٣٨-٤٢	٢٦,١٪	٣٠,٢٪	٢٢,١٪
٤٣-٤٧	١٣,٨٪	١٨,٤٪	٧,٣٪
٤٨-٥٢	١٣,٣٪	١٤,٥٪	١٢,٠٪
أكثر من ٥٢	١٢,٧٪	١٤,٠٪	١١,٣٪

Digitized by Birzeit University Library

يتضح من الجدول بشكل عام أن هناك انخفاضا واضحا في استطلاع (رقم ٣٩) لكافة الفئات العمرية، مقارنة مع استطلاع (رقم ٣٥).

المستوى التعليمي والتفكير بالهجرة

وبالنظر إلى علاقة مستوى التعليم بالتفكير بالهجرة، نلاحظ أن التفكير بالهجرة الدائمة يرتفع مع ارتفاع مستوى التعليم، فيما تؤيد ذلك نسبة ١٠٪ فقط من الأميين. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٣٩٪ لدى حاملي شهادات الماجستير فأعلى، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (٦): التفكير بالهجرة حسب مستوى التعليم

أعلى مؤهل علمي	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
أمي	١٠,٤٪	١٠,٨٪	١٠,٠٪
ابتدائي	٢٠,٠٪	٢٠,٥٪	١٩,٦٪
إعدادي	٢٥,٦٪	٣١,٦٪	١٩,٣٪
ثانوي	٣٢,٣٪	٣٦,٦٪	٢٨,٤٪
معهد/كلية	٢٤,٨٪	٢٨,٧٪	٢٠,٧٪
بكالوريس	٣٣,٠٪	٣٣,٧٪	٣٢,٢٪
ماجستير فأكثر	٣٩,٣٪	٣٠,٨٪	٤٦,٧٪

لقد أظهرت النتائج كذلك أن الطلاب والمهنيين هم الأكثر تفكيرا بالهجرة (٤٦٪ و ٣٨٪)، مقارنة مع ربات البيوت (١٤٪) والمتقاعدين (١٩٪). وكذلك، فإن الغالبية من غير المتزوجين (٤١٪) تفكر في ذلك مقارنة مع المتزوجين (٢١٪).

Digitized by Birzeit University Library

الدخل والتفكير بالهجرة

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الأسرة الشهري وعلاقته بالموضوع، فقد أظهرت النتائج أن الذين يتجاوز دخل أسرهم الـ ٩٠٠ دينار هم الأكثر تفكيرا بالهجرة (٣٥٪)، مقارنة مع أصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (٧): التفكير بالهجرة حسب فئات الدخل المعلن

فئات الدخل	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
أقل من ٣٠٠ دينار	٪٢٤,٠	٪٢٧,٠	٪٢٠,٨
٣٠١-٦٠٠ دينار	٪٢٣.٠	٪٢٦,٣	٪٢٠.٠
٦٠١-٩٠٠ دينار	٪٢١,٧	٪١٩,١	٪٢٤,٠
أكثر من ٩٠٠ دينار	٪٣٥,٣	٪٣٨,١	٪٣٢,٦

العوامل الديمقراطية والتفكير بالهجرة

يتضح من النتائج أن ٣٤٪ من الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية يفكرون بالهجرة. وكذلك، فإن ٣٨٪ من الذين يقيّمون الديمقراطية في فلسطين سلبا يفكرون بهذا الموضوع أيضا. أما الذين لا يستطيعون انتقاد السلطة بدون خوف فإن ٢٧٪ منهم يرغبون في الهجرة. وفيما يتعلق بالتعيين في المؤسسات الفلسطينية بالواسطة، فإن ٣٠٪ من الذين يقولون بأن التعيين يتم بالواسطة إلى حد كبير يفكرون بذلك أيضا، كما يتبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٨): التفكير بالهجرة حسب عدد من المتغيرات الديمقراطية المختارة

	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
هل تعتقد بوجود فساد	التفكير بالهجرة		
نعم	٪٣٣,٩	٪٣٦,٩	٪٣٠,٩
لا	٪١٢,٢	٪١٥,٥	٪٨,٦
تقييم الديمقراطية في فلسطين	التفكير بالهجرة		
إيجابي	٪١٥,٥	٪١٧,٣	٪١٤,٠

Digitized by Birzeit University Library

وسط	٪٢٤,٩	٪٢٨,٩	٪٢٠,٧
سلبي	٪٣٨,٤	٪٤١,٣	٪٣٥,٤
انتقاد السلطة بدون خوف	التفكير بالهجرة		
نعم	٪٢٠,٤	٪٢٤,٣	٪١٦,٣
لا	٪٢٧,٤	٪٢٩,٣	٪٢٥,٦
التعيين بالواسطة	التفكير الهجرة		
بشكل كبير	٪٢٩,٨	٪٣٢,٢	٪٢٧,٥
أحيانا	٪١٨,٠	٪٢١,٤	٪١٤,٤
بدون واسطة	٪١١,٠	٪١٤,١	٪٧,٧

المواقف السياسية والتفكير بالهجرة

يظهر من نتائج هذه الاستطلاعات أن غالبية الذين يفكرون بالهجرة هم من الذين يعارضون عملية السلام (٣٥٪) مقابل المؤيدين لها (٢٠٪). أما بالنسبة للقوى والحركات والأحزاب الفلسطينية، فقد بينت النتائج أن مؤيدي حركات المعارضة هم الأكثر حماسا للهجرة (٤٦٪) مقابل أحزاب التأييد (٢٣٪). وكذلك، فإن المؤيدين للعمليات العسكرية أيضا هم أكثر حماسا للهجرة (٢٧٪) مقابل المعارضين لهذه العمليات (٢٣٪)، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٩): المواقف السياسية والتفكير بالهجرة

عملية السلام	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
مؤيد	٪٢٠,١	٪٢٢,٣	٪١٨,٠
معارض	٪٣٥,٢	٪٣٧,٤	٪٣٢,٣
التعاطف السياسي	المجموع	التفكير بالهجرة	
حركات التأييد	٪٢٢,٧	٪٢٤,٦	٪٢٠,٦
حركات المعارضة الوطنية	٪٤٥,٥	٪٤٩,١	٪٤١,٣
حركات المعارضة الإسلامية	٪٢١,٠	٪٢٤,٧	٪١٧,٦
مترددون	٪٢٤,٤	٪٢٧,٤	٪٢١,٥

Digitized by Birzeit University Library

العمليات العسكرية	المجموع	التفكير بالهجرة	
مؤيد	٪٢٦,٦	٪٣٢,١	٪٢١,٠
معارض	٪٢٢,٦	٪٢٣,٢	٪٢٢,١

الوضع الاقتصادي والتفكير بالهجرة

أما فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن ٣٠٪ من الذين وصفوا أوضاعهم الاقتصادية الآن بأنها أسوأ من قبل هم الأكثر حماسا للهجرة مقابل الذين وصفوا أوضاعهم بأنها أفضل من قبل (٢٦٪). ويلاحظ أيضا أن المتشائمين من المستقبل هم الأكثر حماسا لذلك (٣٧٪)، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (١٠): الأوضاع الاقتصادية والتفكير بالهجرة

الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات الثلاثة الماضية	المجموع	استطلاع (٣٥)	استطلاع (٣٩)
أفضل	٪٢٩,٥	٪٣٣,٦	٪٢٥,٣
أسوأ	٪٢٦,٤	٪٢٧,٩	٪٢٤,٥
لم تتغير	٪١٥,٤	٪١٦,٥	٪١٤,٦

خلاصة: الفئات الأكثر تفكيرا بالهجرة

يتضح مما سبق أن سكان قطاع غزة هم الأكثر تفكيرا بالهجرة مقارنة بسكان الضفة الغربية، كذلك فإن سكان المخيمات والرجال والفئات الشبابية والمتعلمين والطلاب وغير المتزوجين وأصحاب الدخل العالي هم الأكثر رغبة في التفكير بالهجرة إلى خارج البلاد. وكذلك، فإن المعارضين للعملية السلمية والحركات اليسارية والمؤيدين للعمليات المسلحة والمتشائمين من المستقبل هم الأكثر حماسا لهذا الموضوع. أما بالنسبة للعوامل الديمقراطية فيتبين أن الذين يقيّمون الديمقراطية الفلسطينية بالسلبية أنهم الأكثر اندفاعا لذلك، وكذلك الذين يعتبرون الواسطة بأنها الأساس في التعيين في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة، إضافة إلى الذين لا يستطيعون انتقاد السلطة بدون خوف. أما بالنسبة للعامل الاقتصادي، فإن الذين أصبحت أوضاعهم الاقتصادية أسوأ من ذي قبل هم الأكثر اندفاعا للتفكير بالهجرة إلى الخارج.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

مواقف من اعلان الدولة الفلسطينية

وتقييمات لنتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة

محمد صلاحات*

اعلان الدولة الفلسطينية

تفاوتت مواقف الاسرائيليين واختلفت من مسألة قيام دولة فلسطينية كنتيجة للعملية السلمية في نهاية المطاف، سواء تم الإعلان عنها في هذا التاريخ أو ذاك. فعلى الرغم من أن بعض الإسرائيليين يرفضون رفضاً قطعياً قيام مثل هذه الدولة مهما كان حجمها ونوعها، الا أن كثيرين منهم باتوا يدركون أن الدولة الفلسطينية، أو الكيان الفلسطيني المستقل، هو الهدف الذي يسعى إليه الفلسطينيون، وأن هناك تأييداً كبيراً جداً على مستوى العالم لهذا الهدف الفلسطيني الذي يجب أن تتمخض عنه عملية السلام على المسار الفلسطيني. فقد ذكرت صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٦ أن ممثلي الاتحاد الاوروبي صاغوا مسودة اعلان يوم ١٩٩٩/٣/٢٥ يعربون فيه عن دعمهم لحق الفلسطينيين في الاعلان عن دولة لهم، حيث جاء في مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد في التاريخ المذكور في برلين أن للفلسطينيين حقاً غير محدود في تقرير مصيرهم، بما في ذلك الحق في اقامة دولة لهم. وأدرك الكاتب الاسرائيلي داني روبنشتاين أن الجولة التي قام بها ياسر عرفات في العديد من دول العالم قبيل الرابع من أيار تعني أنه أخذ يدير بنفسه المعركة الاعلامية الفلسطينية بشأن الاعلان عن الدولة الفلسطينية (**هآرتس**، ١٩٩٩/٣/٢٥).

أوساط اليمين المتطرف، والمستوطنون بوجه خاص، شنوا حملات واسعة النطاق في اسرائيل تحذر من مخاطر الاعلان عن الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار ١٩٩٩. وقد علق هؤلاء اللافتات والشعارات التي ترفض هذا الاعلان وتدعو إلى الوقوف ضده

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير مجلة **السياسة الفلسطينية** في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

(**هتسوفيه**، ١٩٩٩/٤/٤). وكان استطلاعٌ للسلام لشهر آذار ١٩٩٩ قد بين أن هناك غالبية في اوساط الاسرائيليين تعتقد بأن مطلب الدولة الفلسطينية هو مطلب عادل من الناحية التاريخية، ولكن اعلان عرفات عنها في الرابع من أيار يخدم أحزاب اليمين الاسرائيلي. ففي الاجابة على سؤال حول احتمالات تمخض عملية السلام عن قيام دولة فلسطينية في نهاية المطاف، عبر ٦١٪ عن اعتقادهم بأن العملية السلمية ستتمخض عن ذلك، بينما رأى ٢٥٪ غير ذلك. هذا وقد رأى ٦٢,٢٪ أن كل حكومة سيتم تشكيلها بعد الانتخابات ستتوصل في نهاية الامر الى تسوية دائمة مع الفلسطينيين تتضمن الجلاء عن مناطق فلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية، في حين أن ٢٣,٦٪ قد خالفوا هذا الرأي (**هآرتس**، ١٩٩٩/٤/٤).

رئيس دولة اسرائيل عيزر وايزمن وفي مقابلة له مع التلفزيون المصري بمناسبة مرور عشرين عاماً على توقيع اتفاقيات السلام بين اسرائيل ومصر، صرح في هذه المقابلة التي بثت ليلة ١٩٩٩/٤/٤ أن الاسرائيليين مستعدون للقبول بالفلسطينيين كدولة، وقال وايزمن بأن القيادة الفلسطينية أخطأت عام ١٩٤٧ عندما رفضت الاعتراف بقرار التقسيم آنذاك، والآن يرتكب الاسرائيلون اخطاءً. وشبه وايزمن علاقة اسرائيل مع الفلسطينيين بعلاقة الرجال مع النساء حيث لا بد وأن تدار الامور بينهما بتأن وبشكل بطيء (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٩/٤/٥).

لقد مر الرابع من أيار دون الاعلان عن الدولة، حيث تم إرجاء ذلك إلى تاريخ آخر. وكان حزب العمل الاسرائيلي قد اتهم رئيس الوزراء السابق نتنياهو بأنه ساعد في اقامة دولة فلسطينية، في حين أن نتنياهو قال بأنه هو الذي تسبب في ارجاء الاعلان عن الدولة الفلسطينية في الرابع من ايار ١٩٩٩. ولكن صحيفة **معاريف**، وفي افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨، رأت أن اتهامات حزب العمل غير صحيحة لأن الدولة الفلسطينية ولدت في اتفاقيات أوسلو التي وقع عليها رابين وبيرس وبيلين. كما أن أقوال نتنياهو ليست إلا كلاماً فارغاً ذلك لأن تدهور علاقاته مع الولايات المتحدة كان سبباً في تعاطف كلينتون مع عرفات.

وبغض النظر عن الأسباب التي ستؤدي إلى قيام هذه الدولة، فإن الكاتب الاسرائيلي ميرون بنفنستي يرى أن اقامة الدولة الفلسطينية ليست انقلاباً تاريخياً، كما يحاول البعض تصويرها، ولكنها خطوة اساسية ومقدمة لوضع قادم وجديد في العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي (**هآرتس**، ١٩٩٩/٥/٢).

Digitized by Birzeit University Library

قبيل يوم الانتخابات

منذ الاعلان رسمياً عن اجراء الانتخابات الاسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة في ١٩٩٩/٥/١٧، أخذت الاستعدادات لهذه الانتخابات تتسارع وذلك بتشكيل القوائم والكتل الانتخابية ورفع الشعارات وطرح البرامج وغير ذلك. وكثرت التقييمات لسير العملية الانتخابية والتوقعات لما يمكن أن يرافقها وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج. فصحيفة **هتسوفيه**، وفي افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢، رأت أن العدد الكبير للقوائم الانتخابية، البالغة ٣٣ قائمة، لا يعتبر شهادة شرف كبيرة للوسط السياسي الاسرائيلي. ورأت **هتسوفيه** أن هذه المعركة الانتخابية هي من المعارك المصيرية جداً التي شهدتها دولة اسرائيل، ويجب أن تدار بجدية انطلاقاً من محاولة البحث في القضايا المركزية التي تعاني منها اسرائيل. وأما صحيفة **هآرتس**، فقد رأت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٤/٤ أن هذا العدد من القوائم الانتخابية للأحزاب هو الرقم الاكبر في تاريخ اسرائيل، وأن المبادرين الى سن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة أرادوا تحريره من ضغط الأحزاب وتقليص قوة ابتزاز عضو الكنيست المنفرد.

وصف عالم الاجتماع الاسرائيلي باروخ كميرلنج الخارطة السياسية الاسرائيلية بأنها ما زالت قبلية ومنقسمة إلى معسكرين كبيرين هما اليمين واليسار. وقال بأن الحركة تتم داخل هذين المعسكرين لا خارجهما. ولهذا، فإن ظهور حزب وسط لا يغير شيئاً في الخارطة السياسية الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩٩٩/٤/٣٠). ورأى الصحفي اليساري أوري أفنيري أن كل القوائم الانتخابية تقول في دعايتها الانتخابية ما لا تريد أن تقوله وترغب في إخفائه عن الجمهور. فاليسار يخفي كونه يساراً واليمين يخفي تنازلاته، أما الوسط فيخفي اتجاهه السياسي. وكان الأمر الوحيد البارز في هذه الانتخابات هو الهجوم العلماني الواسع المضاد على المتدينين (**معاريف**، ١٩٩٩/٥/٣).

توقع الكاتب الاسرائيلي غليت يميني أن تكون أصوات الشباب الاسرائيلي غير مضمونة لأي حزب ولكنها هي التي ستحسم الانتخابات. فهؤلاء الشباب جاءوا من اماكن مختلفة وترعرعوا في بيوت ذات وجهات نظر مختلفة، ولكن القاسم المشترك بينهم هو جيلهم الشاب ومواطنتهم الاسرائيلية (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٩/٤/٦). وقد رأى البرفسور غابي فيمان من دائرة الاعلام في جامعة حيفا أن المناظرات التلفزيونية بين المرشحين لا تؤثر إلا على الأقلية الطفيفة وقبيل الانتخابات بقليل. والدعاية لزعماء هي

كالدعاية للمنتجات الصناعية تتركنا مع سحرة وخبراء أعلام وليس مع زعماء حقيقيين (يديعوت أحرنوت، ١٩٩٩/٤/١٥).

الانقلاب... باراك يفوز، فلماذا؟

كانت نسبة التصويت في هذه الانتخابات عالية، حيث بلغت ٧٩٪ من مجموع اصحاب حق الاقتراع (يديعوت **أحرنوت**، ١٩٩٩/٥/١٨). وحقق باراك نصراً واضحاً على منافسه نتنياهو (٥٦٪ مقابل ٤٤٪). علق الكاتب الاسرائيلي يوئيل ماركوس على هذا الفوز بأن تكتيك باراك كان رائعاً وأن مستشاريه الامريكيين هزموا مستشاري نتنياهو الامريكيين (هآرتس، ١٩٩٩/٥/١٨). ويعتقد الكاتب الاسرائيلي يعيل بارملميد أن باراك انتصر لأنه فهم أن الطبقات الوسطى تريد استعادة القيم السياسية القديمة للصدق والعيش بشرف، فكانت ثورته ضد ما مثله نتنياهو من استغلال ساخر للصندوق العام لصالح من لا يستحق ذلك (**معاريف**، ١٩٩٩/٥/١٩).

الكاتب الاسرائيلي حامي شيلو كان له رأي آخر في فوز باراك. فهو يرى أنه منذ سنوات وقادة حزب العمل يأملون برئيس حكومة يميني يعذب الجمهور إلى حد يدفعه للتصويت لخصمه في اليسار. واعتقد قادة حزب العمل أن هذا سيحدث مع مناحيم بيغن عام ١٩٨١، ومع شامير عام ١٩٨٤ أو ١٩٨٨، ولكن الشعب خيب آمالهم إلى أن فاز اسحق رابين في انتخابات ١٩٩٢ بفارق بسيط وبسبب تشرذم اليمين. وانتخاب باراك هذه المرة كان رد فعل عاطفي اكثر منه أيديولوجي، ذلك لأن نتنياهو ساهم كثيراً في هذا الفوز (**معاريف**، ١٩٩٩/٥/٢٠).

نتنياهو فشل... فمن الملام؟

على الرغم من اتهام مصادر ليكودية لحركة شاس بأنها استغلت نشطاء الليكود لسرقة اصوات الليكود وبأنها تتسبب في شق الشعب وتعتزم اعادة دولة اسرائيل الى القرون الوسطى (**يديعوت احرنوت**، ١٩٩٩/٥/١٩)، الا أن الهزيمة التي مني بها الليكود ومرشحه نتنياهو عزاها الكثيرون إلى نتنياهو نفسه. فالكاتب الاسرائيلي أمنون دنكر رأى أن حكم نتنياهو كان كابوساً متواصلاً لأكثر من نصف الشعب. فهو الذي شق الصفوف وأثار الشقاق وكذب وزور وخدع (**معاريف**، ١٩٩٩/٥/١٨). ويعتقد الكاتب دورون روزنبلوم أن نتنياهو لم يترك وراءه حتى لو كلمة حقيقية واحدة عن المصالحة ورأب الصدع. "فقد تحدى نتنياهو القضاء والجيش والاعلام والوسط الاكاديمي بل والاسرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

ذاتها، وهدم كل الانجازات الاسرائيلية العزيزة على قلوبنا فكانت كل خطوة لـــه نـــو فشـــل ذاتي" (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٩).

وبالنغمة ذاتها يعزو الكاتب الاسرائيلي يوئيل ماركوس فشل نتنيـــاهو الى نتنيـــاهو نفسه، فهو الذي زرع الكراهية بين الناس والطوائف فحصد الهزيمة التي تصـــل إلى حـــ السقوط. وهو بذلك، الذي قضى بيديه على نفسه من خلال الطريقة التي حكم بهـــا تحمل بها أعباء الحكم. فمرة تراه متغطرساً وأخرى مذعوراً، وقد دفـــع ثمـــن غلوائـــه في صناديق الاقتراع (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٩).

من آثار نتائج الانتخابات... مواقف وتوقعات

ذكر الكاتب الاسرائيلي يئير شيلغ أن المستوطنين تعلموا من الخطأ الذي وقعوا فيـــ مع رابين بعد أن أسقطوا شامير عام ١٩٩٢. ولذلك، فهم يسعون الآن للتفاهم مع بـــارك مشددين على ضرورة وفائه بإجراء استفتاء شعبي حـــول مســـائل معينـــة (**هـــآرتس** ١٩/٥/١٩٩٩). وذكر الكاتب يارون لندن أن المستوطنين يشعرون بالارتياح من مواقف باراك الذي يتحدث عن الوحدة ولا يبدي الشماتة بخصمـــه المـــهزوم الـــذي صـــوت المستوطنون له، وذلك خلافاً لرابين الذي اشعل الكراهية ضدهم (**يديعـــوت أحرنـــوت** ٢٧/٥/١٩٩٩).

لقد دهش المستوطنون من استقالة بنحاس فلرشتاين من القادة الكبار للمســـتوطنين بعد يوم من نتائج الانتخابات وذلك في اعقاب فشل استراتيجيته التي اتخذها المســـتوطنون في الانتخابات (**يديعوت أحرنوت**، ١٩/٥/١٩٩٩). هذا وقد أعرب بيني بيغـــن عـــن توصله إلى قناعة بعدم جدوى مواصلة عمله السياسي، ولهذا عزم على اعـــتزال السياســـة والاستقالة من الكنيست (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٩٩).

توقعت صحيفة **هتسوفيه** في افتتاحيتها بتـــاريخ ٢٠/٥/١٩٩٩ أن يشـــدد حـــزب اسرائيل واحدة الخناق على الاستيطان وقالت بأننا لا نستطيع القول بأن هذه الحكومة هي بدون تفويض كما كنا نقول قبل عام ١٩٩٦، والمطروح الآن هو تخفيف أضـــرار هـــذه الحكومة الجديدة إلى الحد الأدنى. ورأت **هتسوفيه** في افتتاحيتها بتـــاريخ ١٩/٥/١٩٩٩ أنـــه من المهم معرفة نسبة غير اليهود بين المهاجرين الذين صوتوا لصالح كتلة تومي بيلـــ وأعربت عن أملها بأن لا يخيب باراك آمال المستوطنين بعد أن بدا منطقياً ومتزنـــا بعـــ انتصاره.

Digitized by Birzeit University Library

شمعون بيرس الذي اعتبر فوز باراك هزة أرضية سياسية توقع بأن تكون هناك اسرائيل أخرى من الناحية السياسية والاخلاقية. أما شلومو بن عامي فرأى "أن اسرائيل بحاجة إلى ائتلاف واسع مع برنامج متفق عليه يدفع نحو السلام ويشفي الاقتصاد. ويعتقد رامون بضرورة تشكيل أوسع حكومة تستند إلى الخطوط الأساسية"لأننا خارجون من مجتمع منقسم وجريح يجب علاجه" (**يديعوت أحرنوت** ، ١٩٩٩/٥/١٨).

الفوز الساحق الذي حققه باراك وكتلته اليسار والوسط العلماني والخيار اليمين وتعزيز شاس لقوتها يجعل هناك امكانية أمام رئيس الحكومة الجديد لتشكيل ائتلاف وحكومة جيدة، كما توقعت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٩. وذكرت **هآرتس** أن باراك التزم أمام قبر رابين بمواصلة نهجه السياسي في المجالات الاجتماعية والسياسية، وثمة فرصة لباراك لاعادة المفاوضات مع الفلسطينيين إلى مسارها الصحيح. وتوقع زئيف شيف أن يعمل باراك على الجبهتين السورية والفلسطينية معاً، وأن يحافظ على قوة اسرائيل الاستراتيجية الردعية في التعامل مع العالم العربي، والترتيبات الأمنية على المسار الفلسطيني. وأن باراك لن يوافق على وثيقة ابي مازن-بيلين، الامر الذي سيتطلب عبور التسويه الدائمة مراحل انتقالية أخرى (**هآرتس**، ١٩٩٩/٥/٢٠). وكذلك، فقد توقع الكاتب الاسرائيلي تسفي بارئيل أن يجد باراك صعوبة في التوفيق بين وعده بإنجاز التسوية الدائمة ومحاباة المستوطنين في الوقت ذاته (**هآرتس**، ١٩٩٩/٥/٣٠).

لقد وعد باراك بتغيير وجه الدولة ولكن هذا الوعد لا يمكن أن يتم، كما رأت صحيفة **هآرتس** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥، الا إذا تمت تغييرات بعيدة المدى في أجهزة التعليم في الدولة. فما يثير اهتمام الجمهور في هذا الموضوع هو ازدياد حجم الوسط التعليمي الاصولي الذي يكلف الدولة مبالغ طائلة على حساب المجتمع الاسرائيلي.

نصائح لباراك

يرى الكاتب الاسرائيلي اوري دان أن نتنياهو وباراك هما من خريجي نفس الوحدة العسكرية، وهما متفوقان ويحافظان على الهدف الأسمى (**معاريف**، ١٩٩٩/٥/٢٧). وقد وجه الكاتب الإسرائيلي ناحوم برنياع نصيحة لباراك ذكره فيها بأن "الاغلبية التي حصلت عليها مقنعة جداً، والمغزى السياسي لها أن لديك الآن تفويضاً أوسع من تفويض رابين أو بيرس، حيث لديك ما يدعونه "الأغلبية اليهودية" لكن أغلبيتك هذه دقيقة وقابلة للكسر، فلا تخطىء. كان للناخبين يقين بشأن نتنياهو ولكن لهم بشأنك علامات استفهام. فقد أدركوا أنك قدت عمليات جزيئة في الجيش وكنت رئيساً للأركان،

Digitized by Birzeit University Library

وأدركوا أن الذين قاتلوا تحت قيادتك يسيرون في اعقابك ويصدقونك. ولكنهم لا يعرفون الكثير عن قدراتك في مواجهة الاطراف الأقل لمعاناً في الحياة السياسية وعنهم وسائل الاعلام والتغيرات في الرأي العام" (**يديعوت أحرنوت**، ١٨/٥/١٩٩٩). هذا وقد نصح نتنياهو باراك بأن يواصل نهجه، أي نهج نتنياهو، في السياسة الخارجية وخاصة التشدد أمام زعماء العرب والادارة الامريكية، وأن يمسك عرفات والاسد من خناقيهما (**يديعوت أحرنوت**، ٢/٦/١٩٩٩).

عبرت صحيفة **هآرتس**، في افتتاحيتها بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٩، عن اعتقادها بأن رئيس حركة شاس المجرم أرييه درعي، كما وصفته، منع نفسه من خطوة مهينة وأعلن عن استقالته من الكنيست القادمة. وأن على باراك أن يجد قنوات حوار جديدة مع حركة شاس وأن لا يرفضها اطلاقاً، فهي ليست الكتلة الثالثة في حجمها في الكنيست وحسب، وانما تؤثر على كثير من اعضاء الليكود والمفدال ويهدوت هتوراة، وتستطيع أن تكون شريكاً جيداً في ظروف معينة أيضاً.

وعلى صعيد العملية السلمية، دعت السياسية الاسرائيلية شولاميت الوني باراك إلى عدم التهديد بالخطوط الحمراء، بل عليه أن يبحث عن سبيل ملائم للمفاوضات بحيث يتيح إجراء تعديلات متفق عليها على حدود ١٩٦٧، أي الخط الأخضر، والا فإن هذا سيعيدنا إلى خارطة التقسيم للأمم المتحدة (**يديعوت أحرنوت**، ٣٠/٥/١٩٩٩). وجدير بالذكر أن الخطوط الاساسية التي وضعها باراك للمفاوضات مع الفلسطينيين تتلخص بما يلي: استئناف المسيرة السلمية حسب اتفاقيات اوسلو، مكافحة الارهاب بكل الوسائل والامكانيات، الحفاظ على القدس موحدة إلى الأبد، عدم اقامة دولة فلسطينية بصورة احادية الجانب قبل التوقيع على التسوية الدائمة، لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، وكل اتفاق يتم التوصل إليه يخضع لاستفتاء شعبي. وعلى الصعيد السوري واللبناني يهدف باراك إلى دفع المفاوضات مع سوريا للتوصل إلى "سلام الشجعان" على قاعدة "عمق الانسحاب كعمق السلام" وكل اتفاق يعرض للاستفتاء الشعبي. كما يسعى باراك إلى سحب الجيش الاسرائيلي من لبنان على مراحل وإيجاد قاعدة لتسوية سياسية بين اسرائيل ولبنان وبضمانات سورية تدخل في اطارها قوات جيش لبنان وقوات دولية إلى المناطق التي ستخليها اسرائيل(**معاريف**، ٢٣/٥/١٩٩٩).

Digitized by Birzeit University Library

استخلاصات وعبر أخرى

رأت الكاتبة اليمينية أمونه لين أن اليمين الايديولوجي يجب أن لا يبدو على السطح في اسقاط حكومة نتنياهو لأسباب هي: اولاً، الرابع من ايار ١٩٩٩، حيث انهارت حكومة اوسلو. فبفضل اسقاط حكومة نتنياهو تم وقف تنفيذ الاتفاقيات المرحلية وتم تحرير عملية التحرير الفلسطينية على التواصل الاقليمي. ثانياً، الحرب الاهلية. فاسقاط حكومة نتنياهو يمكن كبح جماح موجة العداء التي اكتسحت المجتمع الاسرائيلي في السنوات الأخيرة وهددت باحراقه كله. ونتنياهو لم يخلق هذه الموجة من العداء ولكنه عزز منها دون أن تكون لديه القدرة على انقاذ نفسه الا من خلال انتخابات مبكرة. ثالثاً، الحرب القادمة. فآجلاً أم عاجلاً سيحقق الفلسطينيون الحد الاقصى الذي يمكن ان تحققه في المفاوضات السياسية وسيعودون إلى الكفاح المسلح (**يديعوت أحرونوت**، ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٩٩).

الكاتب اليساري الاسرائيلي يهوشع بورات يعتقد أن نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة تدل على أن هناك خطرين يهددان مستقبل النظام الديمقراطي اليهودي في اسرائيل وهما: تعزيز القوى الغريبة عن قيم حرية الانسان مثل الاصوليين، وتشريد الطبقة الوسطى في الكنيست الى كتل صغيرة كثيرة. فأسلوب الانتخاب النسبي المتبع طيلة السنوات الماضية يشجع على التشرذم السياسي، واليوم وصلنا إلى ما وصلت إليه كل الدول الديمقراطية التي تبنت هذا الاسلوب، حيث انتهى الأمر، في المانيا بعد فايمر وفي فرنسا قبل ديغول، إلى بولونيا بين الحربين العالميتين، بأزمة وانهيار السلطة الديمقراطية. ويرى بورات أن اسلوب الانتخابات اللوائية ضمن، في الدول التي اتبعته (بريطانيا واتباعها في العالم والولايات المتحدة، وفرنسا في السنوات العشرة الأخيرة) استقرار السلطة وإمكانية استبدالها وذلك بسبب تبلور القوى السياسية في الدولة إلى كتلتين كبيرتين (**معاريف**، ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٩٩). وجدير بالذكر أن الكنيست الاسرائيلية السابقة اشتملت على ١١ كتلة أما الكنيست الجديدة فستشمل ١٥ كتلة، وهذا بسبب سن قانون الانتخاب المباشر الذي يمكن الناخب من شرذمة تصويتهم، كما يرى الكاتب جدعون الون (**هآرتس**، ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٩٩).

باراك وتشكيل الائتلاف الحكومي الجديد

يبدو أن تشكيل باراك للائتلاف الحكومي القادم ليس بالمسألة السهلة وذلك بسبب موقف بعض الأحزاب من بعضها كموقف ميرتس الرافض تماماً للمشاركة في أي ائتلاف تدخله حركة شاس، ولإصرار بعض الأحزاب على مطالب معينة، وتهديد بعضها الآخر منها عن موقف باراك تجاهها. فعلى سبيل المثال، فإن شارون الذي صرح بعدم

Digitized by Birzeit University Library

لليكود، غير مستعد للاكتفاء بقول عام من باراك بأنه لن تكون هناك عودة إلى حـ
١٩٦٧. كما أن الليكود والاتحاد الوطني والمستوطنين يؤيدون بقـاء الكرافانـات، أ
الاراضي التي تم الاستيلاء ووضع اليد عليها مؤخراً على التلال الاستراتيجية، على حا
القائم، في حين أن حزب العمل لا يعترف إلا بما كان قائماً قبل قرار حـل الكنيسـ
(معاريف، ١٩٩٩/٦/٢). وتوجه الاحزاب العربية انتقادات لباراك بسبب مواقفه السل
منها. فعضو الكنيست طلب الصانع يصف معاملة باراك للعرب بأنها "تذكرنـا بـالحك
العسكري" (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٩/٦/٢).

ومن جهة أخرى، يرى الكاتب الاسرائيلي ناحوم برنياع أن باراك الذي يعرف منذ
المصاعب التي أعطاه إياها الناخب الاسرائيلي يسعى إلى توسيع صفوف الائتلاف المزم
تشكيله. وكلما اتسعت صفوف الجوقة كلما قلت القدرة على اسقاط الاصوات النشـ
(**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٩/٦/٦). وفي نهاية الأمر، فإن باراك لا يمكنـه أن يواصـ
طريقه القديم في ارضاء الجميع في اليسار واليمين، كما ترى الكاتبة الاسرائيلية حنه كيـ
(**هآرتس**، ١٩٩٩/٦/١). هذا وقد رأت صحيفـة **هتسـوفيه** في افتتاحيتـها بتـاري
١٩٩٩/٦/٦ أن المفاوضات حول التشكيلة الائتلافية الجديدة ارتفعت درجة حـتى الآ
وأن مفاوضي باراك لم يرتكبوا خطأ حتى الآن، ولكن لحظة الاختبار قد بدأت. وقد توق
الكاتب الاسرائيلي عكيفا الدار أن يشكل باراك خلال الأسابيع القادمة حكومة ضيقـ
دون الليكود وشاس إذا ما نجح أريه درعي في التحالف مع شـارون قبلـه. والعـر
غاضبون على باراك لأنه أدار ظهره لهم. وباراك يثير قلق عرفات بخطواته المحدودة التي ف
بها حتى الآن (**هآرتس**، ١٩٩٩/٦/٣).

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، التقرير السنوي الرابع، (رام الله: شباط ١٩٩٩).

يغطي التقرير السنوي الرابع للهيئة فترة عام ١٩٩٨ كاملة، ويشتمل على ثلاثة ابواب وثلاثة ملاحق، ويتناول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني، اضافة الى حقوق الانسان في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. ويعرض التقرير في ابوابه وفصوله المختلفة النتائج التي توصل اليها الباحثون، ويقدم بعض التوصيات المناسبة.

يتبع التقرير السنوي الرابع منهجية مشابهة الى حد كبير للمنهجية التي اتبعها التقرير السنوي الثالث لعام ١٩٩٧. ويتميز التقرير الرابع لعام ١٩٩٨ بتوسع اكبر في عرض انتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية، حيث يفرد فصلا خاصا بذلك. كما يتضح من التقرير الرابع ازدياد متابعات الهيئة لحقوق المواطن، وتوسع المشاريع التي تقوم بها من حيث مراجعة وتطوير القوانين والتوعية الجماهيرية والبحث الميداني وغيرها.

يوثق التقرير المعلومات التي يستند اليها توثيقا جيدا، ويشير الى كافة المصادر التي يستخدمها في اثبات صحة معلوماته. ويلاحظ أن بعض هذه المعلومات مأخوذ من مصادر ذاتية تعود الى تقارير الهيئة نفسها أو الى الشكاوى التي تردها من المواطنين. كما أن العديد من المعلومات استقاها التقرير من تقارير أو بيانات منظمات حقوق الانسان الاخرى، سواء الفلسطينية منها أو الدولية. ويلاحظ أن التقرير اعتمد ايضا على تقارير او بيانات رسمية فلسطينية صادرة عن بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني. وتجدر الاشارة هنا الى أن انتهاكات حقوق الانسان من قبل السلطة الفلسطينية لم تتطرق اليها أي من المؤسسات الرسمية.

يتناول الباب الاول من التقرير الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني، ويبدأ ذلك بالاعتداء على الحق في الحياة. ويورد التقرير جدولا بأسماء الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي الاسرائيليين خلال عام ١٩٩٨، والمعلومات المتعلقة بظروف

Digitized by Birzeit University Library

استشهادهم، والجهة المسؤولة عن ذلك، كالجيش الاسرائيلي والمستوطنين والقوات الخاصة. ويتعرض هذا الباب ايضا الى قضية المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية وحملات الاعتقال العشوائية، والاعتقال الاداري، وأساليب تعذيب المعتقلين.

وحول الانتهاكات الاسرائيلية يورد التقرير مسألة هدم البيوت لأسباب أمنية أو بحجة عدم الترخيص، ومسألة مصادرة الأراضي والاستيطان لأسباب متعددة، كإقامة المستوطنات الجديدة أو لتوسيع المستوطنات القائمة، أو لشق الطرق الالتفافية، أو لأغراض عسكرية. ويشير التقرير الى ارتفاع وتيرة مصادرة الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٨ بشكل ملحوظ.

أفرد التقرير أيضا بندا مستقلا للانتهاكات الاسرائيلية بحق مدينة القدس، كمصادرة الأراضي والاستيطان فيها، وسحب هويات المقدسيين، وهدم البيوت أو استيلاء المستوطنين عليها، إلا أن التقرير، وعلى عكس التقرير السنوي الثالث، لم يتطرق الى الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة الخليل علما أنه ذكر ذلك في الفهرست.

وبالرغم من أن الباب الاول أشار باختصار الى الانتهاكات الاسرائيلية في مجالات متعددة كالزراعة والبيئة والصحة والعمل والتعليم، الا أنه خلا من الاشارة الى مجالات أخرى تنتهك فيها السلطات الاسرائيلية حقوق الانسان الفلسطيني كالاغلاقات وتقييد حرية الحركة عبر المعابر والجسور، وسرقة المياه من الاراضي الفلسطينية. ولكن في المقابل أحسن التقرير حين أضاف وللمرة الاولى بندا يتعلق بالانتهاكات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.

في جميع هذه الانتهاكات أورد التقرير أن من اتفاقيات جنيف والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وعلاوة على عدم احترام اسرائيل لهذه المواثيق الدولية، فإن عملية السلام نفسها والاتفاقيات الفلسطينية- الاسرائيلية لم تنه اسرائيل من استمرار انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالاوضاع في ظل السلطة الفلسطينية فقد عالجها التقرير من خلال الباب الثاني وفي أربعة فصول. تتعرض الفصول الثلاثة الاولى الى حالة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويورد الفصل الرابع انتهاكات السلطة لحقوق المواطنين وحرياتهم مصنفة حسب نوع الحق محل الانتهاك. ويضع واضعو التقرير هذه المنهجية من منطلق أنه لا يمكن فهم أو تحديد حالة حقوق المواطن في أي بلد بمعزل عن فهم الاطار العام الذي يحكم عمل السلطات القائمة فيه وعلاقة هذه السلطات ببعضها البعض. وبالرغم من صحة هذا المبدأ الا أن المراجعة الشاملة للفصول الثلاثة الاولى تشير الى أن هذه الفصول تعرض اوضاع السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية وتضع تقييما لأعمالها خلال عام ١٩٩٨ وبالرغم من قيمة هذا التسلسل ودقة الحر

Digitized by Birzeit University Library

وأهمية التوصيات إلا أن هذه الفصول في معظمها ليست ذات علاقة مباشرة بحقوق الانسان.

يعرض الفصل الخاص بالسلطة التشريعية أهم التطورات التي حدثت خلال عام ١٩٩٨ على بنية المجلس التشريعي، ثم يتناول أداء المجلس على صعيد وظيفته التشريعية، ويفصل مشاريع القوانين التي ناقشها المجلس حسب مرور كل منها بالقرارات المختلفة. ويشير التقرير الى سلبيات جذرية تحد من الفاعلية التشريعية للمجلس، وهي تتمثل في سلبيات بنيوية وأخرى ذاتية. تتعلق الاولى بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي تفتقر الى اطار دستوري يحكمها وينظم دور كل منهما في العملية التشريعية، مما أدى الى هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية، وتمثل ذلك في عدم المصادقة على معظم القوانين التي أقرها المجلس.

أما السلبيات الذاتية فتتعلق بعمل المجلس نفسه، وفي غياب أية سياسة واضحة أو نمط ثابت يحكم العملية التشريعية. وبالرغم من تطور عملية التشريع عام ١٩٩٨، من حيث مشاركة اللجان في مناقشات مشاريع القوانين ومشاورة بعض المختصين والجمهور، الا أن مناقشة بعض المشاريع الهامة بصورة سريعة مثل قانون السلطة القضائية، وعدم مبالاة العديد من الأعضاء، وعدم وجود جدول أعمال واضح، وعدم تجذر العلاقة بين المجلس والمؤسسات المجتمعية، وعدم التقيد بالنظام الداخلي للمجلس، أدى الى نتيجة سلبية على حساب نوع وقدرة التشريعات على تحقيق أغراضها وملاءمتها للاحتياجات الفلسطينية المطلوبة.

وحول الأداء الرقابي للمجلس يرى التقرير أن المجلس لا زال يعاني من غياب إطار دستوري ينظم سلطاته الرقابية، وبالتالي بقيت انجازاته الرقابية – رغم قيامه ببعض الخطوات – منقوصة الفاعلية ومرهونة في نهاية المطاف بارادة السلطة التنفيذية. كما أن المجلس لم يتمكن من وضع حد للعديد من مظاهر الخلل والمخالفات التي ارتكبتها السلطة التنفيذية.

وعلى صعيد السلطة القضائية يصف الفصل الثاني وضع القضاء الفلسطيني عام ١٩٩٨ والاشكاليات التي يعاني منها. ويحلل التقرير مجمل التطورات التي طرأت على السلطة القضائية تحليلا شاملا يرافقه تفصيل جيد لوضع المحاكم في المناطق الفلسطينية. ويلاحظ في التقرير أنه لم تطرأ تطورات ايجابية ملموسة على وضع القضاء الفلسطيني عام ١٩٩٨، وبقي مفتقرا الى الفاعلية والاستقلال. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على حماية القوى الفردية والحريات العامة للمواطن، اذ بقيت عرضة للمساس دون أن يتمكن المواطن من الالتجاء الى القضاء ليوفر له الحماية الكافية. ويرى التقرير أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ خلال عام ١٩٩٨ خطوات ملموسة لتطوير الجهاز القضائي ومعالجة الاشكاليات والخلل الذي يعاني منه، بل واصلت السلطة التنفيذية تعميق وترسيخ هذا الخلل والاشكاليات القائمة.

Digitized by Birzeit University Library

يلخص التقرير أهم الاشكاليات التي يعاني منها القضاء الفلسطيني، والتي تتمثل في الانتقاص من اختصاص القضاء المدني، واعتداء السلطة التنفيذية على صلاحيات ادارة شؤون القضاء، وغياب الأمن الوظيفي لأعضاء السلك القضائي، وتدخل الأجهزة الأمنية في عمل النيابة العامة وحتى عمل القضاة، والتنفيذ الانتقائي لقرارات المحاكم. ويورد التقرير مجموعة من القرارات التي أصدرتها محاكم فلسطينية، وما زالت غير منفذة، ومعظمها يتعلق بالافراج عن معتقلين سياسيين.

وبنفس الطريقة يعالج الفصل الثالث وضع السلطة التنفيذية. ومن خلال هذا الفصل يلاحظ أن السلطة التنفيذية تتدخل في عمل السلطات الاخرى، وتعمل على تهميشها والهيمنة عليها، الامر الذي انعكس سلبا على مستوى الحقوق وحريات المواطنين وعلى اداء السلطة التنفيذية ذاتها. ويرى التقرير أن هذا الاداء لا زال يراوح مكانه كما كان عليه الحال في الاعوام السابقة، ولم تستطع السلطة التنفيذية تجاوز الاشكاليات الذاتية التي تعتري عملها، وأهمها: ضعف دور مجلس الوزراء، والتضخم الوظيفي وغياب الهيكلية، والازدواجية وتناقض الصلاحيات، وضعف المساءلة والمحاسبة ومخالفة القوانين والانظمة، واهدار المال العام.

وتحدث هذا الفصل بشيء من التفصيل عن التعديل الوزاري، ويرى أن التشكيلة الوزارية الجديدة لا تشكل تغييرا وزاريا بقدر ما هي تعديل محدود أو توسيع للتشكيلة الحكومية السابقة، ولا يمكن اعتبارها خطوة باتجا المساءلة والمحاسبة، بل إنها جاءت لتضع نهاي سلبية لما أثارته التقارير المتعلقة بالفساد في السلطة الفلسطينية.

وتحدث الفصل أيضا عن بنية السلط التنفيذية الواسعة والمعقدة التي تضم ٢٥ وزار وثلاثين وزيرا، وحوالي أربعين مؤسسة وهيئ مستقلة، وأكثر من ١١٢ ألف موظف، وتس أجهزة أمنية. ويرى التقرير أنه في ظل غيا قانون أساسي يوضح صلاحيات كل سلطة م السلطات الثلاثة وينظم العلاقة فيما بينها، فا طبيعة السلطة التنفيذية وتركيبتها وم صلاحياتها تبقى غير واضحة وكثيرة الغوض.

وفيما يتعلق بانتهاك حقوق المواط وحرياته، والذي يتم غالبا من قبل السلط التنفيذية، فقد رأى واضعو التقرير تخصي فصل مستقل لذلك وليس ضمن الفصل المتعل بالسلطة التنفيذية، ويبررون هذه المنهجية بأن ه الانتهاكات هي نتيجة حتمية للاشكاليات الت تعتري عمل كافة السلطات. وبالتالي، فا المسؤولية – برأيهم – لا تنحصر في السلط التنفيذية، وإن كانت هي صاحبة النصيب الاك فيها، وانما تتوزع على السلطات الثلاثة. إ إفراد فصل خاص بانتهاكات حقوق الانس يعطي صورة واسعة عما يجري بحق الانس الفلسطيني، ولكن إلقاء اللوم على السلطات الثلا ليس دقيقا، كما أن قراءة الفصل الثالث بمعز عن الفصل الرابع – في تقرير حول حقو

Digitized by Birzeit University Library

الانسان – تعطي صورة عن معالجة خجولة تجاه السلطة التنفيذية.

ومع ذلك، فإن الفصل المتحدث عن انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني يرى أن الانتهاكات طالت، وبدرجات متفاوتة، مختلف أشكال وجوانب حقوق وحريات المواطنين، ابتداء من الحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي، الى الحق في المشاركة في الحياة السياسية. وتحدث الفصل بشيء من التفصيل عن محطتين رئيسيتين، كان لهما الأثر والانعكاس المباشر على حقوق المواطنين وحرياتهم خلال عام ١٩٩٨، وهما حادثة اغتيال محيي الدين الشريف، أحد أهم المطلوبين لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، في ظروف غامضة، وتوقيع اتفاق (واي ريفر) وما تضمنه من التزامات مفروضة على السلطة الفلسطينية، خاصة في المجال الأمني. لقد اعقبت هذين الحدثين عمليات اعتقال وتوقيف بدون محاكمة، وإقامات جبرية ومحاصرة منازل ومضايقة للصحف والصحفيين.

تحدث التقرير عن أحكام الاعدام والوفاة داخل السجون، والقتل بسبب سوء استخدام السلاح، وعن الاعتقالات التعسفية والعقوبات الجماعية بحق أهالي بعض المعتقلين السياسيين. وأشار الى حالات وأشكال التعذيب في السجون، والى انتهاك حريات التعبير وحرية الصحافة والاعلام، وانتهاك الحق في التجمع السلمي وتنظيم الاعتصامات، وتقييد حرية التنقل والحركة، وتعطيل الحق في الترشيح والانتخابات والمشاركة السياسية، وتقييد الحريات الاكاديمية.

ويتوصل التقرير الى أن بعض أشكال الانتهاكات قد تراجعت وخفت وتيرة مقارنتها مع الاعوام السابقة، في حين أن بعضها قد ازداد وظهرت الى جانبه أشكال جديدة من الانتهاكات مثل تنفيذ عقوبة الاعدام وفرض منع التجول والاقامة الجبرية.

يفصل الباب الثالث من التقرير متابعات الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن وبرامجها ومتابعة مشاريعها المتعلقة بالديمقراطية والحريات العامة. وإن كنا هنا لسنا بصدد تقييم أعمال الهيئة وأنشطتها من خلال هذا الباب والملاحق التي تليه إلا أنها تكشف عن الحجم الكبير للشكاوى التي يتقدم بها مواطنون ضد الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة المختلفة. ويرى التقرير أنه رغم الازدياد الملحوظ في تعاون الجهات الرسمية مع الهيئة فإن حالة حقوق المواطن لا تزال تعاني بشكل واضح وشامل في مختلف المناحي التي من المفترض أن تكون مكفولة وتلتزم بها الجهات الرسمية.

إعداد: عزيز كايد

وحدة البحوث البرلمانية

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦(٦٠٩ صفحات) .

تأتي محاولة شوفاني، في وضع موجز عن تاريخ فلسطين السياسي، عبر محاولات شتى سابقة، جاءت في سياق تلبية الحاجة الماسة والمتواصلة في آن واحد لتقديم تاريخ القضية الفلسطينية، موجزة، وبشكل يفي بالحاجة، ويسد فراغاً قائماً. تتباين الاجتهادات في آلية وضع هكذا موجز، وفقاً لتباين الرؤى والأهداف المتجددة. ولعل مراجعة ببليوغرافية شاملة لما سبق وأن وضع في سياق تقديم الموجزات من شأنها أن تكشف مدى اتساع الاهتمام القائم بها. كما ومن شأنها أيضاً أن تكشف عن مدى تباين الرؤى والمدارس والمناهج التي تحكمت بها، وهو ما أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابه قائلاً بأن الكتابة في تاريخ فلسطين أمر محفوف بمخاطر الإنزلاق نحو إخضاع الحقيقة التاريخية للرؤى السياسية، وخصوصاً لما لهذا البلد من قضية تتباين الأهواء بشأنها، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على أعمال الباحثين في تاريخها عبر العصور.

إلى أي مدى نجح هذا الموجز الشامل، إن جاز التعبير، في تقديم القضية الفلسطينية"مكثفة"؟ وهل تمكن من تحقيق التوازن المطلوب بين الفترات الزمنية المتعاقبة، منذ فجر التاريخ، وحتى العام ١٩٤٩؟ وإلى أي مدى تكتسب الدراسات الموجزة، المنطلقة منذ عصور ما قبل التاريخ (العصور الحجرية) وحتى أواسط القرن العشرين، مشروعيتها الموضوعية والعلمية ؟ وعلى أية مناهج بحثية تحركت آلية البحث؟ قبل محاولة الاجابة على هكذا تساؤلات عريضة، لا بد من الوقوف سريعاً عند مفاصل الكتاب وأقسامه.

فصول الكتاب

يتألف الكتاب من ستة فصول أساسية يتناول الأول منها عصور ما قبل التاريخ: العصر الحجري القديم (الباليوليت) الأدنى والأوسط والأعلى، العصر الحجري الوسيط (الميزوليت)، الحديث (النيوليت)، والنحاسي (الكالكوليت). اعتمد هذا الفصل، اعتماداً شبه كلي، في معلوماته على كتب سلطان محيسن: آثار الوطن العربي القديم (الآثار الشرقية)، بلاد الشام في عصور ما قبل التاريخ (الصيادون الأوائل، عصور ما قبل التاريخ)، إضافة إلى:

Digitized by Birzeit University Library

Encyclopaedia Hebraica, Jerusalem (Hebrew)، والموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة). واستغرق عرض الفصل ٣٨ صفحة تضمنت عرض وقائع وحقائق وغيرها، سبق وأن تم تناولها جميعاً في الموسوعات المذكورة وفي وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، والتي عقدت في مدينة حلب-شمالي سوريا ومن ثم نشرت في ثلاث مجلدات سنة ١٩٨٧.

ويتناول الفصل مفاصل عصور التاريخ الأولى بدءاً من عصر المدن الاولى، مروراً بالهكسوس، الكنعانيين، العبرانيين، الفلسطينيين، والاسرائيليين. ويتميز هذا الفصل بمعلوماته واستدلالاته على ذات المصادر التي استند إليها الفصل الأول. وغطى هذا الفصل الصفحات ٤٣-١٠٤.

خصص الفصل الثالث لإيجاز عصور التاريخ القديم، بدءاً بالعصر الفارسي، فالهيليني، فالروماني عبر النقاط التالية: حكم هيرودوس (٣٧-٤ ق.م)، ظهور المسيحية، حكم الولاة، وأخيراً العصر البيزنطي ، وما تجلى به من عمران. يشغل هذا الفصل، الصفحات ١٠٥-١٥٣. يأتي إنجاز هذه النقاط المفصلية والخلافية في آن واحد وفقاً لما ذكرته المصادر المعتمدة، دونما مناقشة أو ايراد التناقضات والتقاطعات. ويستعرض الفصل الرابع العصور الوسطى عبر سبع نقاط مركزية، هي: الفتح العربي، العصر الأموي-السكان والعمران، العصر العباسي، العصر الفاطمي، مملكة أورشليم اللاتينية من خلال الحملة الاولى، والحملة الثانية(١١٤٦-١١٤٩)، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، العصر الأيوبي-السكان والعمران، العصر المملوكي والادارة المملوكية، معتمداً فيما أورده وبشكل أساسي على الموسوعة الفلسطينية، واليهودية، مستعرضاً عبره حالات التطور الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتهما الديمغرافية. وذلك عبر الصفحات ١٥٥-٢٣٥.

في الفصل الخامس يتعرض الكتاب إلى العصر العثماني، بدءاً من الاحتلال، ومروراً بظاهرتي ظاهر العمر الزيداني واحمد باشا الجزار. وبعد ذلك، يتناول الفصل حملة محمد علي وتنظيمات ابراهيم باشا، فترة التنظيمات العثمانية والامتيازات والقناصل، وأخيراً اليقظة القومية، عبر المنظمات العربية السرية، ومقاومة الاستيطان الصهيوني. يتميز هذا الفصل بغنى معلوماته، ودخوله في تفصيلات وجزئيات دقيقة، واعتماده على مصادر متخصصة تنسجم وتخصص الكاتب ذاته أكاديمياً بهذه الفترة تحديداً. ويغطي هذا الفصل الصفحات٢٣٧-٣٠٧.

ويتناول الفصل السادس والأخير الصراع بشأن فلسطين من الزوايا التالية: بداية الاستيطان الصهيوني والهجرة الصهيونية الأولى، الصهيونية السياسية، البراءة الدولية والصراعات الداخلية، وعد بلفور، المشاركة العربية في الحرب، الدور الاميركي في استصدار وعد بلفور، النشاط الصهيوني العسكري في الحرب، الانتداب البريطاني، لجنة المندوبين الصهيونية،

Digitized by Birzeit University Library

ترسيم الحدود، مقاومة الانتداب، الانتداب يرعى الاستيطان-تشكيل المؤسسات الاستيطانية، الطريق إلى الثورة: الكتاب الابيض الأول، صك الانتداب، المقاومة الفلسطينية للإنتداب، ثورة البراق، الكتاب الابيض الثاني، الثورة العربية الكبرى: ثورة القسام، الاضراب العام، مشروع التقسيم الأول، استئناف الثورة، حرب فلسطين الأولى: المشروع الصهيوني في الحاضنة الاميركية، القضية في الامم المتحدة، الحسم العسكري، العمليات العسكرية في اطار الخطة "داليت" ، دخول الجيوش العربية المعركة، الهدنة الاولى، مرحلة القتال الثانية، الهدنة الثانية، ومرحلة القتال الثالثة والأخيرة. يشغل هذا الفصل الصفحات: ٣٠٩-٥٤١، أي ٢٣٢ صفحة وهو ما يساوي الفصول الأربع الاولى مجتمعة.

منهج الكتاب

لعل أبرز نقاط المنهج وأكثرها إلحاحاً هو محاولة الإجابة على التساؤل المركزي الخاص بمشروعية كتابة التاريخ، منذ فجر التاريخ وحتى اللحظة. المنهج المذكور كان هو المنهج الوحيد والضروري في التاريخ في الأزمنة القديمة بدءاً من التاريخ الروماني واليوناني ومروراً بالاسلامي والوسيط، بل إن التاريخ كان يعني اتباع هذا المنهج تحديداً. لذا، كان طبيعياً أن تبدأ كتب التاريخ، ببدء الخليقة ونشوء آدم وحواء، وتكاثر البشر والبشرية ونشوء المدن، وصولاً إلى المرحلة المؤرخة.

لسنا في هذه المراجعة بصدد الحالة الموضوعية لمنهج التأريخ الشامل بقدر من نحن بصدد الوقوف عند جدوى وضع تاريخ فلسطين السياسي (موجزاً) منذ فجر التاريخ وحتى ١٩٤٩. وهل يتمكن كتاب كهذا، من الايفاء بالغرض الذي وضع من أجله؟

إن قراءة متأنية لفصول الكتاب من شأنها أن تكشف، وبوضوح وجلاء أن الجهد الأكبر المركزي والأساسي، كان قد تناول التاريخ السياسي منذ الفترة العثمانية وحتى نهاية فترة الانتداب. وقد تم استعراض المراحل التاريخية الخاصة، ببزوغ فجر التاريخ، وحتى العصور الوسطى بدءاً بالفتح العربي والعصر الأموي وحتى العصر الأيوبي. وفيما لو دققنا أكثر لوجدنا أن محور الكتاب، هو التاريخ السياسي بدءاً من بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر، وحتى قيام الدولة العبرية.

يبرز هنا تساؤل مشروع، إذن لماذا تم وضع كتاب شامل وكامل على هذا النحو؟ هل هو من أجل ايفاء التاريخ حقه بالمعنى الزماني أم بروز الحاجة لنشر التاريخ على هذا النحو. يبدو الاحتمال الأول هو الأكثر رجوحاً، ذلك أن متطلبات العصر الراهن، باتت متطلبات تخصيص أكثر منها موسوعية وشمولية، بالرغم من أهمية الموسوعات العلمية، الا أن كتاب شوفاني هو موجز وليس موسوعياً.

هل كان بالامكان وضع مجموعة من الموجزات المنفصلة بعضها عن بعض مثل موجز تاريخ فلسطين السياسي في العصر القديم، موجز تاريخ فلسطين السياسي في العصر

Digitized by Birzeit University Library

الاسلامي... وهكذا، بدلاً من وضع كل شيء في دفتي كتاب؟

إزاء غياب الروح المتخصصة عن الكتاب، وإحلال الروح الموسوعية بدلاً عنها، وذلك في سياق الإيجاز، ترتب على المؤلف جملة مستلزمات منهجية أخرى، أبرزها ما أورده المؤلف في مقدمته: "لإعتبارات حجم الكتاب، ونظراً إلى غزارة المادة الواجب تغطيتها، لم يكن لدي مفر من التكثيف الشديد في اسلوب الصوغ. وقد نجم عن ذلك العدول عن الاشارة إلى المراجع في متن النص، تحاشياً لإغراق الكتاب بالحواشي، وتم الاكتفاء بإيراد بعض أهم المراجع في ذيل كل فصل. ويخرج الفصل الأخير عن هذه القاعدة، نظراً الى طبيعته الخاصة، كونه يتناول الصراع بشأن فلسطين في العصر الحديث".

إلى ذلك يبدو من الصعب، التفريق ما بين الحديث والوسيط والقديم، فيما يتعلق بشكل الاقتباس وقواعده. ويبدو أن مركزية الفصل الأخير، هي التي أملت الالتزام بقواعد الإقتباس وأشكاله، أكثر من أي اعتبار آخر.

إلى جانب ذلك، يبدو من الصعب تحديد المنهج المتبع في سوق الوقائع التاريخية وسردها، دون الوصول إلى نتائج محددة في نهاية الفصول، أو نهاية البحث بشكل عام. في الفصول الاولى(الاول-الخامس) يمكن القول أن منهجية البحث هي منهجية سردية تقوم على تغطية الأزمنة بحقائق رقمية واسمية واستكشافية، وفقاً لمصادر موسوعية بشكل اساسي. ولا يحاول المؤلف، الاقتراب إلى مستويات الترجيح أو التغليب، أو مناقشة الأفكار الواردة. أما في الفصل السادس والأخير، فيتراوح المنهج فيه ما بين المنهج السردي والمنهج الجدلي، ومحاولة الاحتكام لقوانين وقواعد المادية التاريخية والجدلية ومقتضياتهما، دون محاولة الوصول إلى استنتاجات محددة من خلال ذلك، بالرغم من إيراد معلومات تتناقض مع السياق التاريخي ووقائعه، منها للمثال لا الحصر، ما ورد في ص ٤٣٤ حول انعقاد المؤتمر الاسلامي في القدس (٢ تشرين الثاني/نوفمبر/١٩٢٨، وبروز الحاج أمين الحسيني زعيما للحركة الوطنية الفلسطينية وبديلاً عن اللجنة التنفيذية)، علماً بأن اللجنة استمرت في عملها ونشاطها حتى العام ١٩٣٣، بعد وفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني، متأثراً بجراح كان قد أصيب بها وهو يقود تظاهرة، ولم ينازع أحد موسى الحسيني زعامة الحركة الوطنية. وفي الصفحة ٤٥٣، يعتبر الكاتب الحزب العربي الفلسطيني "استمراراً للجنة التنفيذية".

لا نريد هنا إيراد المزيد من المعلومات غير الوثيقة، أو إيراد معلومات واردة في مصادر عامة، دون التمحيص الجاد في الوثائق المرافقة للزمن ذاته، وللواقعة بعينها، بقدر ما نريد التأكيد على الصفة السردية العامة لمعلومات الفصل الخامس تحديداً، وتعزيز العرض على الجانب السياسي الفلسطيني دون استعراض أبعاده الاقتصادية والاجتماعية. ولعل ما ورد في الفصل الخامس، من استعراض

Digitized by Birzeit University Library

سياسي، يمثل تكراراً لما سبق وأن ورد في معظم المصادر السردية الفلسطينية التي سبق وأن عملت على ابراز الحق الفلسطيني، وما لحق من ظلم فادح بالحقوق الوطنية لهذا الشعب، دون إيراد حقائق الجانب الآخر، الاسرائيلي، وتطوراته الديمغرافية والمؤسساتية والاقتصادية، وما حصل فعلاً سنة ١٩٤٨، بعد دخول الطرفان الفلسطيني -الصهيوني في صراع غير متكافىء أساساً لا على صعيد الم ولا على صعيد السلاح والاعداد. بمعنى آخر، يتمكن الكتاب من تجاوز حدود الأطر السا للتأريخ، وإعادة طرح تساؤلات التاريخ بمنظو حديث ومعاصر، بإمكانه إثارة الإشكالات القائ الراهنة وفق جذورها الاجتماعية -الاقتصادية السياسية، وبشكل موضوعي.

سميح شبيب

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

ندوة حول دور البلديات في المجتمع

-المكان: رفح، ١٩٩٩/٢/٢٨.
-الهيئة المنظمة: حزب فدا.
-العنوان: دور البلديات في المجتمع والانتخابات البلدية.
-الموضوع: دور البلديات في المجتمع والانتخابات البلدية.

لقاء حول دور ومكانة المرأة في المجتمع

-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٢/٢٨.
-الهيئة المنظمة: طاقم شؤون المرأة.
-العنوان: دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: آليات النهوض بدور المرأة.

ندوة حول الشيكات المرتجعة

-المكان: الخليل، ١٩٩٩/٣/١.
-الهيئة المنظمة: لجنة العاملين في كلية العروب.
-العنوان: الشيكات المرتجعة بين موقف البنوك وموقف القانون.
-الموضوع: الشيكات المرتجعة بين موقف البنوك وموقف القانون.

Digitized by Birzeit University Library

حلقة نقاش حول فصل السلطات

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٣/٢٦.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: فصل السلطات.
-الموضوع: العلاقة بين السلطات الثلاثة.

ندوة حول المؤسسات العربية في مدينة القدس

المكان: القدس، ١٩٩٩/٣/٣ .
الهيئة المنظمة: جامعة القدس.
العنوان: إقرءوا جدار الخزان.
الموضوع: المؤسسات العربية في مدينة القدس.

ورشة عمل حول مراقبة وضبط الجودة

المكان: جنين، ١٩٩٩/٣/٣.
الهيئة المنظمة: وزارة الزراعة.
العنوان: مراقبة وضبط الجودة وعمليات ما بعد الحصاد.
الموضوع: مراقبة وضبط الجودة وعمليات ما بعد الحصاد.

حلقة نقاش حول الديمقراطية

المكان: نابلس، ١٩٩٩/٣/٥.
الهيئة المنظمة: وزارة الثقافة.
العنوان: يوم الديمقراطية وإنجازات المجلس التشريعي.
الموضوع: إنجازات المجلس التشريعي.

ورشة عمل حول الحكم المحلي

المكان: أريحا، ١٩٩٩/٣/٤.
الهيئة المنظمة: وزارة الحكم المحلي.
العنوان: المرأة في الحكم المحلي.
الموضوع: مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

جلسة حوار حول الحداثة والتقليد

المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/٤.
الهيئة المنظمة: معهد كنعان التربوي الانمائي.
العنوان: الحداثة والتقليد.
الموضوع: الحداثة والتقليد في الفكر العربي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول سن البلوغ
-المكان: جنين، ١٩٩٩/٣/٥.
-الهيئة المنظمة: مدرسة بنات جنين الثانوية.
-العنوان: التكيف مع سن البلوغ والتعامل مع البالغين.
-الموضوع: الصعوبات التي تواجه الفتيات في مرحلة البلوغ.

محاضرة حول الخطاب الإعلامي الفلسطيني والإسرائيلي
-المكان: بيرزيت، ١٩٩٩/٣/٧ .
-الهيئة المنظمة: مركز الإعلام في جامعة بيرزيت.
-العنوان: الخطاب الإعلامي الفلسطيني/الإسرائيلي إلى أين؟
-الموضوع: المراحل التاريخية للإعلام الفلسطيني والإسرائيلي.

ندوة حول إعلان الدولة
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/٩ .
-الهيئة المنظمة: كلية التربية الحكومية.
-العنوان: آثار وأبعاد إعلان الدولة في الرابع من أيار.
-الموضوع: الآثار المترتبة على إعلان الدولة الفلسطينية.

ندوة حول مفهوم العمل الزراعي
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/٩.
-الهيئة المنظمة: اتحاد لجان العمل الزراعي.
-العنوان: مفهوم العمل الزراعي لدى المرأة الريفية.
-الموضوع: دور المرأة في تطوير العمل الزراعي.

ندوة حول العمل الديمقراطي
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/١٢.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا".
-العنوان: العمل الديمقراطي في فلسطين.
-الموضوع: العمل الديمقراطي في فلسطين.

ندوة حول إعلان الدولة
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/١٣.
-الهيئة المنظمة: مجلس الطلبة في الجامعة الإسلامية.
-العنوان: هل ستعلن الدولة في الرابع من أيار؟
-الموضوع: أهمية إعلان الدولة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول الزواج المبكر
-المكان:رام اللـــه، خربة أبو فلاح، ١٩٩٩/٣/١٣.
-الهيئة المنظمة: لجان الإغاثة الطبية.
-العنوان: الزواج المبكر.
-الموضوع: مخاطر الزواج المبكر.

ندوة حول المكتبة المدرسية
-المكان: رام اللـــه، ١٩٩٩/٣/١٥.
-الهيئة المنظمة: وزارة التربية والتعليم.
-العنوان: المكتبة المدرسية.
-الموضوع: أهمية المكاتب المدرسية.

ندوة حول الطفل الفلسطيني
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/١٦.
-الهيئة المنظمة: معهد كنعان التربوي الانمائي.
-العنوان: الطفل الفلسطيني.
-الموضوع: احتياجات الطفل الفلسطيني.

مؤتمر حول الإعلام الفلسطيني
-المكان: رام اللـــه، ١٩٩٩/٣/١٦.
-الهيئة المنظمة: المركز الوطني للدراسات الإعلامية.
-العنوان: الإعلام الفلسطيني إلى أين؟
-الموضوع: العلاقة بين وسائل الاعلام والجمهور.

لقاء حول إعلان الدولة
-المكان: نابلس، مخيم بلاطة، ١٩٩٩/٣/١٧.
-الهيئة المنظمة: مركز شباب بلاطة.
-العنوان: لقاء سياسي حول الوضع الراهن.
-الموضوع: إعلان الاستقلال في الرابع من أيار.

ندوة حول الانتخابات وإقرار الدستور الفلسطيني
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٣/١٨.
-الهيئة المنظمة: منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني.
-العنوان: المرجعية الدستورية المطلوبة في فلسطين.
-الموضوع: أهمية إجراء انتخابات برلمانية وإقرار الدستور الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول إعلان الدولة

-المكان: الخليل، ١٩٩٩/٣/١٩.
-الهيئة المنظمة: نادي أهلي دورا.
-العنوان: هل ستعلن الدولة في الرابع من أيار؟
-الموضوع: إعلان الدولة في الرابع من أيار.

حلقة نقاش حول التنظيم النقابي

-المكان: سلفيت، ١٩٩٩/٣/٢٠.
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
-العنوان: التنظيم النقابي.
-الموضوع: أهمية التنظيم النقابي.

ورشة عمل حول المشاكل الأسرية

-المكان: رام الله، ١٩٩٩/٣/٢١.
-الهيئة المنظمة: وزارة الشؤون الاجتماعية.
-العنوان: المشاكل الأسرية.
-الموضوع: المشاكل الأسرية وسبل حلها.

ندوة حول المرأة ودورها في المجتمع

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/٢.
-الهيئة المنظمة: جمعية الدفاع عن الأسرة.
-العنوان: فصل الربيع يومك أيتها الأم.
-الموضوع: أهمية دور المرأة في المجتمع.

ندوة حول إعلان الدولة

-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٤/٣.
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: يوم الأرض.
-الموضوع: إعلان الاستقلال موضوع غير قابل للتفاوض.

حلقة نقاش حول الدولة وسيادة القانون

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/٥.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الدولة وسيادة القانون.
-الموضوع: مفهوم الدولة ومقومات وجودها.

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول دور المنظمات الأهلية
-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/٧.
-الهيئة المنظمة: جامعة النجاح الوطنية.
-العنوان: الدور التنموي للمنظمات الأهلية.
-الموضوع: الدور التنموي للمنظمات الأهلية.

ورشة عمل حول المستوطنات
-المكان: بيت لحم: ١٩٩٩/٤/٧.
-الهيئة المنظمة: لجنة الإغاثة الزراعية.
-العنوان: المستوطنات وأثرها على البيئة.
-الموضوع: المستوطنات وأثرها على البيئة.

ندوة حول أزمة كوسوفو
-المكان: بيت لحم، ١٩٩٩/٤/٨.
-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية.
-العنوان: هل سيعيد التاريخ نفسه في كوسوفو؟
الموضوع: الجذور التاريخية لأزمة كوسوفو.

ورشة عمل حول اللامركزية والإدارة المدرسية
-المكان: رام الله، ١٩٩٩/٤/١٠.
-الهيئة المنظمة: وزارة التربية والتعليم.
-العنوان: اللامركزية والإدارة المدرسية.
-الموضوع: اللامركزية والإدارة المدرسية.

لقاء حول يوم الأرض
-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/١٠.
-الهيئة المنظمة: جمعية اللد الخيرية.
-العنوان: يوم الأرض.
-الموضوع: الصراع التاريخي على أرض فلسطين.

ندوة حول الدولة وسيادة القانون
-المكان: قلقيلية، ١٩٩٩/٤/١١.
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس المفتوحة.
-العنوان: الدولة وسيادة القانون.
-الموضوع: مفهوم وطبيعة السلطات في الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الأرض
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٤/١١.
-الهيئة المنظمة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.
-العنوان: الأرض في الصراع العربي-الصهيوني.
-الموضوع: الأرض في الصراع العربي-الصهيوني.

ورشة عمل حول تحلية المياه
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٤/١٥.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث في جامعة الأزهر.
-العنوان: تحلية المياه.
-الموضوع: طرق وأهمية تحلية المياه.

لقاء حول ضريبة الدخل
-المكان: رام الله، ١٩٩٩/٤/١٥.
-الهيئة المنظمة: غرفة تجارة وصناعة رام الله.
-العنوان: ضريبة الدخل.
-الموضوع: أهمية الضرائب في بناء الدولة.

ندوة حول الزواج المبكر
-المكان: طولكرم، ١٩٩٩/٤/١٥.
-الهيئة المنظمة: منتدى الخدمة الاجتماعية.
-العنوان: ظاهرة الزواج المبكر.
-الموضوع: مخاطر الزواج المبكر.

ورشة عمل حول الديمقراطية والانتخابات
-المكان: رام الله، ١٩٩٩/٤/١٦.
-الهيئة المنظمة: مركز شباب الجلزون.
-العنوان: الديمقراطية والانتخابات.
-الموضوع: دور الانتخابات وأهميتها في إقامة مجتمع ديمقراطي.

حلقة نقاش حول الدولة وسيادة القانون
-المكان: سلفيت، ١٩٩٩/٤/١٨.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: الدولة وسيادة القانون.
-الموضوع: أهمية سيادة القانون في تثبيت عمل السلطات الثلاثة.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول دور علماء الشريعة في المجتمع الفلسطيني

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٤/١٩.
-الهيئة المنظمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث.
-العنوان: أهمية دور العلماء في إصلاح المجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: أهمية دور العلماء في إصلاح المجتمع الفلسطيني.

ورشة عمل حول تأهيل المعاقين

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/٢٠.
-الهيئة المنظمة: مركز تنمية موارد المجتمع.
-العنوان: نتائج المسح الاجتماعي الخاص بالمعاقين في نابلس.
-الموضوع: نتائج المسح الاجتماعي الخاص بالمعاقين في نابلس.

جلسة حوار حول الرابع من أيار

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٤/٢١.
-الهيئة المنظمة: وزارة الإعلام.
-العنوان: استحقاقات الرابع من أيار.
-الموضوع: استحقاقات الرابع من أيار.

ندوة حول استحقاق الرابع من أيار

-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٤/٢٤.
-الهيئة المنظمة: الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب.
-العنوان: استحقاق الرابع من أيار.
-الموضوع: التمسك بإعلان الدولة في الرابع من أيار.

ندوة حول الانتخابات الإسرائيلية

-المكان: البيرة، ١٩٩٩/٤/٢٥.
-الهيئة المنظمة: هيئة التوجيه السياسي والوطني.
-العنوان: انتخابات ١٩٩٩ وعملية السلام.
-الموضوع: الانتخابات الإسرائيلية وعملية السلام.

ندوة حول إعلان الدولة

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٤/٢٦.
-الهيئة المنظمة: مركز حواء الثقافي.
-العنوان: إعلان الدولة في الرابع من أيار.
-الموضوع: إعلان الدولة في الرابع من أيار.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول إعلان الدولة
-المكان: بيت ساحور، ١٩٩٩/٤/٢٩.
-الهيئة المنظمة: النادي الأرثوذكسي العربي.
-العنوان: استحقاق الرابع من أيار.
-الموضوع: إعلان الدولة في الرابع من أيار.

ورشة عمل حول حوادث الطرق
-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٤/٣٠.
-الهيئة المنظمة: جمعية الإغاثة الطبية.
-العنوان: طلاب المدارس وحوادث الطرق.
-الموضوع: الحفاظ على سلامة الطلاب من حوادث الطرق.

جلسة حوار حول أضرار التدخين
-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٤/٣٠.
-الهيئة المنظمة:مركز بناة الغد.
-العنوان: التدخين وأضراره.
-الموضوع: التدخين وأضراره على فئات الفتيان.

ندوة حول العشائرية والمجتمع الفلسطيني
-المكان: غزة، ١٩٩٩/٥/١.
-الهيئة المنظمة: مفوضية التوجيه الوطني.
-العنوان: العشائرية والمجتمع الفلسطيني.
-الموضوع: دور العشائرية في المجتمع الفلسطيني.

ورشة عمل حول حقوق الإنسان ومهنة الطب
-المكان: القدس، ١٩٩٩/٥/٢.
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس.
-العنوان: حقوق الإنسان ومهنة الطب.
-الموضوع: حقوق الإنسان ومهنة الطب.

محاضرة حول القضية الفلسطينية
-المكان: أريحا، ١٩٩٩/٥/٦.
-الهيئة المنظمة: اتحاد الشباب الفلسطيني.
-العنوان: تاريخ القضية الفلسطينية.
-الموضوع: وعد بلفور وتاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول قانون العمل الفلسطيني

-المكان: جنين، ١٩٩٩/٥/٨.
-الهيئة المنظمة: كتلة الوحدة العمالية.
-العنوان: قانون العمل الفلسطيني.
-الموضوع: مناقشة لقانون العمل الفلسطيني.

ورشة عمل حول مؤسسات المجتمع المدني

-المكان: جنين، ١٩٩٩/٥/٨.
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.
-العنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.
-الموضوع: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

ندوة حول إعلان الدولة

-المكان: مخيم النصيرات، ١٩٩٩/٥/٩.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: مهمات ما بعد الرابع من أيار.
-الموضوع: إعلان الدولة وتعزيز شروط الوحدة الوطنية.

ورشة عمل حول الديمقراطية والانتخابات

-المكان: الخليل، ١٩٩٩/٥/١٠.
-الهيئة المنظمة: مركز الدفاع عن الحريات.
-العنوان: الديمقراطية وانتخابات المجلس التشريعي.
-الموضوع: الديمقراطية وانتخابات المجلس التشريعي.

ندوة حول قرار تأجيل إعلان الدولة

-المكان: طولكرم، ١٩٩٩/٥/١١.
-الهيئة المنظمة: وزارة الإعلام.
-العنوان: أبعاد قرار المجلس المركزي بإرجاء إعلان الدولة.
-الموضع: أبعاد قرار المجلس المركزي بإرجاء إعلان الدولة.

ورشة عمل حول التعليم

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٥/١١.
-الهيئة المنظمة: وزارة التربية والتعليم.
-العنوان: التعليم الجامعي.
-الموضوع: مراعاة التعليم لاحتياجات السوق الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول تأجيل إعلان الدولة

-المكان: رام الله، ١٩٩٩/٥/١١.
-الهيئة المنظمة: مجمع النقابات المهنية.
-العنوان: قرارات المجلس المركزي.
-الموضوع: تقييم قرارات المجلس المركزي.

لقاء حول الحركة الطلابية

-المكان: بيرزيت، ١٩٩٩/٥/١٤.
-الهيئة المنظمة: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
-العنوان: الحركة الطلابية.
-الموضوع: ترتيب أولويات الحركة الطلابية وتعزيز استقلاليتها عن الفصائل السياسية.

ورشة عمل حول قانون التعليم الالزامي

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٥/١٥.
-الهيئة المنظمة: وزارة الشؤون الاجتماعية.
-العنوان: قانون التعليم الالزامي.
-الموضوع: قانون التعليم والقضاء على ظاهرة التسرب من المدارس.

حلقة نقاش حول النظام السياسي الفلسطيني

-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٥/١٦.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: طبيعة ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني الراهن.
-الموضوع: طبيعة ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني الراهن.

ندوة حول فصل السلطات

-المكان: رفح، ١٩٩٩/٥/١٧.
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: فصل السلطات وسيادة القانون.
-الموضوع: أهمية فصل السلطات وسيادة القانون.

ندوة حول الإعلام الفلسطيني

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٥/٢٠.
-الهيئة المنظمة: كلية التربية الحكومية.
-العنوان: الإعلام الفلسطيني وتحديات العولمة.
-الموضوع: الإعلام الفلسطيني وتحديات العولمة.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الديمقراطية وحقوق المرأة
-المكان: خانيونس، ١٩٩٩/٥/٢١.
-الهيئة المنظمة: شبيبة حزب الشعب.
-العنوان: الديمقراطية وحقوق المرأة.
-الموضوع: الديمقراطية وحقوق المرأة.

ندوة حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية
-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٥/٢٢.
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية.
-الموضوع: قراءة أولية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية.

ندوة حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية
-المكان: نابلس، ١٩٩٩/٥/٢٤.
-الهيئة المنظمة: المجلس الوطني الفلسطيني.
-العنوان: نتائج الانتخابات الإسرائيلية.
-الموضوع: قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية.

ندوة حول آليات التشريع في إسرائيل
-المكان: بيرزيت، ١٩٩٩/٥/٢٦.
-الهيئة المنظمة: مركز الحقوق في جامعة بيرزيت.
-العنوان: آلية التشريع في إسرائيل.
-الموضوع: آلية التشريع في إسرائيل.

ندوة حول الرابع من أيار
-المكان: جنين، ١٩٩٩/٥/٢٩.
-الهيئة المنظمة: حركة الشبيبة الطلابية.
-العنوان: ما بعد الرابع من أيار.
-الموضوع: ما بعد الرابع من أيار.

Digitized by Birzeit University Library

جلسة حوار حول الأسرى المحررين

-المكان: غزة، ١٩٩٩/٥/٢٧.

-الهيئة المنظمة: معهد كنعان التربوي الانمائي.

-العنوان: الأسرى والدمج الاجتماعي.

-الموضوع: الأسرى المحررون والدمج الاجتماعي.

إعداد: طاهر تيسير المصري

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

بيان الاتحاد الاوروبي في قمة برلين عن عملية السلام وإقامة دولة فلسطينية*

التاريخ: ١٩٩٩/٣/٢٦

في ما يأتي ترجمة الصيغة الانكليزية لنص الاعلان الذي اعتمدته القمة الأوروبية في برلين ليل الخميس-الجمعة شأن العلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك خيار اقامة دولة ذات سيادة:

١- يعيد الاتحاد الاوروبي تأكيد دعمه لحل تفاوضي يعكس مبدأ "الارض مقابل السلام"، ويضمن الأ
الجماعي والفردي للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الاوروبي بقرار المجل
الوطني الفلسطيني والهيئات المرتبطة به اعادة تأكيد إلغاء تلك الفقرات في الميثاق الوطني الفلسطيني ال
كانت تدعو إلى تدمير اسرائيل وتأكيدها مجدداً إلتزام الاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام. غير
الاتحاد الاوروبي، يبقى قلقاً بسبب المأزق الحالي في عملية السلام ويدعو الطرفين الى تطبيق مذكرة واي ر
بالكامل وفورا.

٢- يدعو الاتحاد الاوروبي الاطراف إلى اعادة تأكيد التزامها المبادىء الاساسية في اطار مؤتمر مدريد واتفا
اوسلو والاتفاقيات التي تلت بما يتوافق وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، ويحض الاطراف على الاتفا
وعلى تمديد للمرحلة الانتقالية المحددة في اتفاق اوسلو.

٣- يدعو الاتحاد الأوروبي خصوصاً الى استئناف مبكر لمفاوضات الوضع النهائي في الاشهر المقبلة مع تسري
والانتهاء منها بسرعة وعدم اطالتها إلى أجل غير مسمى. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن من الممكن الاتف
من المفاوضات في غضون فترة سنة كهدف. ويعلن عن استعداده العمل لتسهيل انجاز المفاوضات بسرعة.

٤- يحض الاتحاد الاوروبي الاطراف على الامتناع عن القيام بنشاطات تحكم سلفاً على نتائج مفاوضات الوض
النهائي وأي نشاط يخالف القانون الدولي، بما في ذلك كل نشاط استيطاني ومحاربة الاستفزازات والعنف.

* المصدر: صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٣/٢٧ .

Digitized by Birzeit University Library

٥- يؤكد الاتحاد الاوروبي مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار دولة ويتطلع قدماً إلى تحقيق هذا الحق مبكراً ويدعو الاطراف الى السعي بحسن نية إلى حل تفاوضي على اساس الاتفاقات الحالية، من دون احلال بهذا الحق الذي لا يخضع لأي فيتو. ان الاتحاد الاوروبي مقتنع بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على الاستمرار ومسالمة وسيدة على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الافضل لأمن اسرائيل ولقبول اسرائيل كشريك مساو في المنطقة. ويعرب عن استعداده لدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب وفقاً للمبادىء الاساسية المشار اليها اعلاه.

٦- يدعو الاتحاد الاوروبي الى استئناف مبكر للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام بما يؤدي الى تطبيق قرارات مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨و٤٢٥.

Digitized by Birzeit University Library

الإعلان الياباني*

التاريخ: نيسان ١٩٩٩

١- تؤكد اليابان على أن المبادىء الاساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط والمتمثلة في قرارات مجلس الأمـ
٢٤٢و٣٣٨و٤٢٥ ومؤتمر مدريد، كذلك الاتفاقات الأخرى مثل اتفاق اوسلو، تبقى سارية المفعول بعـ
الرابع من ايار ١٩٩٩. وهي تدعو الأطراف إلى الانطلاق من هذه الاسس كخيار واقعي وحيد للوصول إ
سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

٢- تعبر اليابان عن قلقها العميق، حول ما آلت إليه عملية السلام بعد اتفاق أوسلو، بسبب عدم تحقيق النقـ
المنشود كما كان مخططا له سلفا. وهي تدعو إلى الامتناع عن أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤثـ
على نتائج المفاوضات النهائية، بما في ذلك موضوع القدس وتوسيع المستوطنات في الاراضي المحتلة.

٣- تعبر اليابان عن أملها في استئناف مفاوضات الحل النهائي بأسرع وقت ممكن، بحيث يتـم الانتـهاء مـ
المفاوضات في إطار زمني محدد لا يتجاوز العام.

٤- كانت اليابان وبشكل دائم تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولـ
مستقلة. ان هذا الحق هو حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، ولا يمكن لأي طرف آخر أن يقيـده. ا
تقرير مستقبل الفلسطينيين هو مسؤوليتهم وخيارهم الخاص، ويحتفظ الفلسطينيون بحقهم في إنشاء دولتهـ
المستقلة. واليابان تعبر عن أملها القوي في إحقاق الحقوق الفلسطينية، وأن يتم إنشاء الدولـة الفلسطينـ
المستقلة، من خلال الوسائل السلمية في المستقبل القريب، بما يتوافق مع المبادىء الرئيسية أعلاه.

٥- لقد زادت اليابان من مساعداتها الاقتصادية، خلال الفترة الماضية من اجل دعم عملية السـلام، وسـوف
تستمر في توفير مساعداتها الاقتصادية في المستقبل . لدعم بناء الدولة الفلسطينية.

٦- من أجل الحفاظ على المبادىء الرئيسية لعملية السلام والتي تم ذكرها اعلاه، فإن اليابان ترى أنه من غـ
المرغوب فيه أن يتم الإعلان عن الاستقلال بتاريخ ٤ أيار، ونتمنى على الرئيس عرفات أن لا يفعل ذلك.

* المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مجلة الحقيبة، العدد ٤٠، السنة الثالثة، ١١ أيار ١٩٩٩.

Digitized by Birzeit University Library

رسالة كلينتون إلى عرفات *

التاريخ: ١٩٩٩/٤/٢٦

عزيزي السيد الرئيس، إنني أثمن الفرصة التي أتاحت لي اللقاء وتبادل الآراء معك حول الوضع الراهن في البيت الأبيض الشهر الماضي.

وفي الواقع فإن هذا هو وقت التحدي والفرصة في السعي للسلام الفلسطيني - الاسرائيلي. وبصفتك زعيم الشعب الفلسطيني اتخذت قرارات تاريخية من أجل السلام. والآن، من الضروري ان تتمسك بهذا المسار، وأن تواصل التحلي بالشجاعة والرؤيا اللتين تساعدان على تقريبنا من هذا الهدف. إن الولايات المتحدة هي شريكة كاملة للفلسطينيين والاسرائيليين في هذا المسعى، وسنكون هناك كي ندعم الطرفين. ومن المهم على وجه خاص أن نعمل أنا وأنت معا وبشكل وثيق في الفترة القادمة.

سيدي الرئيس، أعلم بأن شعبك واجه مصاعب كبيرة جدا في السنوات الأخيرة. من الواضح أن عملية أوسلو لم تحقق التقدم الذي كنا نأمله. لقد أهدر وقت ثمين وضاعت فرص كثيرة. إن اتفاق أوسلو يستند الى مبدأ التبادلية والى الدور الجوهري الذي ينبغي أن تلعبه المفاوضات في تحقيق تطلعات الفلسطينيين. وفي نفس الوقت فإن الشراكة الفلسطينية - الاسرائيلية الحيوية جدا من أجل صنع السلام، اهتزت بشكل عميق.

إن الاتفاق الذي ساعدنا على إبرامه بينك وبين رئيس الحكومة نتنياهو في "واي" حمل معه وعودا كبيرة للمستقبل، لقد طبقت المرحلة الأولى ولكن ولمزيد من الأسف لم تنفذ المرحلتان الثانية والثالثة.

لقد نفذ الفلسطينيون الكثير من التزاماتهم في المرحلة الثانية، وأنا أقدر جهودك، خاصة في المجال الأمني، حيث يقوم الفلسطينيون ببذل جهد كبير وجدي في مكافحة الارهاب. من المهم ان تواصل هذه الجهود وان تنفذ كل التزاماتك. ونحن نواصل العمل من أجل التنفيذ من قبل الجانب الاسرائيلي.

* المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مجلة الحقيبة، العدد ٤٠، السنة الثالثة، الثلاثاء، ١١ ايار ١٩٩٩ .

Digitized by Birzeit University Library

من المهم ايضا ان يتقدم الفلسطينيون والاسرائيليون في العمل الهام للمفاوضات حول التسوية الدائمة. كما هو متفق عليه بين الأطراف في وثيقة إعلان المبادئ، فإن هذه المفاوضات ستغطي القضايا العالقة بما في ذلك: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين اضافة الى قضايا ذات اهتمام مشترك. ومع اقتراب الرابع من أيار ادرك أنك تواجه ضغوط أو تحديات كبيرة في محاولة لتجسيد التطلعات الفلسطينية والحفاظ على الأمل بالسلام. وفي محاولاتك مواجهة هذه التحديات أدعوك الى مواصلة الاعتماد على المسيرة السلمية كطريق لتحقيق تطلعات شعبك.

حقا، ان المفاوضات هي الطريق الواقعية الوحيدة لتجسيد هذه التطلعات، وفي هذا الصدد، ومثلما قلت في غزة، فإننا نؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني في أن يقرر مستقبله على ارضه ومثلما قلت في غزة، أنا مؤمن بأن الفلسطينيين يجب ان يعيشوا أحرارا اليوم وغدا والى الأبد. وبالنظر الى أهمية إحلال سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فإنه من المهم اعادة اطلاق المفاوضات مجددا وبالسرعة الممكنة، وعشية الرابع من أيار – تاريخ انتهاء الخمس سنوات في المرحلة الانتقالية ونهاية المفاوضات حول التسوية الدائمة – أريد أن أذكر عدة خطوات هامة اتخذناها لما علاقة بمسعى السلام الاسرائيلي – الفلسطيني. دعت الولايات المتحدة الطرفين لمواصلة اتباع مرجعية عملية السلام كما حددت في مدريد واوسلو.

ان هدف المفاوضات هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وجميع الاتفاقيات في اطار عملية اوسلو. دعونا الطرفين لمواصلة تنفيذ التزاماتهما وفق الاتفاق الانتقالي، بما في ذلك تنفيذ كامل وبدون أي تأخير آخر للاتفاق الانتقالي، ومذكرة واي ريفر واستمرار التعاون بين السلطة الفلسطينية وحكومة اسرائيل. وايضا فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن عملية أوسلو لم تخطط كعملية لا نهاية لها.

لقد دعونا الطرفين للانخراط في مفاوضات حثيثة حول التسوية الدائمة، ولاعادة تكريس جهودهما مجددا لهدف التوصل الى توقيع اتفاق خلال سنة واحدة. ومن أجل هذا الهدف وفي جهد لتسهيل هذه العملية، فإن الولايات المتحدة مستعدة لاطلاق هذه المفاوضات، بعد الانتخابات في اسرائيل وفور تشكيل حكومة اسرائيلية، والمراقبة والاشراف على تقدمها.

والولايات المتحدة مستعدة أيضاً بموافقة الطرفين على ترتيب اجتماع لهما خلال ستة اشهر من اجل استعراض نتائج جهودهما والمساعدة في التوصل الى اتفاق.

من اجل ان تنجح المفاوضات، من الحيوي ان يكون المناخ الذي تجري فيه ذا صدقية وعدل.

ان الولايات المتحدة تدرك مدى التأثير التدميري للنشاطات الاستيطانية ومصادرة الاراضي وهدم البيوت على مسعى التوصل للسلام الفلسطيني – الاسرائيلي.

Digitized by Birzeit University Library

وفي هذا المجال سنواصل العمل بأقصى جهودنا من أجل دفع الطرفين للامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب، أو نشاطات هدفها، ان تغير مكانة الضفة الغربية وغزة، أو تحدد سلفا، أو تبطل قضايا محفوظة للمفاوضات حول التسوية الدائمة. ومع استمرار عملنا المشترك من اجل دفع السلام، فإنني ايضا ملتزم بالاستمرار في تعزيز الشراكة الأمريكية - الفلسطينية. وسأبذل كل مستطاع من أجل تقوية هذه الشراكة، وبمساعدة اللجنة الثنائية الأمريكية-الفلسطينية، سنعمل على إزالة العقبات التي تعترض علاقاتنا.

سيدي الرئيس، إن الطريق نحو سلام فلسطيني - إسرائيلي عادل ودائم، لن يكون سهلا. ان الأمر يحتاج الى قيادة وشراكة، والتزام بفكرة أن السلام هدف استراتيجي لتطوير رفاهية الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. من جانبي أؤكد لك أنني ملتزم شخصيا بهذا الهدف، وبأن أفعل كل ما استطيع فعله من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي في التوصل الى السلام والأمن اللذين حرما منهما طويلا.

ومن خلال العمل معك وشركائك الاسرائيليين أدرك أننا نستطيع تحقيق هذا الهدف.

بإخلاص بيل كلينتون

Digitized by Birzeit University Library

نص بيان المجلس المركزي الفلسطيني في ختام دورته الاستثنائية في غزة*

التاريخ: ١٩٩٩/٤/٢٩

عقد المجلس المركزي سلسلة من الاجتماعات في اطار دورته الاستثنائية التي بدأت يوم السابع والعشرين من نيسان الجاري. وقد استمع المجلس الى تقرير شامل قدمه السيد الرئيس ياسر عرفات، تناول فيه الوضع السياسي م مختلف جوانبه، والمهمات الرئيسة المطروحة على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها استكمال بناء دولتنا الفلسطي المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتطرق السيد الرئيس الى عملية السلام على المسار الفلسطيني والمسارات العربية الاخرى التي انطلقت في مؤتم مدريد على اساس مبدأ "الارض مقابل السلام"، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و ٤٢٥، مؤكداً على أ الحكومة الاسرائيلية تتحمل مسؤولية الجمود الكامل الذي وصلت اليه هذه العملية من خلال تراجعها عن الالتزامات التي وقعت عليها، وانتهاجها سياسة عدوانية تستهدف الشعب الفلسطيني وارضه وحقوقه ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات والمواثيق والأعراف، ومتجاهلة الاجماع العالمي على حقوق الشعب الفلسطيني كأساس لعملية السلا وشرط رئيسي من شروط تقدمها ونجاحها، واستقرار الوضع في المنطقة.

وبعد الاستماع الى تقارير القيادة السياسية حول الموقف السياسي، ناقش أعضاء المجلس وفي جو تسوده روح الديمقراطية والمسؤولية، جميع الخيارات التي يتعين اعتمادها في هذه الظروف الهامة وظهر اجماع كامل على أن دول فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي حقيقة قائمة على أساس الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في اقامة دولته. وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ وإعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، وأن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده ونضاله هو صانع هذه الدولة في الأساس وهو صاحب قرارها، وان منظمة التحرير الفلسطي بمؤسساتها الوطنية والديمقراطية، هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني غير القابل للتفاوض أو النقض.

كما اجمع المجلس على أن السياسة الاسرائيلية الراهنة القائمة على الاستيطان والتوسع والتنكر لعملية السلا وتجميدها، وانتهاك الحقوق الوطنية والانسانية للشعب الفلسطيني، لن تنال من تصميم شعبنا على بلوغ حقوقه ولن تثني

* المصدر: صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٤/٣٠.

Digitized by Birzeit University Library

القوى السياسية الفلسطينية بمختلف اجتهاداتها عن مواجهة هذه السياسة، وحشد كل الامكانات السياسية والشعبية للحفاظ على الارض الفلسطينية والانسان الفلسطيني والحق الفلسطيني، على اساس راسخ من الوحدة الوطنية والنضال العادل والمشروع لبلوغ الهدف الوطني الواحد، هدف إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وقيام الدولة وحل قضية اللاجئين، على اساس قرار ١٩٤ وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا المجال ثمن أعضاء المجلس المركزي حضور الاخوة في حركتي حماس والجهاد اجتماعات المجلس، وتأكيدهم أن هذه المبادرة هي رسالة واضحة بأن شعبنا متحد في مواجهة الظروف الصعبة، وأن الرهان على فرقته هو رهان خاسر.

وأجمع المجلس على أن الشعب الفلسطيني لن يتراجع عن خيار السلام، كخيار استراتيجي أيدته دول العالم بأسرها، ودعمته وأكدت عليه كركيزة من ركائز الاستقرار الاقليمي والدولي.

وقد ثمن المجلس عالياً مواقف الدول العربية الشقيقة والاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز وروسيا والصين ودول اوروبية وأميركا لاتينية أخرى، التي كانت السباقة في الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وثمن المجلس كذلك مواقف الاتحاد الاوروبي والنرويج واليابان وكندا التي دعمت عملية السلام وأعلنت اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك اقامة دولته باعتباره حقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للنقض، والتي اقترنت كذلك بموقف متميز من قضية القدس والسيادة عليها.

واستقبل المجلس باهتمام كبير رسالة الرئيس بيل كلينتون التي اكد فيها التزام الولايات المتحدة الاميركية بتحقيق اهداف عملية السلام، متمثلة بتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ الارض مقابل السلام، ودعمه لتطلعات الشعب الفلسطيني في العيش حراً على ارضه، وكذلك اعتبار الاستيطان عاملاً مدمراً لعملية السلام.

وأثنى المجلس على التحرك الواسع الجهد والدؤوب والفعال الذي بذله السيد الرئيس ياسر عرفات على الصعيد العربي والدولي، والذي أثمر تطوراً نوعياً في مواقف جميع دول العالم تجاه الدولة الفلسطينية ومزيداً من تثبيت شرعيتها الدولية وتطوير علاقاتها الراهنة والمستقبلية.

لقد أولى المجلس اهتماماً كبيراً لمرور السنوات الخمس المحددة في الاتفاق للمرحلة الانتقالية دون انجاز متطلبات هذه المرحلة وفي مقدمها الانسحاب الاسرائيلي من الارض، ودون إنجاز الحل النهائي بين الطرفين. وكان هناك اجماع على أن السبب في ذلك يعود أساساً لسياسات ومواقف الجانب الاسرائيلي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تجميده لعملية السلام.

ولذلك فإن المجلس المركزي يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة وخاصة الدول الراعية والموقعة على الاتفاقيات بالعمل لإلزام اسرائيل على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وبما يؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبقية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي نهاية الجلسات التي عقدها المجلس على مدى ثلاثة أيام قرر المجلس ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

أولاً: اعتبار اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مفتوحة على أن يعود إلى الانعقاد في جلسة عامة خلال شهر حزيران القادم.

ثانياً: المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها، وتكريس سيادتها، من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة، وفي هذا الصدد يرحب المجلس باستجابة الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد للطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية عليا برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور.

ثالثاً: يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

رابعاً: يؤكد المجلس على الأهمية المركزية لمدينة القدس. وعلى أن جميع الاجراءات والترتيبات التي قامت وتقوم بها اسرائيل كقوة احتلال في القدس وغيرها، هي إجراءات لاغية وباطلة وغير شرعية ويجب التوقف عنها والتراجع عن نتائجها، وفي هذا المجال يؤكد المجلس على قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ويقدر عالياً موقف الاتحاد الاوروبي الاخير حول القدس. ويثمن كذلك المواقف الثابتة للدول العربية والاسلامية وعدم الانحياز تجاه القدس.

خامساً: يدعو المجلس قوى شعبنا إلى التصدي بجميع الطاقات الوطنية لسياسة الاستيطان وسلب الأراضي وهدم البيوت والطرق الالتفافية واعمال التهويد العنصرية الجارية في القدس وجميع الاراضي الفلسطينية. ويؤكد المجلس استناداً للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عدم شرعية وبطلان هذه السياسات والممارسات العدوانية، ويكلف المجلس اللجنة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الخطر. وفي هذا السياق يرحب المجلس بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في ١٩٩٩/٧/١٥ ويدعوه إلى اتخاذ الاجراءات المقرة في الاتفاقية لإلزام اسرائيل بتنفيذها على الارض الفلسطينية المحتلة.

سادساً: يحيي المجلس صمود أسرانا ومعتقلينا الابطال في سجون الاحتلال، ويؤكد على التصميم على اطلاق سراحهم، وإنهاء معاناتهم.

سابعاً: يؤكد المجلس على ضرورة تعزيز مسيرة بناء الوطن وتكريس سلطة القانون والممارسة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

ان المجلس المركزي يحيي صمود شعبنا العظيم، والتفافه حول قيادته الوطنية، ويدعو الى مزيد من اليقظة والاستعداد في هذه اللحظات التاريخية من مسيرة شعبنا الكفاحية، ويؤكد بكل ثقة أن الفجر آت والنصر آت.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنا لننصر رسلنا والذين امنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد"

صدق الله العظيم.

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة السياسة الفلسطينية ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة السياسة الفلسطينية أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠- ٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن المقالات، والتقارير، والمراجعات التي تقوم بنشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 6. Number 23. Summer 1999)

Articles

A Reading in the Results of the Israeli Elections	Omar Masalha
Barak's Victory: Likely Repercussions on the Peace Process	Khalil Shikaki
The April 99 Palestinian Central Council Meeting	Mamduh Nofal
Palestinian-Israeli Economic Relations After Oslo	Diab Garrar

File: Repercussions of Delaying the Declaration of a Palestinian State

Amal Ikhraisha, Hasan Khader, Khalid Mansour, Rima Nazzal, Sameeh Ishbeeb, Salih Nu'ami, Kamal Alastal, Hani Almasri

Interviews

Haider Abdel Shafi
Marwan Kanafani
Abdel Wahab Darawsha

Documents

The EU Berlin Declaration, the Japanese Declaration, Clinton's Letter to Arafat, the PCC Statement Following its May 99 Meeting

Reports, Reviews, Israeli Issues

Center For Palestine Research and Studies (CPRS)
PO Box 152, Nablus, Palestine - Tel: (09) 2380383, Tel&Fax: (09) 2380384

Digitized by Birzeit University Library